



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد_ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدمت بها الطالبة

هيام صالح عبد الرضا مزهر الحسناوي

بإشراف

الأستاذ المساعد

الدكتور عمار محمود حميد الربيعي

1444هـ

2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

عَلَّمَ الْقُرْآنَ وَإِنَّمَا وَجَّهَ الْوَجْهَ * الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْقُرْآنَ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ

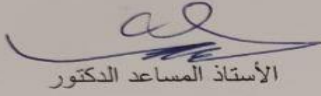
الَّذِي عَلَّمَ الْقُرْآنَ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سورة العلق، آية: 1-5"

إقرار

أشهد إن اعداد الرسالة الموسومة ب (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي قدمتها الطالبة (هيام صالح عبد الرضا), وقد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .



الأستاذ المساعد الدكتور

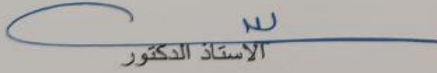
عمار محمود حميد الربيعي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2023/ /

إقرار

بناءً على توصية الاستاذ المشرف اشرح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها



الأستاذ الدكتور

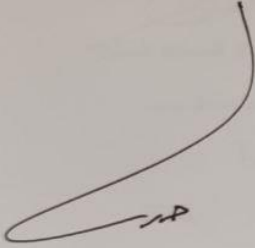
توفيق عباس عبدعون المسعودي

رئيس قسم الاقتصاد

2023 / /

الميزان اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق) قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي ، وقد أصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الأسلوب ولأجله وقعت .



الاستاذ الدكتور

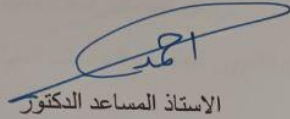
حازم فاضل محمد

كلية العلوم الاسلامية / جامعة كربلاء

2023 / /

الهيئة العامة للبحوث والدراسات

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ ((أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق)) المقدمة من قبل الطالبة (هيام صالح عبد الرضا) , وقد ناقشنا محتوياتها وفي ملة علاقة بها نرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير .()



الاستاذ المساعد الدكتور

أحمد حافظ حميد

عضواً

2023/ /

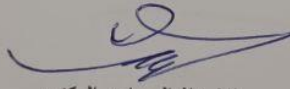


الاستاذ الدكتور

عادل عيسى الوزني

رئيساً

2023/ /



الاستاذ المساعد الدكتور

عمار محمود حميد

عضواً ومشرفاً

2023 / /



المدرس الدكتور

علي اسماعيل مجيد

عضواً

2023/ /

الجامعة العراقية

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/
للطالبة (هيام صالح عبد الرضا) الموسومة ب (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان
المدفوعات تجارب نول محتارة مع إشارة خاصة للعراق) أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

الجامعة العراقية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة .

الاستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / د

2023 / /

الإهداء

سيد الخلق الحبيب محمد ﷺ.....

من كلل أنامله ليقدّم لنا لحظة سعيدة

من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

من أحمل اسمك بكل فخر

من أودعتني الله أهديك هذه الرسالة

والذي حفظه الله ورعاه

نبع الحنان والدتي والتي لا يزال يكرمني من أجلها ولم أوف حقها

من كان له المساهمة في إنجاز هذه الرسالة اهدي هذا العمل

المتواضع

الباحثة

الشكر والتقدير ﷺ

الحمد لله رب العالمين..... خلق اللوح والقلم.... وخلق الخلق من عدم

ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير والحكم...

وجعل الليل بالنجوم في الظلم.

والصلاة والسلام على خير الأنام وقمر المعالي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين

الطاهرين

اشكر الله عز وجل أن وفقتي لإكمال هذه الرسالة فله الحمد على جزيل فضله ونعمه ,
وأقدم بجزيل شكري وفائق تقديري وعظيم امتناني الى استاذي الاستاذ المساعد الدكتور " عمار
محمود حميد الربيعي" الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولم يبخل بجهدده ووقته على
توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة .

كما اتوجه بالشكر والتقدير الى عميد كلية الإدارة والاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد
لمتابعته العلمية والجادة لطلبة الدراسات العليا وفقهم الله لخدمة المسيرة العلمية في كليتنا.

كما يفتضي مني واجب الوفاء أن اتقدم بشكري الى الأساتذة الأفاضل في قسم الاقتصاد
لما قدموه من عسارة فكرهم وعلمهم واجتهادهم التي اغنت افق ومعارف طلبتهم باتجاه الانجاز
العلمي .

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى زملائي واخواني واختي حفظهم الله وكل من ساعدني من
أجل كتابة رسالتي المتواضعة.

والشكر موصول الى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة
الرسالة ولما سيقدموه من ملاحظات قيمة وسديدة ستسهم بإغناء جهد رسالتي .

الباحثة

المستخلص

تناولت الدراسة استعراض نظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات وأهمية الاستثمارات الأجنبية في تصحيح الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات وقد استخدمت العديد من المصادر المحلية والعربية والأجنبية لتوضيح أهمية ذلك ومن خلال استعراض تجارب دول العينة (مصر, الجزائر, الصين) تبين إن هناك تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على بعض عناصر ميزان المدفوعات لكل دولة من دول العينة فيما لم يتضح أي ملموس لدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات العراقي وقد توصلت الى عدة استنتاجات وهي كالآتي:-

1-ونلاحظ من خلال القوانين التي وضعتها الحكومة الصينية من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة , أدت الى زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعندما تزداد تؤدي الى تطور رصيد ميزان المدفوعات.

2- القطاعات جميعها فقد حققت فائض كبير جداً الى الاقتصاد المصري, وهكذا فإن مصر استطاعت ان تحقق نجاحاً كبيراً بين الدول العربية على الرغم من انها لا تمتلك الموارد النفطية التي تمتلكها بعض الدول.

3-كون العراق علاقات ايجابية مع الشركات الاستثمار الأجنبي خلال فترة من الزمن وخاصة في المراحل الاولى من نشوء الدولة العراقية وهذه العلاقات تطورت وتعمقت بعد اكتشاف النفط في العراق مع رغبة الحكومات العراقية بالشركات الأجنبية.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المستخلص
ج	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
خ	قائمة الأشكال
2-1	المقدمة
6-3	الدراسات السابقة
8	الفصل الأول:- الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات
30-9	المبحث الأول:- الجوانب المفاهيمية والنظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
56-31	المبحث الثاني:- الجوانب المفاهيمية والنظرية لميزان المدفوعات
61-57	المبحث الثالث:- تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات
63	الفصل الثاني:- التجارب الدولية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
89-64	المبحث الأول:- تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات
114-90	المبحث الثاني:- تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات
135-115	المبحث الثالث:- تجربة الصين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات
137	الفصل الثالث:- واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية
147-138	المبحث الأول:- نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد العراقي
167-148	المبحث الثاني:- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
173-168	المبحث الثالث :- إمكانات الاستفادة من التجارب الدولية – رؤية مستقبلية على قضية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وتأثيراته الايجابية على ميزان المدفوعات
174	الاستنتاجات, التوصيات, المصادر
176-175	الاستنتاجات
178-177	التوصيات
187-180	المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
35-34	هيكل ميزان المدفوعات	1
69	القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري	2
74	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	3
80	تطور ميزان المدفوعات المصري	4
84	أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	5
88	تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات	7
92	تطور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري	8
100	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر	9
106	تطور رصيد حساب ميزان المدفوعات الجزائري	10
109	أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	11
113	تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات	12
121	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الصين	10
127	تطور رصيد ميزان المدفوعات الصيني	11
130	تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات	12
134	تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	13
143	تطور القطاعات الاقتصادية في العراق	14
153	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق	15
157	تطور رصيد ميزان المدفوعات في العراق	16
161	تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق	17
166	تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات	18

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
36	توضيح هيكل ميزان المدفوعات	1
70	تطور القطاعات الاقتصادية في مصر	2
75	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	3
81	تطور رصيد ميزان المدفوعات المصري	4
85	تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات	5
93	تطور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري	6
101	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر	7
107	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر	8
110	تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر	9
122	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الصين	10
128	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصين	11
131	تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات	12
144	تطور القطاعات الاقتصادية في العراق	13
154	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق	14
158	تطور رصيد ميزان المدفوعات في العراق	15
162	تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان	16

المقدمة

يمثل الاستثمار متغيراً مهماً في الاقتصاد الكلي ويؤثر سلباً في باقي المتغيرات أي يؤدي الى انخفاض قيمة المتغيرات, وتزداد أهميته والحاجة اليه بوصفه استثماراً أجنبياً مباشراً لتمويل المشاريع الاستثمارية والانفتاح المباشر ومواجهة العالم الخارجي بكل ما يمتلك من تكنولوجيا متطورة, لاسيما في ظل قصور الموارد المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمار للوصول الى معدل النمو المستهدف, إذ إن الانفتاح على الاقتصاد الخارجي يؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد المحلي لذلك الاقتصاد, وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي يتأثر سلباً بسبب ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي عندما تؤدي الصناعات الاستخراجية الى زيادة الناتج المحلي فهذا يؤدي انخفاض معدل النمو الاقتصادي, فضلاً عن كل ما سبق تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد العراقي, نتيجة المرحلة الزمنية والاضطرابات والحصار الاقتصادي, وهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي, الأمر الذي جعل من القطاع الاقتصادي قطاعاً تقليدياً قديماً, غير قادر على استقطاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بما يخدم العملية الانتاجية. ووضعه في معادلة غير عادلة مع العالم الخارجي. مما يتطلب إصلاح اقتصادي شامل يكون هدفه عكس المعادلة لأستقطاب الأستثمار الأجنبي المباشر من خلال معالجة جميع العوامل السلبية, بما يجعل منها عوامل جاذبة للاستثمار.

يعتبر ميزان المدفوعات الوسيلة التي تساعد السلطات على توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للعراق, وهو يربط العراق بالعالم الخارجي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي, وقد أصبح تسجيل تدفقات ميزان المدفوعات في كل الدول يتم وفقاً لمعايير دولية موحدة في دليل صندوق النقد الدولي. ويتضمن هذا الفصل الإطار العام لمنهجية البحث التي تعد الأساس للربط بين المعرفة النظرية ومحاولة تطبيقها في الجانب العملي, ولتحديد مسار البحث وذلك بتوضيح مشكلة البحث وأهداف وفرضية البحث وعينة جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث, وعرض بعض الدراسات السابقة التي ترتبط بشكل أو بآخر بموضوع البحث أو فقراته الرئيسية. ونبدأ بمنهجية البحث وهي كالآتي :-

أولاً:- مشكلة البحث

إن فقدان كل الصور والوسائل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد العراقي انعكس سلباً على ميزان المدفوعات العراقي.

ثانياً:- فرضية البحث

إذا ما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد المحلي هل سوف يقود ذلك الى تحسين وضع ميزان المدفوعات ؟

هل للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً جيداً في الغالب على ميزان المدفوعات ؟

ويمكن أن يكون لنوع الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً مختلفاً على ميزان المدفوعات هل يمكن الاستفادة من التجارب الدولية لتشجيع ذلك في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً:- هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق عدة غايات وهي كالآتي:-

1- تكوين صورة واضحة لكل ما يتعلق بالجوانب والنظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات .

2- عرض لبعض التجارب الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان المدفوعات .

3- بيان واقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في العراق.

4- اقتراح مجموعة من السياسات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ضوء التجارب الدولية.

رابعاً:- هيكلية البحث :-

يهدف التوصل الى الغايات التي تم تحديدها في البحث واثبات فرضية البحث تم تقسيم الرسالة الى ثلاث فصول, يمثل الفصل الأول الإطار النظري بالاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات, والفصل الثاني يتمثل بالتجارب الدولية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات, ويمثل الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية, بالإضافة الى ذلك توصلت الرسالة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

خامساً:- المنهجية

لغرض الوصول الى الأهداف والغايات المنشودة من البحث تن اعتمد المنهج الاستنباطي لتوضيح كل الجوانب النظرية للدراسة, والأسلوب الوصفي التحليلي الذي يساعد على تسهيل المقارنة بين الواقع النظري للدراسة والواقع الميداني للاقتصاد العراقي.

سادساً:- الحدود الزمانية والمكانية

1-الحدود المكانية : مصر, الجزائر, الصين, العراق

2-الحدود الزمانية : تم تحديد المدة الزمنية (2005-2020).

سابعاً:- الدراسات السابقة

تتضمن الرسالة عرض موجز لبعض الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت اليها والتي تمكنت الباحثة من جمعها والاستفادة منها, بجوانب عديدة ذات علاقة بموضوع البحث, وندرج أدناه ملخصاً لتلك الدراسات:-

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	أهم ما توصل اليه البحث
1	الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي	آمنة الأميري 2017	شهادة دبلوم مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد	التسجيل المحاسبي لقيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحساب المالي وفق دليل ميزان المدفوعات وأيضاً التعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات العراقي , وكذلك التعرف على الأهمية النسبية للعوامل الجاذبة والطاردة وتأثيرها على حركة الاستثمار الأجنبي الى داخل العراق . إن المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري, تم تطويرها من قبل العديد من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية, حيث تظهر بشكل دقيق مدى توافر الشروط والمتطلبات, التي تضمن للمستثمر الأجنبي سلامة استثماراته بالدرجة الأساس وتحقيقه لأهدافه الاقتصادية في زيادة الأرباح. الاستفادة من التجارب الخاصة ومسيرة بعض الدول في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2019)	أ.م.د. اسماعيل حمادي مجبل	المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة احدى وعشرون العدد 76 سنة 2023	يعد ميزان المدفوعات مرآة كبرى تعكس الأداء والنشاط الكلي لاقتصاد الدولة , كونه السجل الذي تدرج فيه جميع التعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي إذ يعكس النتيجة النهائية لمديونية ودائنية الدولة سواء كان فائض أو عجز . يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي, يسهم برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية عبر إقامة مشاريع وتنشيط القطاعات المختلفة وتأمين المنتجات والخدمات بأنواعها المتنوعة والمختلفة , فضلاً عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية, كما تعمل العديد من الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اليها للاستفادة من الخبرات الإدارية والتسويقية التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ولتحسين وضع ميزان مدفوعاتها من جهة أخرى.
3	أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	(إبراهيم بقداشي 2018)	رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة	محاولة معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كذلك تطور الاستثمار الأجنبي

<p>خلال الفترة المدروسة الممتدة من 1992-2017 وكذلك محاولة معرفة تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1992-2017 ومحاولة بناء ثلاث نماذج لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الحساب لميزان المدفوعات الجزائري وذلك بتصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل وكذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري وذلك بتصحيح أخطاء الأجل القصير للعودة للوضع التوازني في الأجل الطويل الاهتمام بتهيئة المناخ الاقتصادي الاستثماري الملائم لاستقطاب الأموال الخارجية .</p>	<p>الشهيد حمه لخضر بالوادي</p>		<p>الجزائري</p>	
<p>الوقوف على التطور الاحصائي لمتغيرات الدراسة (الصادرات, الواردات , الناتج</p>	<p>رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية جامعة أم</p>	<p>(بشرى بن عياد 2017)</p>	<p>التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد</p>	<p>4</p>

<p>المحلي الاجمالي, سعر الصرف, معدل التضخم) في الجزائر خلال فترة الدراسة معرفة اتجاه العلاقة السببية والأثر بينَ بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وميزان المدفوعات في الجزائر وكذلك إبراز أهمية استخدام أدوات القياس الاقتصادي في تحديد طبيعة وقوة العلاقة بينَ متغيرات الدراسة إنَ رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتوقف بدرجة كبيرة على وضعية الحساب الجاري الذي يعتبر المرجع الأساسي والسبب الرئيسي في حالتها العجز والفائض بينما يلعب حساب رؤوس الأموال دور ثانوي.</p>	<p>البواقي</p>		<p>الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري</p>	
--	----------------	--	---	--

<p>ازدادت التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة بشكل كبير خلال الثلاثين عام الماضية مع نمو سريع بعد العولمة . كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كبيراً بعد التسعينات مقارنة بذلك خلال السبعينات وما قبله من الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند التي تلقت قدرًا كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 2010 تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على ميزان مدفوعات البلدان غير المستقرة من خلال تعزيز الاقتصاد الموجه نحو التصدير والاقتصاد البديل للواردات . تم إجراء محاولة لمعرفة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدفوعات من حيث أرصدة الحساب الجاري لأكثر من 20 بلداً داخلياً للاستثمار الأجنبي المباشر مع حكم خاص الى الهند .</p>	<p>American International Journal Of Business Management (AIJBM)</p>	<p>Prof. Pulapa Subba Rao</p>	<p>Impuet Of Foregin direct Investment on Balance Of Payments (2019)</p>	<p>5</p>
--	--	-------------------------------	--	----------

الفصل الأول
الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي المباشر وميزان
المدفوعات

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات التي تؤثر في تطور البلدان ونموها وكذلك يعد مؤشر مهم في انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وأيضاً زيادة التحول نحو آلية السوق وسيادة الشركات متعددة الجنسية التي تكون مسيطرة على حركة السلع والخدمات مع انفتاح الاسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. والبلدان النامية بسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية ونتيجة ضيق قاعدة صادراتها وكذلك انخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وصعوبة توظيف الفوائض في مشروعات ذات ابعاد تنموية مستدامة قد تسعى الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الانتاجية وأن هذا الاستثمار يكون أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية , اذ في الوقت الذي يتعاطم حجمه أخذت كافة الاشكال لتدفق رؤوس (المساعدات الانمائية) الاموال للبلدان النامية في التراجع وهذا الفصل يتكون من ثلاث مباحث المبحث الأول نتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني نتناول الإطار النظري لميزان المدفوعات وفي المبحث الثالث نتناول تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

المبحث الأول

الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الإطار النظري للاستثمار

أولاً:- قبل التطرق الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن توضيح مفهوم الاستثمار بشكل عام إذ يرى بعض اللغويين أن أصل الاستثمار لغوياً يشتق من كلمة " الثمر"، فأن قول استثمر جعل الشيء يثمر، وقد وردَ هذا اللفظ في كلام أمير المؤمنين على بن أبي طالب (عليه السلام) (وبعضهم يحب تثمير المال، أي زيادة المال عن طريق العمل). والثمر هنا معناه الزيادة والنماء، عادةً يكون في صورته النهائية المالية أو النقدية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات. والبعض الآخر يشير الى إن الاستثمار قد يأتي من مفردة الاستثمار، وهي من مصدر استثمر، ويدل على الطلب للحصول على الثمر أو السعي من أجل الحصول عليه والانتفاع به. وقيل إن الثمر (بفتح الميم) معناه الشجرُ مثمرًا، أي ظهرَ ثمره وأثمر الشيء أي أتى نتيجة، وأثمر ماله (بضم اللام)، أي كثرَ ويقال استثمر ماله وثمره أي استخدم في الانتاج. (1)

ويتضح مما سبق إن كلمة استثمار من الناحية اللغوية مشتقة من الأثمار أو التثمير التي تعني التكاثر أو الزيادة فاستثمار المال يعني تكثير المال أو زيادته.

أما المفهوم الاقتصادي للاستثمار:- فقد عرفه كينز (بأنه الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لمدة زمنية معينة). (2)

أما المفهوم التخطيطي للاستثمار:- هو عملية خلق رأس المال الحقيقي في المجتمع أو توسيع أو تحسين القائم منه لذا فإن الاستثمار قد يتضمن الاضافات المادية الجديدة على التراكمات الرأسمالية في البلد وأيضاً التوسيعات والتحسينات على رأس المال القائم من أجل زيادة القدرة الانتاجية في جوانبها الكمية والنوعية، كما قد تؤخذ بنظر الاعتبار التغيرات في المخزون السلعي بغض النظر عن طبيعة السلع استثمارية كانت أم استهلاكية ومثل هذا المخزون سواء كان سلعاً منتهية الصنع أم نصف مصنعة أم مادة أولية، وهو بذلك يعد رصيد كمي لم يطرح في الاسواق لذلك يعد من قبيل الاستثمار. (3)

عرف بعض الاقتصاديين الاستثمار:- وهو مزيد من السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة مثل المصانع والآلات أو الطرق وأيضاً الاضافات للمخزون مثل المواد الاولية أو السلع الوسيطة أو السلع

¹ - علي نعمة محمد، الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في العراق مع التركيز على عقود النفط والغاز بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، وهي من متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، 2016، ص7

² John maynard Keynes , the General theory of Employment and money macmillan COLTD,London1936,p62

³ - ايمان عباس عابد، أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990 - 2016)، بحث دبلوم مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، 2018، ص4

يرى "ساملسون" إن الاستثمار قد يكون على شكل نشاط فردي أو جماعي ويشير الى وجود خلط بتعريف الاستثمار بين التعريف الاقتصادي والتعريف غير الاقتصادي في حين يرى الاشخاص أن أي عملية يتم من خلالها زيادة حجم الأملاك الشخصية هي استثمار قد نجد إن الاقتصاد يمكن أن يجد بعض هذه العمليات التي لا تعتبر استثماراً (فإن الاقتصاد سوف يستخدم مصطلح الاستثمار الحقيقي عند الإشارة الى عملية الاضافات التي قد تطرأ على أسهم الاصول الانتاجية أو السلع الرأسمالية مثل الأبنية بينما يتحدث الكثير من الناس عن الاستثمار وهم يقصدون مجرد شراء قطعة أرض أو سندات قديمة أو أي شكل من الملكية الخاصة)⁽²⁾.

وعن طريق التعاريف التي وردت سابقاً يمكن أن نستنتج أن الاستثمار:- يتمحور حول الاهداف الاقتصادية المتمثلة بالحصول على العائد مقابل التخلي عن الأموال لمدة زمنية معينة وتعويض النقص في القيمة الشرائية والحصول على عائد مقابل عنصر المخاطرة المحتمل.

ثانياً:- أنواع الاستثمار:-

هناك أنواع متعددة للاستثمار وذلك حسب المعايير وهي كالآتي :-

1- حسب المعيار القائم بعمل الاستثمار :-

1-1- معيار القائم بالاستثمار:- ويمكن تقسيم الاستثمار الى ثلاثة أنواع وفقاً لهذا التصنيف، الاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار المختلط وكالآتي:-

1-1- الاستثمار العام:- وهو الاستثمار التي تنفذه الحكومة من أجل تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما يخدم أهداف الدولة. (ويشمل إنشاء المشروع أو تمويله، ويكون هذا التمويل في الغالب من فائض الإيرادات أو عن طريق القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة).

1-2- الاستثمار الخاص:- يقوم بهذا النوع من الاستثمار فرد أو شركة أو هيئة خاصة. وهذا النوع من الاستثمارات يشمل قيام الافراد المستثمرين بأنشطة استثمارية محدد سواء عن طريق شركات مساهمة أو فردية ويتم عن طريق انشاء المشاريع أو تمويلها من قبل الافراد أو الشركات الخاصة.

1-3- الاستثمار المختلط:- وهو الاستثمار الذي ينفذ بشكل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ويتم عن طريق اطلاق هذه الاستثمارات للأشخاص فتكون مشاركة الحكومة في هذه الاستثمارات أما بالمشاركة بجزء من تمويل هذه المشاريع أو ادارتها وقد يكون الاستثمار المختلط عن طريق إنشاء شركات مختلطة يتم تمويلها من قبل القطاعين العام والخاص وينسب محددة في أغلب الاحيان.

¹ -- هشام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الاردن: الطبعة الاولى، ص1

² - ساملسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الاولى، لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص8

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

2- المعيار الزمن للاستثمار:- ويمكن أن يصنف الاستثمار وفقاً لمدة الزمنية التي تمثل عمر المشروع الاستثماري الى استثمارات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل كالآتي:-

2-1- استثمارات قصيرة الأجل:- يمثل حركة رؤوس الاموال لمدة تقل عن سنة تتكون من

2-1-1- الودائع المصرفية(الاموال المودعة في البنك لمدة زمنية محددة وفوائد محددة.

2-1-2- الاوراق المالية , الأسهم والسندات, صناديق الاستثمار.

2-2- استثمارات متوسطة الأجل:- وهذا النوع يصنف من ضمن الاستثمارات التي قد يتراوح عمرها سنة واحدة وخمس سنوات .

2-3- استثمارات طويلة الأجل:- ويصنف هذا النوع من الاستثمارات ضمن المشاريع الاستثمارية التي عمرها يزيد عن خمس سنوات ويدخل هذا النوع ضمن المشاريع الكبيرة مثل المستشفيات والشركات ذات النفع العام ومشاريع الصناعات الاستخراجية مثل المشاريع النفطية بنوعيتها الإستخراجي والتحويلي ومشاريع البتروكيمياويات ونتاج المعادن ومشاريع التنقيب مثل الكبريت والفسفات وغيرها من المشاريع الانتاجية ذات العمر الانتاجي الطويل.⁽¹⁾

3-معيار السيطرة أو التحكم أو معيار التمويل للاستثمار:-

3-1- استثمار محلي:-

وهو الاستثمار الذي يكون مصدر تمويله محلياً- ويستوي في ذلك أن يكون معمولاً عن طريق القطاع العام أو الخاص- ويقوم بإردارته وجني أرباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات.

3-2- الاستثمار الأجنبي:-

وهو الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة التي تهدف الى جني الأرباح وزيادة المنافع المتحققة من تلك الاستثمارات , أي أنه ((كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان)).⁽²⁾

4-الاستثمارات الحقيقية (الاقتصادية):- هو الاضافات الحقيقية الى الأصول المادية وكذلك الى الطاقة الانتاجية والأصل الحقيقي يقصد به هو إن كل أصل له قيمة اقتصادية بحد ذاته وقد يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة. وبصورة عامة فأن جميع مجالات الاستثمار المتعارف عليها عدا الاوراق المالية هي الاستثمارات الحقيقية لذا يطلق عليها البعض استثمارات الاعمال أو المشاريع والاستثمار الحقيقي هو الذي يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع بمعنى آخر هو كل استثمار قد يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي أي

1- علي نعمة محم , مصدر سابق, ص25

2 - عادل عيسى كاظم الوزني. الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع إشارة الى الفرص المتاحة في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء, 2005, ص3-4

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

استخدام للموارد الاقتصادية واستغلالها بصورة عامة يمكن تقسيم الاستثمار الى ثلاث أنواع رئيسية هي :-

4-1-1-1- التغير في المخزون السلعي :- ويقصد به الزيادة أو النقصان في المخزون السلعي في فترة زمنية معينة، ويقصد بالمخزون السلعي كمية المواد الأولية والبضائع التامة والغير تامة الصنع بالمخازن بالإضافة الى الآلات وقطع الغيار المخزونة لغرض مواجهة المستجدات الطارئة .

4-1-1-2- التكوين الرأسمالي الثابت:- وقد يشمل كل من الآلات والمعدات والأجهزة المختلفة وأيضاً المباني والعقارات التي تستخدم في العملية الانتاجية .

4-1-1-3- المشاريع الاسكانية والانشائية :- وهي تشمل المباني السكنية المشيدة حديثاً والعقارات حيث يعد جزءاً من الاستثمار حتى لو كانت لغرض الإقامة الدائمة.⁽¹⁾

4-2- الاستثمار المالي (المحفطي):- ويقصد به شراء تكوين مالي موجود أي شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند) تعطي الحق لمالكها بالمطالبة في الارباح أو الفوائد ، وما يحدث في السوق المالية الثانية(السوق المالية الثانية هي سوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتم فيها تداول اسهم الشركات الصغيرة والاخذة في رأسمالها و غير المؤهلة لدخول الاسواق الرئيسية الترمول المؤسسات الكبيرة والضخمة تمتاز هذه السوق أولاً:- شروط التقييد فيها ميسرة ثانياً:- السماح للشركات المقيدة بإبرام عقود السيولة) من عمليات بيع وشراء للأوراق المالية لا يعد سوى عملية نقل ملكية الأصل المالي، فمثلاً إذا أنفقت (100000دينار) على شراء (100سهم) من شركة ما فانك لم تقم بشراء سوى حق الملكية الذي كان ملكاً لشخص آخر ، مادام شراء السهم أو السند لا يضيف الى الاصول الانتاجية القائمة فهو لا يعد استثمار حقيقي. ولكن الامر قد يكون مختلف في حالة الاصدارات الجديدة من الاسهم أو السندات التي قد تمول عمليات التوسع أو انشاء مشاريع جديدة فإن هذه الاصدارات تحمل في طياتها استثمار حقيقي وذلك لأن الأموال التي ستحصل عليها الشركة سوف تستعمل في شراء أصول حقيقية (الآلات والمعدات) تسهم في خلق منافع اقتصادية، وإن مفعول هذه الاصدارات قد ينتهي بانتهاء عملية الإصدارات في الأسواق الأولية ، اما ما يحدث بعد ذلك فهو مجرد انتقال ملكية يدخل في باب الاستثمار المالي.⁽²⁾

ثالثاً:- النظريات المفسرة لسلوك الاستثمار

لابد لصانعي السياسات الاقتصادية والاستثمارية من دراسة النظريات التي تخص المتغيرات الاقتصادية، وبما أن الاستثمار هو أحد تلك المتغيرات الاقتصادية، لذا فينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية وخاصةً الاستثمارية من دراسة النظريات التي قد توضح وتفسر الاستثمار

¹ -أسعد رحيم محسن ، تحليل اتجاهات الاستثمار في الصناعات البتروكيمياوية في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة واقتصاد- جامعة كربلاء، 2017، ص24

² - زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002، ص25

والعوامل المؤثرة، وعليه سنشير في هذه النقطة الى نظريات الاستثمار وكما يأتي:- (1)

1-النظرية الكينزية (نظرية المضاعف للاستثمار) :-

ترتبط أهمية المضاعف الكينزي بالميل الحدي الاستهلاك إذ يصبح انفاق أحد المستهلكين دخلاً لأحدى الشركات التي ستنفق لشراء المعدات أو المواد أو الخدمات أو دفع اجور أو الخدمات وغيرها، ويصبح هذا الانفاق دخلاً لشخص آخر وهكذا، التدفق الدائري للدخل وفكرة المضاعف عند كينز تهدف الى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي، ومؤيدي أفكار *كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في نظريته العامة الشهيرة عام 1963) إن زيادة الانفاق الاستثماري قد تؤدي الى زيادة الدخل القومي، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي الى زيادة في الاستثمار من توالي الانفاق على الاستهلاك. وهذا هو ما يعرف بمضاعف الاستثمار وبعبارة أخرى إن كل زيادة في مستوى دخول المشاريع الاستثمارية تقود الى زيادة الأرباح، ويشكل هذا دافع من أجل زيادة حجم الاستثمار فحسب وانما بكميات مضاعفة قد تعتمد أساساً على زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وعليه فإن مضاعف الاستثمار يعرف بأن العدد الذي يجب إن تتضاعف بموجبه الزيادة في أي شيء للوصول الى زيادة في الدخل المترتب على ذلك.

وكما هو واضح في المعادلة الآتية :- $M = \frac{1}{1-c}$ حيث أن M:- تعني مضاعف

الاستثمار

1-c:- تعني الميل الحد للاستهلاك

مضاعف الاستثمار:- هو ستة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الى التغير في الانفاق الاستثماري.

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = M \longleftrightarrow \Delta Y = M(\Delta I)$$

وحسب هذه النظرية فإن الناتج المحلي الاجمالي سيزداد بمقدار أكبر من قيمة الزيادة في الاستثمار.

*مضاعف الاقتصاد المغلق

-في حالة الحقن (إضافة) للإنفاق الكلي: انفاق حكومي (الإشارة موجب)

$$M = \frac{1}{1-b}$$

-في حالة تسرب (سحب) الانفاق الكلي: الضرائب (الإشارة سالب)

$$M = \frac{1}{1-b+bt}$$

*مضاعف الاقتصاد المفتوح

¹ - محمود حسين الوادي وآخرون، اقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص6-5
* جون مينارد كينز، ولد في 5 يونيو 1883 كامبردج ووفاته 21 ابريل

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

هو المضاعف الذي ينشأ نتيجة زيادة الصادرات (حقن) والواردات (تسرب)

التسرب:- هو مجموع الضرائب والادخار والواردات (T+S+M)

الحقن:- مجموع الاستثمار والانفاق الحكومي والصادرات (I+G+X)

$$M \frac{1}{1-b+M} = \text{المضاعف بدون ضريبة}$$

$$M = \frac{1}{1-b+bt+M} = \text{المضاعف مع الضريبة}$$

إن زيادة الانفاق الاستثماري المستقل بمقدار معين، تعني زيادة الطلب على السلع الرأسمالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستخدام في قطاع هذا النوع من السلع، وبعد ذلك زيادة الدخل المتحصلة للعاملين من هذا القطاع، وهذا مما يدفع إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي لهؤلاء العاملين حيث إن كل زيادة في الدخل لابد أن تقود إلى زيادة في الاستهلاك، ويعني هذا أن جزءاً من الزيادة التي قد يحصل عليها العاملون في قطاع السلع الرأسمالية سوف تدفعهم إلى زيادة انفاقهم على السلع الاستهلاكية، وبذلك سوف يزداد الانفاق الاستهلاكي تبعاً لزيادة الانفاق الاستثماري وهذه (المسببة) في الانفاق الاستهلاكي هي الأساس في الزيادة التراكمية للدخل، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الزيادة (المسببة) في الانفاق الاستهلاكي هي الأساس في فهم المضاعف.

2- النظرية الكنزوية في الاقتصاد:-

تعد هذه النظرية من جانب الطلب في كتابه (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والمال) رفض كينز فكرة إن الاقتصاد يعود لحالة التوازن الطبيعية , إذ يقترح كينز إتباع سياسة مالية للتقلبات الاقتصادية الدورية إذ يجب على الحكومة اثناء الأزمات اللجوء الى التمويل بالعجز لتعويض انخفاض الاستثمار وتحفيز الانفاق الاستهلاكي بهدف دعم توازن الطلب الكلي . لذلك اقترح على الحكومة البريطانية بأن الانفاق الاستثماري وخفض الضرائب مما يزيد الطلب الاستهلاكي بالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

3- النظرية الكنزوية (الكفاية الحدية لرأس المال):-

لاتخاذ قرار الاستثمار يقارن المستثمر الكفاية الحدية لرأس المال (أي ما يتوقع الحصول عليه من عائد صافي طول فترة حياة الأصل الاستثماري) وبين سعر الفائدة .

-يشرع رجال الأعمال بالاستثمار عندما :-

الكفاية الحدية لرأس المال < سعر الفائدة

-يمتنع رجال الاعمال عندما سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال

4- نظرية الارصدة الداخلية للاستثمار أو التمويل الذاتي:- وفق هذه النظرية فإن الاستثمار يعتمد على

الارباح المتوقعة , وإن توقعات الارباح تعتمد على الارباح الحالية وإن تمويل استثماراتها عن طريق

أولاً :- مصادر داخلية (الارباح غير الموزعة , مخصصات الاندثار) ثانياً:- الاقتراض المباشر كم

البنوك أو عن طريق طرح الأسهم والسندات للتداول ولتحفيز الاستثمار لابد من تخفيض ضريبة

الفصل الأول... الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الأرباح من أجل رفع مستويات الأرباح إن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح، وقد قدمت شرح متعدد ومختلف، وعلى سبيل المثال أظهر (جان تنبرجن وجيمس توين) أن الأرباح المتحققة قد تعكس الأرباح المتوقعة على نحو دقيق حيث أن من المعتقد به أن الاستثمار يعتمد على الأرباح المتوقعة، فإنه يرتبط إيجابياً في الأرباح المتحققة. وبطريقة أخرى، فإنه من الثابت أن المديرين لديهم تفضيلات مقررّة لتمويل الاستثمار داخلياً. فإن المنشآت قد تحصل على أصول من أجل اغراض الاستثمار من مصادر مختلفة منها:- للأرباح المحتجزة، نفقات الاهلاك (وهي الارصدة التي تجنب المواجهة اهلاك الآلات والمصانع)، مختلف أنواع الاقتراض فيها بيع السندات، بيع الاسهم.⁽¹⁾

إن الأرباح المحتجزة ونفقات الاستهلاك تعد من المصادر الداخلية للأموال بالنسبة لمنشأة ما، بينما المصادر الأخرى تعد خارجية، فالاقتراض يلزم المنشأة بسلسلة من المدفوعات الثابتة. إن الكساد إذا حدث فالمنشأة لا تستطيع مواجهة التزاماتها، فتواجه، ذلك بالاقتراض أو بيع الاسهم بشروط غير مجزية، بل وربما تواجه هذه الالتزامات بإعلان افلاسها، ونتيجة لذلك فإن المنشآت قد تحجم عن الاقتراض الا في ظروف مؤاتيه جداً. وبالمثل فإن المنشآت قد تعترف أيضاً عن زيادة أرصدها المالية وذلك عن طريق اصدار أسهم جديدة .

5-نظرية المعجل للاستثمار:-

تفسر نظرية المعجل سلوك الاستثمار , لذلك فهي تعد واحدة من نظريات الاستثمار التي تعود الى (J. Clark) إذ كتب عام 1917 بحثاً بعنوان تعجيل الأعمال وقانون الطلب .(تسمى صيغة كلارك المعدلة)

فرضيات نظرية المعجل :-

- أن يكون الجهاز الانتاجي قد وصل الى طاقته القصوى , أي عدم وجود فائض في طاقته الانتاجية.
- إن هناك إمكانية التعديل الكامل لخزين رأس المال الى مستواه المرغوب.
- عدم وجود اندثارات .

-ثبات التطور التكنولوجي (بناء رأس المال على حاله).

*المعجل :- هو الزيادة في الاستثمار الناجمة عن تغير مستوى الانتاج الناجم عن المتغيرات في الطلب على هذا الانتاج. ⁽²⁾

لتوضيح فكرة المعجل نفترض إن الناتج الممكن (Yp) دالة لمستوى رأس المال (K) والتشغيل (L) نحصل على المعادلة

$$Y_p = F(L, K)$$

حامد عبد الحسين الجبوري , استثمار عائدات النفط من أجل التنوع الاقتصادي في العراق , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة

1-والاقتصاد - جامعة كربلاء

2 - مايكل ايدجمان , الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, الطبعة الأولى , دار المريخ للنشر , الرياض, 1999, ص 6-7

بافتراض إن λ يمثل معامل رأس المال للناتج أي

$$\lambda = \frac{K_t}{Y_{pt}}$$

وبافتراض إن المنشأة تعمل وفق كامل طاقتها الانتاجية أي إن

$$Y_{pt} = Y_t$$

$$\lambda = \frac{K_t}{Y_t}$$

وطالما افترضنا إن λ ثابتة خلال الزمن فإن

$$K = \lambda Y_t \dots (1)$$

$$K_{t-1} = \lambda Y_{t-1} \dots (2)$$

وبطرح معادلة (2) من (1) نحصل على

$$K_t - K_{t-1} = \lambda(Y_t - Y_{t-1})$$

$$I_t = \lambda \Delta Y_t$$

$$I_t = K_t - K_{t-1} \text{ إذ إن}$$

أي إن الاستثمار يعبر عن التغير في خزين رأس المال K

لاحظ إن $\lambda = \frac{I_t}{\Delta Y_t}$ وهي تعبر عن المعجل أي نسبة الاستثمار/ تغير الناتج

*متى تكون قيمة معامل رأس المال = صفر

1- لا تحتاج صناعة السلع الاستهلاكية الى إضافات في المكائن والآلات عن زيادة الناتج.

2- عدم وجود حاجة الى تكثيف رأس المال في العمليات الانتاجية وإمكانية احلال العمل محل رأس المال.

*قيمة معامل رأس المال أقل من الواحد:-

1- عدم وجود فائض في الطاقة الانتاجية

2- لا يتوقع المنتجون زيادة في الطلب الاستهلاكي

*قيمة معامل رأس المال أكبر من الواحد

1- اعتماد العملية الانتاجية على كثافة رأسمالية

2- عندما يكون عمر الآلة طويل ولا تحتاج الى استبدال.

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً:- نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر

من غير الممكن تحديد تاريخ معين من أجل بدء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك فالنمو الحقيقي للاستثمارات الأجنبية يعود الى مطلع القرن التاسع عشر أي في بداية قيام الثورة الصناعية والتطور الصناعي الذي قد يحتاج الى رؤوس أموال كثيرة، (ولكن في الحقيقة فإن دراسات عديدة أشارت الى تاريخ ظهور الاستثمارات الأجنبية في الوقت التي تأسست فيه شركة الهند الشرقية والتي أجزت عقدها في لندن عام 1600م وهي شركة عابرة القومية)، والاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد بهذا الشكل الاجزاء من الاستثمار الدولي والذي يعرف بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان (1).

ومصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر قد ظهر في كتابات (Herbert FEIS 1930) لأول مرة، وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي (الاستثمار الغير المباشر) اذ أشاره اليه لأول مرة (Mathew simon 1967) وذلك عن طريق إشارته الى الاستثمارات الأجنبية ومدى تأثيرها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الوقت أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف الى هذين الصنفين استثمار مباشر والاستثمار المحفظي، فالاستثمار المباشر هو القائم على الاستثمار في الموجودات الثابتة، أما بالنسبة للاستثمار المحفظي فهو قد يتضمن السندات الحكومية والمؤسسية والقروض المصرفية طويلة الأجل، وفيما يأتي إيجاز للتطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وذلك عن طريق أربع مراحل زمنية مختلفة .

1- مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى:-

الاستثمار الأجنبي المباشر نهضَ بدور مهم في التطور الصناعي ابتداءً من أقطار أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر وفي الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، وقد تطورت الاستثمارات الدولية المباشرة والمحفظية من (2) مليار دولار عام 1840 الى (9) مليار عام 1870 والى 28 مليار دولار عام 1900 ومن ثم الى (44) مليار دولار عام 1913 (2) ومن الدول التي برزت في مضمار الاستثمار الأجنبي المباشر (المملكة المتحدة بريطانيا) التي قد اشتهرت بسوقها في لندن بوصفه مركزاً مهماً من أجل عقد قروض الاستثمارات الأوروبية، وقد خُطت كل من فرنسا وألمانيا خطى انكلترا فاشتهرت سوق باريس باستثمار رؤوس أموالها في عدد من الدول مثل إسبانيا والنمسا وذلك بتشجيع شراء سندات المطروحة في سوقها أو الاكتتاب في عدد من المشاريع مثل مشاريع التصنيع ومشاريع صناعة النفط وأيضاً وسائل النقل وطرقه، وفي ذلك الحين

1 - هيل عجمي جميل ، "تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة الى البلدان النامية وآثارها المتوقعة " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 8، العدد 28، 2001، ص7-8
2 - جاك ادا، عولمة الاقتصاد من التشكيل للمشكلات، ت. مطانيوس حبيب ، دار طلاس دمشق، 1998، ص76

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

كانت أمريكا سوقاً لتداول واستثمار رؤوس الأموال الأوروبية .

والتطور الاقتصادي في ذلك الوقت قد رافق حركة رؤوس الأموال الدولية في معظم البلدان إذ جاء ثلثاً التمويل الدولي من أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، ففي 1913م في هذه المرحلة سيطرت بريطانيا على نحو 42 بالمائة من المجموع العالمي الكلي الذي قد يمثل بنحو 18 بالمائة مليار دولار، وبلغت الاستثمارات الخارجية لبريطانيا في أواسط القرن التاسع عشر نحو 200 مليون جنيه إسترليني، التي معظمها في أوروبا.

2- مرحلة ما بين الحربين العالميتين :-

إن مدة ما بين الحربين مدة قلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ لجأت بعض الدول المتحاربة الى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، وأيضاً قد سحبت رؤوس أموالها من الخارج من أجل تمويل الحرب، إذ انخفضت القيمة المتراكمة للاستثمار الدولي الى نحو 33 مليار دولار عام 1919 بعد أن اختصت هذه المدة بتقلب الادوار التقليدية للبلدان المصدرة لرأس المال إذ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا، وتمت تصفية الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ومن أجل هذا انقلبت الادوار وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية هي المحول الأول بعد اضطرار بريطانيا الى تصفية ما قيمته نحو 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج. عام 1929 بلغت (47.5 مليار) كان حصة الولايات المتحدة (15.7 مليار دولار) في هذه تصدرت أمريكا وتراجعت بريطانيا بعد الأزمة الاقتصادية (1929-1933) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نمو بطيئاً استمر حتى مشارف الحرب العالمية الثانية، السبب يعود الى انهيار سوق رأس المال.

3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:-

حركة رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة بعد الحرب العالمية الثانية امتازت بمحدوديتها وأيضاً الدول الأوروبية أخذت القسم الأكبر منها وذلك لإعادة التعمير والبناء الاقتصادي، وتلك الحركة اتخذت صفة التمويل الرسمي بين الحكومات سواء على شكل منح أم هبات رسمية شكلت النسبة منها (أي من التمويل الرسمي) 20 بالمائة و30 بالمائة قروض مصرفية وحكومية، وإن الإحصاءات قد أشارت الى الروابط بين أسواق المال وحدثت حركة لرؤوس الأموال الخاصة إذ بلغ الصافي التدفق خلال 1951-1955 بنحو 9675 مليار دولار أغلبها داخل البلدان المتقدمة، ومن ثم زادت حركة تصدير رؤوس الأموال الى نحو 14 مليار دولار عام 1965م، وخلال المدة ما بين 1960-1950 أصبحت الاستثمارات الأجنبية الخاصة أقل أهمية في الاقتصاد العالمي. وفي الحقيقة يمكن تقسيم هذه المرحلة الى حقتين زمنييتين تبعاً لمستوى نمو هذه الاستثمارات وتطورها.

الأولى :- حقبة الانتعاش التي تمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية الى أواسط الثمانينات .

الثانية:- حقبة الازدهار وتمتد منذ نهاية الفترة السابقة الى نهاية القرن العشرين.

3-1- حقبة الانتعاش (1946-1985):-

انتعش الاستثمار بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتساعد موجة الاستقلال السياسي في البلدان النامية ازدادت حاجة هذه البلدان للأموال لإعادة ما دمرته الحرب , وتنمية اقتصادها وهذا ما جعل الطلب على الأموال أكبر من عرضها بكثير. امتازت هذه الحقبة بسيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشروع مارشال , كما أدت الحرب والأزمات السابقة على انتعاش عدد من البلدان سياسات تقيد هذه الاستثمارات من خلال وضع أنظمة رقابة على دخول الاستثمارات الأجنبية. فضلاً عن تغير طبيعة التجارة الدولية وأبعادها بسبب الاستثمار المباشر بمعدلات أسرع من تزايد الإنتاج الصناعي والتجاري. والميزة الأكثر أهمية إن هذا الاستثمار هو استثمار حكومي ثنائي أو متعدد الأطراف يتمثل بمجموعة ثلثي الاستثمارات الدولية.⁽¹⁾

3-2- حقبة الازدهار:-

شهدت هذه الحقبة تسجيل قفزة هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي. فقد ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار المباشر من (50) مليار دولار للفترة (1982-1985) الى حوالي (202) مليار دولار في الفترة (89-1990).

وعند مقارنة معدل النمو السنوي للاستثمار المباشر مع معدلات نمو التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي يتضح لنا التسارع الهائل في التدفقات السنوية للاستثمار المباشر. فمثلاً في الفترة (1982-1989), نمت تلك التدفقات بمعدل سنوي بلغ 28,9% في حين إن معدل نمو الصادرات السنوي سجل حوالي 9,4% والنتائج المحلي سجل 7,8% في نفس الفترة.

بعد هذا النمو الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أصيب بانكماش في عامي 1991 و 1992 إذ انخفضت هذه الاستثمارات الى حوالي (167) مليار دولار بعد أن كانت في فترة (1989-1990) حوالي (202) مليار دولار, مشكلة نسبة انخفاض في المتوسط السنوي للفترتين يصل الى (17,2%).⁽²⁾

ثانياً:- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي:- " هو انتقال لرأس المال عبر الدول بهدف التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن ذلك يتم خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي لبلد المستثمر".⁽³⁾

1 - أسامة علي كاظم حسين السعيد, دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر, الأردن), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة, 2007, ص9-10

2 - عادل عيسى كاظم الوزني, مصدر سابق, 25-26

3 - شعور حبيبة مرداوي, كمال مرداوي, الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة منتوري , 2008, ص12

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

وعند تناول مفهوم الاستثمار يبدو واضحاً للعيان من الوهلة الأولى أن كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر يعد استثماراً أجنبياً للبلد المستثمر فيه أما بالنسبة لمصدر هذا الاستثمار، فيرى الاقتصاديين إن كل استخدام يجري في الخارج للموارد المالية الذي يملكها بلد من البلدان. ولا نتفق هنا مع اشتراط أن يكون المستثمر الأجنبي دولة أو مجموعة من الدول فحسب، فقد يكون كذلك شركة أو مجموعة شركات أو أفراد. تفرق الأدبيات عموماً بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما:-

الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر ويطلق عليه أيضاً الاستثمار الأجنبي في حوافز الأوراق المالية. ومع أن هذه الدراسة قد تركز على هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، فلا بد من تسليط الضوء على طبيعة ومفهوم كلا النوعين فضلاً عن توضيح التمايز والروابط بينهما:-
ومن طريق ذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي الى قسمين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.⁽¹⁾

1- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار المحفظي الذي يقوم على أساس امتلاك الأجنب 10% من الأسهم أو قوة التصويت في مشروع أو كيان معين والاستفادة من فروق الأسعار التي تدرها الأوراق المالية بشرط أن يكون في حوزة الأجنب من الأسهم التي تمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه.⁽²⁾ الاستثمار المحفظي لا يحق للمستثمر إدارة ورقابة المشاريع الاستثمارية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق دليل اعداد احصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م على أنه ((نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم " شركة أو مؤسسة أو مصرف" في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، مؤسسة الاستثمار المباشر وتنطوي المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة).⁽³⁾

وقد عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):- على إنه استثمار طويل المدى الذي يقدم منفعة مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمرة في دولة الأم (دولة المستثمر) ووحدة اقتصادية في دولة أخرى (الدولة المضيفة).

وقد عرف صندوق النقد الدولي (FMI) :- بأنه الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمرين الأجنب

¹ - هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الناشر بيت الحكمة ، بغداد: الطبعة الاولى ، 2002،ص12
² - عبد الرزاق حمد حسين ، عامر عمران كاظم ، قياس أثر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد1،ص105
³ - مايج شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية ،(دار الكتب والوثائق ،بغداد: الطبعة الاولى، 2015،ص212

(غير المقيمين) 10% أو أكثر الاسهم أو قوة التصويت في مشروع أو كيان معين امتلاك المستثمر. (1)

2- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر :-

يأخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر شكل تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة والحكومية في البلد المضيف بهدف المضاربة بالتالي الاستفادة من فروق الاسعار أو لغرض الحصول على الأرباح التي تدرها السندات ذات الفائدة الثابتة، أو الأسهم، بشرط لا يجوز الاجانب من الاسهم ما يخولهم حق ادارة المشروع وهذا الاستثمار يتميز بكونه قصير الأجل (احياناً يمتد لأسابيع أو أشهر قليلة فقط). (2)

وعادةً يتم من قبل مؤسسات التمويل، كالبنوك وصناديق الاستثمار أو المستثمرين المؤسسين (مثل صناديق التقاعد، وشركات التأمين) أو من قبل الافراد. والمستثمرون يوفر في الاستثمار الأجنبي الغير مباشر عادة رأس المال النقدي عن طريق شراء حصص شركة (أسهم أو سندات) من دون المشاركة في ادارتها. وهذه المعاملات تتم في أسواق الأوراق المالية بالنسبة للشركات المسجلة، على الرغم من أن بعض تدفقات هذا الاستثمار أيضاً تحدث في الشركات الغير مسجلة، كما في حالة رؤوس الأموال المضاربة مثلاً، وذلك من أجل الحصول على مكاسب رأس المال المتحققة عند تسجيل مثل هذه الشركات في البورصة . توجد تشكيلة كبيرة من الآليات التي يتم من خلالها توجيه تدفقات الاستثمار في الحوافز المالية. الآليات الرئيسة والمتمثلة في:-

صناديق رأس المال المغامر(المخاطر) وصناديق الاستثمار القطرية، والإيصالات الصادرة من المصارف الامريكية والعالمية وكذلك السندات القابلة للتحويل الى أسهم ،وسندات مع أسهم مكفولة يقدم رأس المال المخاطر عند توقع امكانية نمو مرتفع لربحية شركة ما، هذا يساعد على تمويل المرحلة المبكرة وكذلك مرحلة التوسع، والمشاركة تكون بالأسهم مقابل العوائد المرتفعة المحتملة.

ثالثاً:- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

إن اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الشركات غير الوطنية قد تكون بمثابة المسارات أو الطرق وفق اسلوب أو كيفية دخول وغزو الاسواق العالمية . وهذه الاشكال تختلف حسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المضيفة وأيضاً فأن طبيعة النظام السياسي السائد تلعب دوراً، في تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائص الشركات غير الوطنية تلعب دوراً، في تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث حجم الشركة وعدد العمال وأنواع المنتجات التي ينتجها وخبرتها في السوق المستهدف. بالإضافة الى العائد المتوقع والكلف المتوقعة من

¹ - أحمد منير نجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية-والواقع والتحديات ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، المجلد42، العدد4، 2014، ص53

² - هناء عبد الغفار السامرائي ، مصدر سابق ، ص17

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

المشروع. وتوجد عدة أنواع من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن توضيحها وفقاً لما يأتي:-

1- الشركات الجديدة:-

يتم من خلال قيام شركة عالمية كبرى بالتوسع في إحدى الأسواق المحلية المفتوحة بدولة أخرى من خلال انشاء فروع جديدة لها لعرض السلع والمنتجات الخاصة بها . يكون للشركة الأجنبية في هذا النوع الحق في الاشراف المباشر على جميع الأنشطة التجارية مثل (الادارة , التشغيل , التسويق) وغيرها من الأنشطة الأخرى.(1)

2- الشركات المشتركة:-

يتم هذا النوع من الاستثمار من خلال قيام عدد من المستثمرين بالاشتراك لإنشاء شركة تجارية تعمل ضمن الاقتصاد المحلي , إذ يتشارك جميع المستثمرين المحليين والأجانب في الإشراف على جميع الأنشطة للشركة منها (رأس المال, الموارد, الإدارة, التشغيل, وغيرها). يحقق الاقتصاد المحلي أعلى عوائد ممكنة في هذا النوع من الاستثمار مقارنة بالنوعين الآخرين.(2)

3- شركات الاستحواذ:-

يتم من خلال قيام الشركات الأجنبية بالاستحواذ على شركة محلية قائمة بالفعل من خلال شراء النسبة الأكبر من أسهمها . إذ تحصل الشركة الأجنبية على الحق في الإدارة , يتأثر الاقتصاد المحلي بشكل ايجابي كبير جراء القيام بهذا النوع من الاستثمار .(3)

رابعاً:- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من الأمور المهمة التي قد تدفع الى عجلة التنمية لذلك حظي باهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والمفكرين الذين وضعوا العديد من النظريات المفسرة لقيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن هذه النظريات هي كالآتي:-

1- النظرية الكلاسيكية :- ومن بين رواد ومؤسسي هذه (اندرية فيلنك، لينين, ماركسي أمريكي، وباران، ادم سمث, جون ستوروات مل, مالثوس)، الذي يرون أن الاستثمارات قد تمثل مباراة طرف واحد والفائز بها هم الشركات متعددة الجنسيات والتي تتجه من أجل مصالحها فقط، أي أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي، وفسر لينين الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما في مرحلة الابتكار التي فيها صعوبة الانتاج الرأسمالي وتحقيق الفائض. أما بالنسبة لفيرون ماكدوف فقد فسر قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات عن طريق سعي هذه الشركات للمحافظة على الاسعار الاحتكارية وإقصاء جميع منافسيها في السوق، وبعض

¹ - مايج شبيب الشمري ، مصدر سابق، ص218

² - E. JKOLD ,Internatinal Business Entreprise prentiic-Halinc . London, 1968, p260

³ - أسامة علي كاظم حسين السعيدى, مصدر سابق, ص30-35

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الاقتصاديين يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال عالية على البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال واطئة، ويكون السبب وراء انتقال هذه الأموال هو من أجل تحقيق الربح، لذلك تنطبق على الاستثمارات في البلد ذو الميزة النسبية لمورد ما وتكون النسبة عالية أي حصر المنافع الربحية لطرف واحد، وهذه النظرية تتميز بعدة عوامل ومنها ما يأتي :-⁽¹⁾

1-1- الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة في مجال الاستثمار والقطاعات الخاصة .

2-1- المنافسة التامة في السوق

3-1- انسيابية حركة رؤوس الأموال وإزالة العوائق وعناصر الإنتاج.

2- النظرية النيوكلاسيكية:- بعد ما طرحته النظرية الكلاسيكية المتمثلة بالميزة النسبية(ريكاردوا) واستثمارات الشركات متعددة الجنسية وجهت إليها عدة انتقادات وذلك بسبب عدم توضيحها لاختلاف التكاليف النسبية، والدراسات استمرت بشأن هذه الأسباب وكيفية تفسيرها، وأن هكشر- أولين 1933م يعتبر من مؤسسيها ظهرت أواخر القرن التاسع عشر ووضح الاختلاف بالتكاليف وعد الاختلاف في النفقات النسبية ليست شرطاً كافياً من أجل قيام التبادل الدولي وتحركات رأس المال الدولي وأهم عنصر لهذا التحرك هو الاختلاف في سعر الفائدة وأضاف إلى ذلك عاملين هما :-⁽²⁾

1-2- عامل اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول.

2-2- عامل اختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول .

ومن هنا يرى أن يرجع التباين في التكاليف في أساسه إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توفر الموارد الطبيعية فإن الدولة التي قد تمتلك عوامل الإنتاج تقوم بتصديرها وتستورد العوامل التي تعاني من ندرة فيها، أما بالنسبة لتفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر قد يعتمد على مبدأ التخصيص إذ كل بلد يتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الذي يتميز فيها بوفرة نسبية من عوامل الإنتاج ويستورد السلع التي لا تتمتع بوفرة نسبية من عوامل الإنتاج فيها.

3- نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية :-

أحدى النظريات المفسرة للجوء الشركات للتدويل , أي النشاط خارج أسواق البلد الأم, وقد تمكنت من تحقيق تطور ملحوظ في فهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات متعددة الجنسيات, صاحب هذه النظرية ريمون فرنون) الذي درس أشكال توسع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية خلال ستينات القرن الماضي استخلص فرنون أربعة مراحل أساسية بناء على دورة حياة المنتج وكالاتي:-

المرحلة الأولى:- في البداية يتم طرح المنتجات الجديدة في أسواقها المحلية أينما تكون القدرة الشرائية مرتفعة (النخبة من الأغنياء).

المرحلة الثانية:- ارتفاع حجم الإنتاج وشدة المنافسة يؤديان إلى انخفاض الأسعار , مما يؤدي بدوره

¹ - عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ' 1991 ، ص7
² - 2- رشا عبد الرضا حمد دنان العطايفي، انماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي وانعكاسه على التنمية المستدامة ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط ، 2016 ، ص8.

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الى ظهور إمكانية تصديرها نحو أسواق ذات قدرة شرائية أقل.

المرحلة الثالثة :- تؤدي المنتجات المصدرة الى ظهور منافسة محلية على الأسعار , إذ تتميز الأسواق المحلية بانخفاض تكاليف العمالة , وهو ما يدفع الشركات المصدرة الى إنشاء فروع محلية للاستفادة من التكاليف المنخفضة.

المرحلة الرابعة :- يتم التوقف الكلي عن الانتاج في البلد الأم (الولايات المتحدة في هذه الحالة) ويتم تلبية الطلب عليها عن طريق استيرادها سواء من شركات أجنبية أو من فروع شركات تنتمي لنفس بلد الأم.(1)

4- نظرية الموقع:- تركز هذه النظرية على انخفاض المخاطرة التي قد يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تركز على الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات متعددة الجنسية لمكان استثماراتها، أي اختيار البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة وأخرى ويعود الفضل لتطوير النظرية الى باري دننغ) .

ويؤكد عدد من الاقتصاديين على إن هذه النظرية قد تركز على المتغيرات البيئية في البلد المضيف التي تربط بين العرض والطلب، والتي تؤثر في الأنشطة الانتاجية والتسويقية والبحث والتطوير للشركات الأجنبية، ويضيف * (دننغ) إن هذه النظرية تؤكد على العوامل ذات الصلة بتكاليف الانتاج والتسويق والإدارة، فضلاً عن العوامل التي ترتبط بالسوق أو العوامل التسويقية. كما يؤكد (دننغ) أن البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يعرض مزايا المكان التي قد تجعله أكثر جاذبية كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر من الدول الأخرى، ولخص مسح أجراه الاقتصادي (أجارول) في عام 1980م المحددات الاقتصادية الأساسية لجاذبية الدول بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكداً على الفرق في معدل العائد على رأس المال فيما بين الدول، واستراتيجية تنوع المحفظة الاستثمارية للمستثمرين، والحجم السوقي للبلد المضيف (2).

أدخلت تعديلات على نظرية الموقع من قبل الاقتصاديان (روبوك وسيموندس) والتي أطلق عليها نظرية الموقع المعدلة أو النشاط الجغرافي . وهذه النظرية تستند على النظرية السابقة الى حد كبير أي أنها تتماثل معها مع اضافة بعض العوامل الى ما سبق ،المجموعة الأولى من العوامل قد تشمل على المتغيرات الشرطية وتتمثل في خصائص المنتج (السلعة) والخصائص المميزة للبلد المضيف وعلاقته مع البلدان الأخرى، والمجموعة الثانية تتمثل في العوامل الدافعة وتشتمل على الخصائص

¹ - شعور حبيبة المرادوي، كمال مرادوي , مصدر سابق، ص30-29

* دينغ:- هو سياسي ومنظر وقائد صيني ولد عام 1904 قاد الصين (بين عامي 1987- 1992) نحو اقتصاد السوق . تولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني بعد إطاحته بهوا جيو فينج . له نبوءة بأن الصين تحتاج الى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية وتوفي عام 1997 سبب الوفاة مرض باركنسون.

² - khalid . sekkat and marie- Angeltrade and foreign Exchange liberalization, Investment climate, And FDI in the MENA contries, MENA,WP/NO, 39, September, 2004, p35-3

المميزة للشركة ومركزها التنافسي.

أما المجموعة الأخيرة وهي مجموعة من العوامل الحاكمة أو الضابطة فتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والخصائص المميزة للبلد المصدر.

النظريات الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر هي كالآتي:-

1- اللحاق بالمؤسسات الريادية (القائدة) يعد كينكر بوكر أول من طرح هذه النظرية.

2- نظرية دانييغ (الانتقائية التوليفة في الانتاج الدولي) روادها الانكليزي دانييغ.

3- الاستثمار المتقاطع (المتبادل) غراهام.

4- نظرية الميزة النسبية اليابانية (كوجيما, اوزاوا).

5- نظرية توزيع المخاطر (كوهين).

6- نظرية عدم كمال السوق (فرنون, ستيفن هايمر).

تنقسم الى نظرية – نظرية الميزة الاحتكارية

-نظرية تدويل الانتاج

7- نظرية الاستخدام الكامل:- تعود هذه النظرية الى كل من (بكلي, كاسو, رجمان) تركز هذه النظرية

على أهمية امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تقوم فكرتها على

أساس عدم كمال الأسواق لا يؤدي الى قيام تجارة دولية متميزة بالكفاءة وبالتالي فإن امتلاك المزايا

الاحتكارية يمكن للشركات الدولية من التغلب على القيود التي تفرضها الحكومات على الأسواق.

المطلب الثالث:- حوافز ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً:- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

1- يمكن تصنيف الحوافز المقدمة من قبل حكومات الدول المضيضة من أجل جذب الاستثمارات

الأجنبية الى ثلاث أنواع من الحوافز وهي كالآتي:-⁽¹⁾

1-1- الحوافز الضريبية:- المعاملة الضريبية تؤثر تأثيراً مباشراً في العائد المتوقع من توظيف

رؤوس الأموال، فإذا كان هذا العائد يضخ لعائد ضريبي مرتفع لا يمكن نقله الى الغير فإن هذا سوف

يؤدي الى تقليل الأرباح مما لا يشجع أيضاً على انتقال رؤوس الأموال والعكس صحيح، لهذا يتم

تقديم الحوافز الضريبية من قبل الدول المضيضة الى المستثمر الأجنبي بقصد تخفيض أعباء

الضرائب عليه، وهناك العديد من البنود التي تنطوي تحت هذا النوع من الحوافز مثل الإعفاءات

الضريبية، والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع

الرأسمالية، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات وأيضاً إعفاء صادرات

المشروعات في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل الى خمسة

¹ - سيد عبد المولى ، المعاملة التفضيلية الضريبية للاستثمارات الأجنبية المقررة في قوانين الاستثمار العربية ، بحث ضمن كتاب الدراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، 1978 ، ص8

عشر عاماً ما بعد مرحلة تشغيل المشروع .

وعلى العموم فإن الفقه الضريبي المقارن يصنف الحوافز الضريبية الى أربعة أنواع وهي كالآتي:-

1-1-1- الإعفاءات الضريبية :- إن الإعفاء الضريبي هو اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة ويعد الإعفاء الضريبي من أكثر أنواع الحوافز انتشاراً وهذا يعني أيضاً اعطاء المشاريع اجازة من التعامل مع دائرة الضريبة لعدة سنوات، كفترة سماح مؤقتة الى حين تجاوز هذه المشاريع الفترة الحرجة من حياتها وتتمكن من الوقوف على أقدامها والاستمرار في الانتاج، ويكون الهدف من الإعفاء جزئياً أو كلياً، بحسب حجم النشاط، وأهميته، ونطاقه، وموقعه الجغرافي، وتتراوح من الإعفاء بين سنتين الى خمس سنوات، وقد تصل الى خمس عشرة سنة، كما فعل المشروع العراقي .

1-1-2- التخفيضات الضريبية:- هي تقليص يمس القيمة الضريبية المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، ويتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءً على توجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، وبعضهم يرى أن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي، وذلك لأن طريقة الإعفاء الضريبي يمكن استخدامها من قبل المستثمرين كوسيلة للتهرب الضريبي خصوصاً في المشروع ذو العمر الانتاجي قصير الأجل، بالإضافة الى إن المستثمر يهتم المعدل الضريبي الذي سوف يخضع له بعد انتهاء فترة الإعفاء، باعتبار أن فترة الإعفاء قد تكون مؤقتة خصوصاً في المشروع ذو العمر الانتاجي طويل الأجل.

1-1-3- الأسعار والمعدلات التمييزية:- ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية الذي يحتوي على عدد من المعدلات، وقد ترتبط بنتائج محددة من أجل عمليات المشروع، حيث إن هذه المعدلات ترتبط عكسياً مع حجم المشروع، أو مدى إسهاماته في تحقيق التنمية الاقتصادي في البلدان المضيفة للاستثمار.⁽¹⁾

1-1-4- نظام الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية:-

وهذا النوع من الحوافز الضريبية، يقصد به اعطاء المستثمر حسماً من وعائه الضريبي، نتيجة استهلاك أصوله الرأسمالية، خلال فترة زمنية أقل من العمر الانتاجي أو الاقتراضي لهذه الأصول، بهدف تقليل ما يدفعه المستثمر في بداية عمر المشروع قدر الإمكان، وقد تشجع المستثمر على التطوير والتحديث بشكل مستمر، حيث أن الاستهلاك السريع للأصول المادية ينطوي على تنزيل مبالغ من وعاء الضريبة، وهذه المبالغ تكون مقابل النقص التدريجي الذي سوف يصيب الأصل الرأسمالي نتيجة مرور الزمن، أو الاستعمال، أو نتيجة ظهور اختراعات جديدة تخفض من كفاءته

¹ - جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق، دار البصائر للطباعة والنشر، لبنان: الطبعة الأولى، 2013، ص86-85

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الانتاجية وقد تجعل استمرار استخدامه غير اقتصادي، حيث أن الاستهلاك سوف يؤثر بشكل مباشر على النتيجة وذلك عن طريق حساب القسط السنوي للاستهلاك، وهذا الأخير يتوقف على شكل نظام الاستهلاك المطبق، فإذا طبقنا طريقة الاستهلاك الحر هي واحدة من الطرق المتبعة في احتساب استهلاك الأصول الرأسمالية، التي قد تسمح للمستثمر تحديد ما سوف يقوم بحسمه كقسط الاستهلاك تكلفة الأصل التي تمكن المستثمرين من حسم قيمة الأصل بالكامل من وعائه الضريبي في سنة شرائه إن أراد ذلك، وفي حال تطبيق طريقة الاستهلاك الخمسي، يتم تقسيم قيمة الأصول الرأسمالية الى خمسة أقساط بموجب هذه الطريقة، تحسم بالكامل من الوعاء الضريبي على مدى السنوات الخمسة الأولى من عمر المشروع، بغض النظر عن العمر الانتاجي لتلك الأصول، فكلما كان قسط الاستهلاك كبيراً كلما كانت الضرائب المفروضة على المستثمر قليلة.

2- الحوافز المالية العامة:-

ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، ويمكن أن يأخذ هذا الهدف عدة طرق تبعاً للقاعدة الضريبية ونظامها إذ ترتبط ببعض المحفزات بشكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول⁽¹⁾

2-1- قاعدة الربح:- خفض معدل الضرائب على الشركات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة اثناء العطل من أجل التخفيض من الربح المحقق.

2-2- قاعدة العمالة:- خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي وخصم من قاعدة العوائد الضريبية تعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنتاج .

2-3- قاعدة الاستثمار الرأسمالي:- السماح بتسريع الاستهلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات.

2-4- قاعدة القيمة المضافة:- خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج.

2-5- قاعدة الاستيراد:- استثناء المستوردات من رأس المال وبيع ومكائن ومواد أولية واحتياطية.

3- الحوافز المالية:-

وتتضمن توفير التخصصات المالية مباشرة للشركات لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل التكاليف الرأسمالية والعمالية، وإن الأنواع الشائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة كما يلي:-

3-1- المنح الحكومية والضمانات:- هي مجموعة من المساهمات المباشرة من أجل تغطية رأس مال الانتاج والتسويق أو الكلف الاستثمارية .

3-2- ضمانات حكومية بمعدلات داعمة:- هي قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير .

3-3- مشاركة الحكومة بالملكية:- تمويل عام مشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري.

¹ - شعور حبيبة مرداوي، كمال مرداوي، مصدر سابق، ص 52

3-4- تأمين حكومي بمعدلات مدعمة:- لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار الغير تجارية.

2- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

2-1- دافع السعي للحصول على الموارد الطبيعية التي تهيمن على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركات الشركات غير الوطنية وذلك في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب والاستخراج) فقد تسعى الشركة غير الوطنية الى الحصول على الموارد وذلك لتلبية احتياجاتها وهي للأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج مثل أنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية، من أجل بيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو الأسواق الدولية أو بلدان المنشأ، أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشئها (كما تحدها حكومة البلد) فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وهذا الاعتبار الأخير قد يكون دافعاً رئيساً من أجل التوسع في الخارج من قبل الشركات غير الوطنية المملوكة للدولة في آسيا . على سبيل المثال.

2-2- دافع البحث عن الأسواق وهذا النوع من الاستثمار ساد في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين في إثناء تطبيق سياسة احلال الواردات

ودوافع البحث عن الأسواق أساساً تدخل ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج، حيث إن تلك الأنواع من الاستثمارات تعتبر عوضاً عن الواردات، كما أن هناك أسباب أخرى من أجل القيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما قد يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الانتاج لأنه يحل محل الصادرات. وإنما قد يكون له آثار إيجابية على الاستهلاك وأيضاً آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. وعلى سبيل المثال فإن الشركات غير الوطنية الروسية العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية قد استثمرت في الخارج وذلك من أجل تعزيز سيطرتها على قنوات التوزيع المرتبطة بتلك الأنشطة، بينما شركات النفط السعودية والكويتية المملوكة للدولة دخلت في شراكة مع شركة (Sinopec) الصينية في مشروعين منفصلين للتكرير والصناعات البتروكيمياوية في الصين.⁽¹⁾

ثانياً:- أهمية وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تكمن في الدور الذي تمارسه وعلى التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه .

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :-

¹ -أشرف السيد حامد اقبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، (دار الفكر الجامعي للطبع، الإسكندرية : 2006 ، ص25-24

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في

النقاط التالية.

1-1- الاستثمار الأجنبي مصدر من أجل تعويض العجز في الادخار المحلي وكذلك تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والخدمية والزراعية، التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية من أجل التصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس مال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته.

1-2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي لعملية التصدير ويساعد هذا في زيادة صادرات السلع والخدمات مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة، وكذلك يعالج العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.⁽¹⁾

1-3- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر تمويلاً في معناه الحقيقي وذلك لاتخاذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج والتي تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.

1-4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى إسهامها في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

1-5- الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور هام في مجال التنمية البشرية فإن المشروعات الاستثمارية المشتركة وخصوصاً تلك التي تقام في المدن الجديدة قد تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما قد يساهم على حل جزء من مشكلة البطالة.⁽²⁾

1-6- امداد الدولة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الاصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.⁽³⁾

2- فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر:-

1-2- توسيع فرص العمالة :-

ان الدلائل التجريبية المتفرقة عن توسع العمالة الناتج عن الاستثمار الأجنبي غير مقنعة بطريقة أو بأخرى. وبعض المراقبين يعتقد بأن احلال الشركات متعددة القوميات محل الشركات المحلية قد يؤدي إلى انخفاض العمالة في الواقع وهذا يعتمد على الكثافة العمالية التي تستخدمها الشركات

¹ - نسمة زموش , دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية خلال الفترة (2010- 2017) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة مجد خضير , 2019, ص10

² - ايمان بن عمار, زينب طيب , الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية , رسالة ماجستير, كلية الادارة العلوم الاقتصادية والتجارية, جامعة, آكلي محند أولجاج الجزائر , 2015, ص5

³ - نورية عبد مجد , أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (1992- 2010), أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية سانت كليمنتس , 2012, ص37

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

متعددة القوميات . والدليل المتوفر يشير الى إن هدف الدول النامية في توسيع العمالة يندر تحقيقه ونسبة استخدام العمالة لم تزداد في مشاريع الشركات متعددة القوميات عن 1% من القوة العاملة الا في الدول القليلة, وتضم استثناءات البرازيل والمكسيك حيث تستخدم الشركات الفرعية التابعة للشركات المتعددة القوميات حوالي نصف القوة العاملة في القطاع الصناعي وإسبانيا قبل عام 1970 عندما كانت تعتبر دولة نامية وتشمل سنغافورة (قطاع السياحة والصناعة) وجاميكا (السياحة والبوكسايت). ولعل أحد الاسباب قد يعود الى محدودية نمو العمالة الناتج عن الاستثمارات الشركات متعددة القوميات هو أن الدولة النامية نفسها لا تسمح بدخول الشركات الا لقطاعات معينة مثل المعادن والبتروكيمياويات والتي تعتمد بطبيعتها على الكثافة الرأسمالية وتقدر استثمارات الشركات المتعددة القوميات في استخراج الموارد الطبيعية في الدول النامية حوالي 42% للفترة 1965-1972. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة فرص العمالة.

2-2- نقل التكنولوجيا:- يعتبر نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة ثاني الفوائد الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن اعتبار الموضوع ثانوياً وينطوي على عمليات غريبة وآلات حديثة متقدمة. حيث إن معظم نشاطات البحث والتطوير قامت بها شركات في امريكا الشمالية وأوروبا واليابان فبحوزة هذه الشركات مصدر معلومات مهمة عن التكنولوجيا ووسائل التسويق وعمليات الانتاج والإدارة الحديثة. فإذا أمكن نقل هذه المعلومات للدول المضيفة ازداد النمو والانتاجية في الأجل الطويل واستفادة الدول النامية من هذه الفرص تعتمد على ثلاث عوامل وهي كالآتي:-

2-2-1- قدرة الدولة المضيفة على استيعاب المعلومات الجديدة والتي يحددها مهارة مواطنيها.

2-2-2- رغبة الشركات المتعددة القوميات من أجل تلبية رغبة الدول المضيفة في نقل التكنولوجيا.

2-2-3- سياسات الدولة المضيفة تجاه نقل التكنولوجيا وخلق المعلومات.

الطاقة الاستيعابية المطلوبة تعتمد من أجل النقل الناجح للتكنولوجيا من الشركات المتعددة القوميات على طبيعة المشروع الاستثماري. والدول التي قامت بتدريب واعداد الفنيين لقد عانت من مشكلة هجرة العقول للدول الصناعية وذلك نتيجة جذب الرواتب العالية للمتعلمين على المستوى العالي. ونظرة الشركات المتعددة القوميات والدول المضيفة تختلف لموضوع نقل التكنولوجيا. فإن الشركات تنتظر لاستثماراتها في انتاج التكنولوجيا على انه عملية مستمرة وتستحق أن تحصل على عائد مالي كما هو الحال مع الاستثمارات الأخرى. أما الدول المضيفة فإنها تهتم بالوصول لهذه المعرفة وأيضاً تعتبر إن تكاليف استثمار الشركات في توليد المعرفة تكلفة مستغرقة ولا تتطلب عائداً.

2-3- كان تأثير استثمارات هذه الشركات على ميزان المدفوعات للدول النامية مصدراً لبعض الجدل. فقد أشارت دراسة نشرت عام 1973 هناك حوالي 100 شركة متعددة القوميات ويعد الأثر الصافي لهذه الشركات على ميزان المدفوعات صغيراً جداً أو لا يكاد يذكر. ووجدت الدراسة أن الشركات قامت بتصدير عملات أجنبية (وذلك عن طريق الاستيراد من الخارج وإعادة تحويل

الأرباح) أكثر من جلبها ولا نستطيع القول بأن هذه النتائج تنطبق على جميع الشركات وجميع الدول الا بظهور دراسات تجريبية أخرى.(¹)

المبحث الثاني

الجوانب النظرية لميزان المدفوعات

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولاً:- تعريف ميزان المدفوعات

يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة , عادةً ما تكون سنة, وعلى ذلك يمكن التفرقة بين " ميزان المدفوعات " و " ميزان الدائنية والمديونية للدول " والذي يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة.(²)

وقد عرف الصندوق الدولي (IMF) ميزان المدفوعات:- على إنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج وذلك لكونه يعتمد على احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في قيمة أصول اقتصاديات دولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى, أو بسبب هجرة الأفراد. كذلك بالنسبة للتغيرات في قيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي أو حقوق سحب خاصة من الصندوق, وأيضاً حقوقها والتزاماتها اتجاه باقي دول العالم . مما تقدم يتبين أن ميزان المدفوعات هو سجل تقوم الدولة بتسديده للعالم الخارجي وتقوم باستلامه منه, كما إن المعاملات الاقتصادية تسجل في ميزان المدفوعات حسب طريقة القيد المزدوج, أي أن كل معاملة اقتصادية تسجل مرتين. مرة في جانب الدائن وقد تعتبر صادرات وتكون اشارتها موجبة والتي تستلم الدولة مقابلها إيرادات من قبل الدولة الأخرى ومرة تسجل في الجانب المدين والتي تعتبر استيرادات من قبل الدول الأخرى وتكون اشارتها سالبة والتي بموجبها تدفع الدولة موارد مادية الى دولة التي صدرتها, وغالباً ما يكون ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً أما من الناحية الاقتصادية يكون غير ذلك.(³)
ماذا يعني القيد المزدوج :-

- هو أن يكون اعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج, مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً أي جانب (دائن) ايجابي تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي . وجانب مدين (سلبى) تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة

¹ - اسماعيل ربيع مصباح الزين, الاستثمار الأجنبي في الاراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الاسلامية , 2013, ص44-45

² - أمين غوبال , أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990- 2015) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية – جامعة أم البواقي, 2016, ص48

³ - محسن خضير عباس , أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات , مجلة كلية الكوت الجامعة , العدد(2) , المجلد(2), 2018 , ص8

من خلالها مدفوعات العالم الخارجي.

-تحدث عملية القيد المزدوج عندما تصدر الدولة بضاعة بقيمة عشرة ملايين دولار مثلاً فإن قيمة هذه البضاعة سوف تسجل في الجانب الدائن بقيمة عشرة ملايين لأنها تعبر عن قيمة بضاعة صادرة للخارج, غير إن قيمة هذه البضاعة سوف تعود مرة أخرى الى البلد أما على شكل أموال سائلة فتسجل في الحساب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أو يتم استيراد بضاعة بقيمتها من الخارج فتسجل في الجانب المدين في بند الواردات من السلع والخدمات حسب نوع البضاعة المستوردة. كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي قد تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة"⁽¹⁾

وهناك مفهوم لميزان المدفوعات التي يستخدمان في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية هما:-

المفهوم الأول ميزان المدفوعات المحاسبي (Market Balance payments):- اذا تسجل فيه المعاملات بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادةً ما تكون السنة.

المفهوم الثاني ميزان المدفوعات السوقي (market Balance payments):- اذا إن التوازن يعتمد وفق هذا المفهوم على توازن العرض والطلب بالنسبة لعملات الدول المختلفة في أسواق الصرف الأجنبية وذلك عند مستوى سعر الصرف المحدد.⁽²⁾

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن ميزان المدفوعات :- يعرف على إنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي قد تتم بين المقيمين في الدولة ، وغير المقيمين خلال مدة زمنية معينة وعادةً ما تكون سنة واحدة.

ثانياً:- مكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يتألف من موازين فرعية متفق عليها يأخذ بها صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية وهي كالآتي:-

1-ميزان الحساب الجاري:- ميزان الحساب الجاري يشمل كافة حقوق وديون البلد مع العالم الخارجي والتي تكون ناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات فضلاً عن التحويلات دون مقابل خلال الفترة الذي يعد فيها ميزان المدفوعات. ويشمل هذا الميزان الموازين التالية:-

1-1- الميزان التجاري:- ويتكون من صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود

¹ - دروري الحسن ، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي ، المجلد 22، العدد64، دار المنظومة ، الجزائر ، 2018، ص 287

² - Balance of payments, publ; cationservices v..19Th street , washingt on,1997,p1 John . B. mclenaghan,

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الجمركية للبلد تحت مرأى السلطات الجمركية مثل الرز والقمح والملابس وضمن هذه العمليات لا تدخل السلع التي يعاد تصديرها و سلع العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت وبعد ذلك يعاد تصديرها. وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مثل بيع السلع الوطنية في الاسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الاسواق والتي قد تدعى بالواردات المادية. وتسجل الصادرات والواردات من السلع المادية طبقاً للإحصاءات الجمارك عن قيمة احصاءات مراقبة النقد الأجنبي للأسباب الآتية :-⁽¹⁾

1-1-1- تشمل احصاءات مراقبة النقد الأجنبي المعاملات التي قد يترتب عليها إجراء التحويلات النقدية وذلك عن طريق الجهاز المصرفي وعليه. فهي لا تشمل على عمليات المقايضة والهبات والعمليات التي تتم خارج رقابة دائرة النقد الأجنبي، ولكن مع ذلك فهي تكون أكثر شمولاً من احصاءات الجمارك لأنها قد تتضمن قيمة الواردات الخاصة التي تستبعد للأسباب خاصة من احصاءات الجمارك مثل واردات الأسلحة والمعدات العسكرية مثلاً .

1-1-2- إن احصاءات الجمارك تشمل قيمة الصادرات والواردات عند عبورها الحدود الجمركية للبلد بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها الدفع. أما بالنسبة لإحصاءات مراقبة النقد الأجنبي فهي قد توضح قيمة كل من الصادرات والواردات المدفوعة فعلاً بغض النظر عن مرور السلع ، وفي هذه الحالة يحصل تباين بين وقت الدفع وبين وقت مرور السلع عبر الحدود الجمركية للبلد.⁽²⁾

1-2- حساب التجارة الغير منظورة:- ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة وغيرها من الدول، وتمثل هذه الخدمات في :-

1-2-1- حساب الخدمات :- ويشمل الصادرات والاستيرادات الغير منظورة (الخدمات) وتتضمن الخدمات غير المنظورة المقدمة من الأجانب للأفراد الوطنيين، وتكون الدولة مدينة الى الخارج من جراء ذلك.

1-2-2- حساب الدخل :- وهذا الحساب يتضمن الدخل الأولي (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) والدخل الثانوي أو التحويلات بدون مقابل ويتكون من (المساعدات والهبات الدولية للحكومة أو خاصة مثل تحويلات العاملين).⁽³⁾

¹ -هيل عجمي الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، (دار وائل للنشر، عمان : الطبعة الاولى، 2014) ، ص30
² - موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على إداء ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة واقتصاد- جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية ، 2013، ص57
³ - مالك عبد الحكيم عبدالله نعيمش القره غولي، واقع ميزان المدفوعات في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة واقتصاد - جامعة واسط ، 2020، ص7

الجدول (1)

هيكل ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من أربعة أقسام رئيسية :-

أولاً:- الحساب الجاري

ثانياً:- التحويلات احادية الجانب

ثالثاً:- حساب رأس المال

رابعاً:- ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي

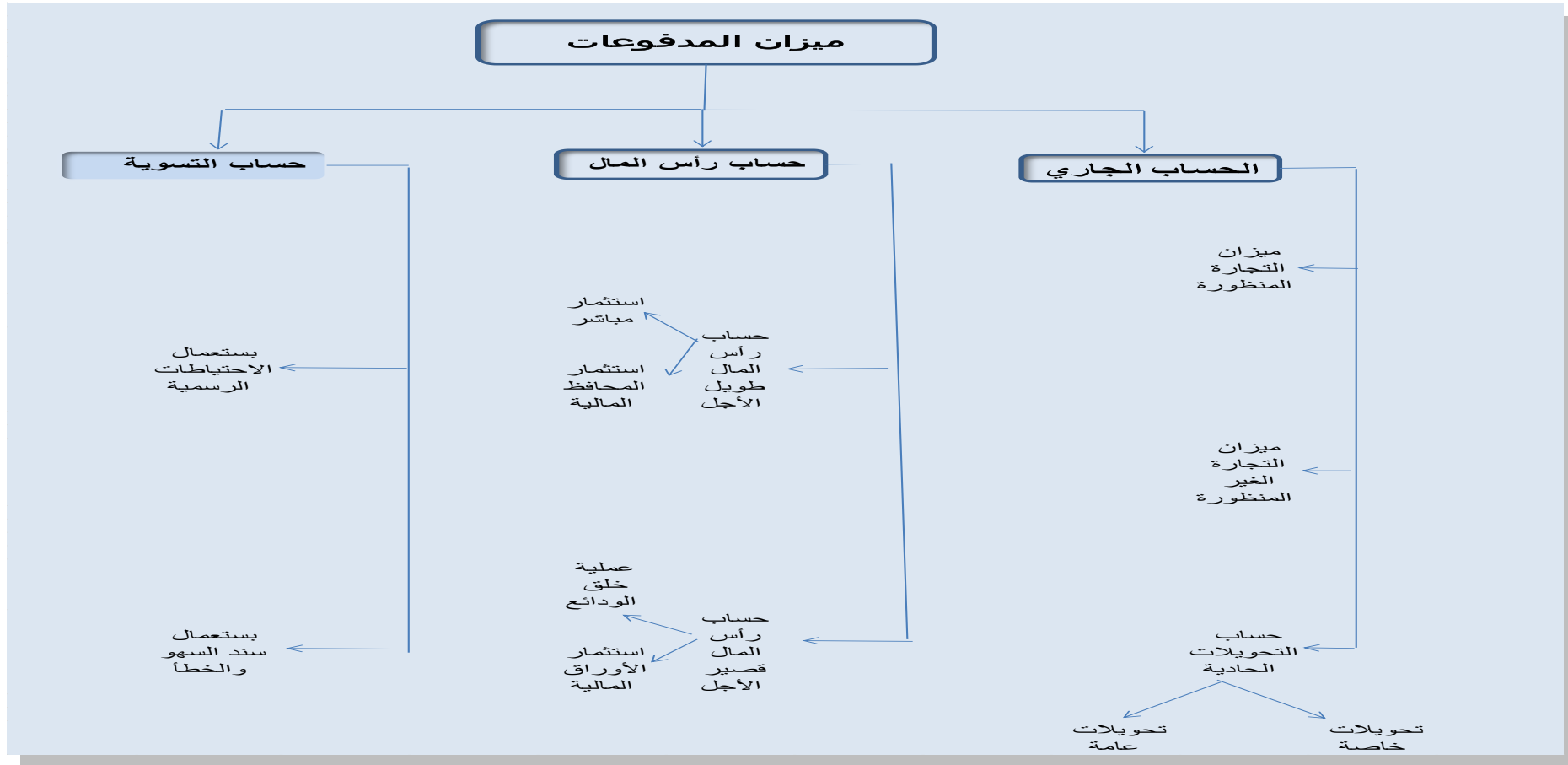
خامساً :- فقرة السهو والخطأ

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
		أولاً:- الحساب الجاري 1-الميزان التجاري أ-تصدير السلع ب-استيراد السلع 2-ميزان الخدمات
		أ-تصدير الخدمات -خدمات التأمين -خدمات صيرفة -خدمات سياحة وسفر -مستلزمات دخول شركات الملاحة والنقل البري والجوي والبحري *استلام فوائد القروض *استلام أرباح على الاستثمار الخارج -خدمات اخرى
		ب-استيراد خدمات :- -خدمات تأمين -خدمات صيرفة -خدمات سياحة وسفر - مدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الأجنبي المستثمر في البلد مثل:- *دفع فوائد قروض خارجية

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

		*دفع أرباح على الاستثمار الأجنبي - خدمات اخرى
		ثانياً:- التحويلات احادية الجانب 1-استلام من الخارج من غير المقيمين -هبات, منح و عطايا ومساعدات رسمية - هبات , منح عطايا ومساعدات غير رسمية - تحويلات من العاملين في الخارج 2- دفع الى الخارج (الى غير المقيمين) -هبات, منح و عطايا ومساعدات رسمية - هبات , منح و عطايا ومساعدات غير رسمية - تحويل من العاملين الى الخارج
		ثالثاً:- حساب رأس المال 1- حساب رأس المال طويل الأجل:- أ-القروض طويلة الأجل (المتمثلة من الخارج (غير المقيمين)- المدفوعة الى الخارج (غير المقيمين)) ب-الاستثمار المباشر (الاستثمار الأجنبي الوافد للبلد- الاستثمار الوطني المتجه للخارج) ج-أقساط الدين المستحقة (المستلمة من الخارج- المدفوعة للخارج) 2- حساب رأس المال قصير الأجل:- (الموجودات المصرفية السائلة) -صافي شراء وبيع الأسهم والسندات قصيرة الأجل (+, -) -حركة الودائع الجارية (*أرصدة البنوك الوطنية من الودائع الأجنبية , زيادة , نقصان * أرصدة البنوك الأجنبية من الودائع الأجنبية , زيادة, نقصان)
		رابعاً:- ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي
		خامساً:- فقرة السهو والخطأ

المصدر:- البنك المركزي العراقي المديرية العامة لإحصاء والأبحاث



الشكل (1)

يوضح هيكل ميزان المدفوعات

المصدر:- من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجانب النظري لميزان المدفوعات

2- الحسابات المالية والرأسمالية:- وينقسم الى عنصرين

2-1- حساب رأس المال :- طبقاً للحسابات عينها في نظام الحسابات القومية , إذ تمثل الأصول مطالب على المقيمين أما الخصوم فتمثل ديون غير المقيمين.

-تشمل تحويلات رأس المال نقل ملكية الأصول غير المنقولة وتحويل الأموال المتصلة بامتلاك الأصول غير المنقولة والتصرف بها. أو الإلغاء من دون الحصول على أي شيء مقابل خصوم الدائنين, لا يغطي هذا التعريف الأراضي على مساحة اقتصادية معينة.

2-2- الحساب المالي:- في هذا الحساب تصنف جميع المكونات وفقاً لنوع الاستثمار أو بحسب التقسيم الآتي (الاستثمار المباشر, حقيبة الاستثمارات, احتياطي الأصول, استثمارات اخرى).

2-1-1- حركة رؤوس الاموال طويلة الأجل :-

وتتضمن حركة رؤوس الاموال من والى الخارج والتي تهدف الى إن الاستثمارات طويلة الأجل تزيد عادةً عن السنة الواحدة. وهذه الاستثمارات تتخذ شكل استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة. ويحدث الاستثمار الأول عندما يستحوذ المستثمر الأجنبي على حصة كبيرة من المشروع الوطني وامتلاك موجوداته بحيث يتمكن من ادارة المشروع وتحديد حجم الانتاج والسعر على حد سواء . في حين تكون حصة المستثمر الأجنبي في ظل الاستثمار الغير مباشر محددة وفق قوانين الاستثمار الوطني بطريقة لا يتمكن من خلالها السيطرة على إدارة المشروع أو تحديد اتجاهاته العامة.

ولقد انتشرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القرن التاسع عشر انتشاراً كبيراً عندما تتدفق الاموال من الدول الاستعمارية الى مستعمراتها في آسيا وأفريقيا. الا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية على الرغم من أهميتها الا إنها في الوقت الحالي اتجهت نحو الانخفاض خوفاً من المصادرة والتأميم والتجميد ولذلك فإن الشكل الغالب لحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل في العصر الحديث هي القروض طويلة الأجل والاستثمار في الأوراق المالية والإيداع في المصارف الدولية.

2-2-2- حركة رؤوس الاموال قصيرة الأجل:-

وتشمل حركة رؤوس الأموال بين الدول التي قد تهدف الى الاستثمار قصير الأجل التي تقل بالعادة عن السنة الواحدة، وهناك عدة أشكال لهذا الاستثمار مثل الودائع قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل والائتمان الممنوع للمصدرين والمستوردين وعمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، وعندما يستثمر المقيمون أموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فينشأ عن ذلك تدفق لرؤوس أموال نحو الداخل تخلق حقاً للأجانب على المقيمين ولذلك تسجل في الجانب الدائن من

ميزان حساب رأس المال.

3- حساب التحويلات الأحادية (حساب التحويلات من جانب واحد):- تتضمن هذه التحويلات الهبات، التبرعات، والتعويضات، الإعانات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج التي ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وهذه التحويلات تكون خاصة أو حكومية.⁽¹⁾

3-1- التحويلات الخاصة:- وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية .

3-2- التحويلات الحكومية :- وهي مقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية .
أم عن كيفية تسجيل هذه العمليات فنتم كالآتي :-

3-2-1- تقييد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمة المقدمة , هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.

3-2-2- أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس ، أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الحساب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة .

4- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والأصول السائلة :-

تتم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، ويسجل في هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذلك من أجل إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز والفائض في الميزان، والعجز يحصل عندما يكون الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن، لذلك يتم استخدام الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة من أجل التوازن في ميزان المدفوعات. وتتمثل الاحتياطات الدولية بما يأتي:-

4-1- رصيد المعاملات الأجنبية والودائع الجارية

4-2- وودائع الأجنبية في المصارف الأجنبية

4-3- موارد صندوق النقد الدولي

4-4- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية في شكل ادونات خزانة.

4-5- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل المحتفظ بها لدى الأفراد والسلطات النقدية .⁽²⁾

فقرة السهو والخطأ:- يشمل ميزان المدفوعات جدولاً بمقبوضاته ومدفوعاته وقد يخضع لنظام

¹ - طارق ربيع ، تطور التجارة الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة مجد الصديق بن يحيى ، 2019، ص37

2 - سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي ، ميزان المدفوعات العراقي (1990- 2009) دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار ، 2011، ص11

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

القاعدة السنوية، ويسجل العمليات الدائنة والمدينة والتي تتم مع الخارج، وإن لكل عملية اقتصادية طرفين الطرف الدائن والطرف المدين، إذا إن هذه الفقرة تستعمل من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية أي إن الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين تبعاً لطريقة القيد المزدوج، وإذا ما حصل اختلال أي عدم تساوي الطرفين محاسبياً فيجب إدخال بنداً موازناً وهو ما يعرف بالسهو والخطأ.⁽¹⁾

ثالثاً:- أهمية ميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات دلالاته الخاصة التي قد تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك لأسباب التالية :-

- 1-مرآة توضح الارتباط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.
- 2-يساهم في تقسيم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدولة.
- 3-يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، وكذلك مستوى الاسعار والتكاليف .
- 4-يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف عن طريق ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية وأثر السياسات الاقتصادية يبين على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل ، الشيء الذي قد يؤدي الى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.⁽²⁾
- 5-يمكن الاعتماد على ميزان التجارة الذي يعتبر مؤشراً من أجل كيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض وازالة العجز، وذلك كأدوات لمنع أو التخفيف من التضخم والركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.
- 6-ميزان المدفوعات يعطي فكرة عن عرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.⁽³⁾
- 7-ميزان المدفوعات يفيد في دراسة الوضع الاقتصادي للبلاد على مدى فترة زمنية محددة وبالتالي يمكننا المقارنة بين وضعيه الميزان في عام 1993 مثلاً وضعه في عام 2013 فلولا وجود هذا السجل المنظم لن نستطيع أن نحكم على الوضع الحالي هل نسير في الطريق الصحيح أم أن يقتضي التعديل.
- 8-يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات

1 --منتدى التمويل الإسلامي ، ميزان المدفوعات ، 2008، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) <http://www.islamfin.go> forum . net

2 - رائد عبد الخالق عبدالله العبيدي، التمويل الدولي، (دار الايام للنشر، عمان: 2013)، ص3

3 - عبد الحميد مرغيت ، النقود والتمويل الدولي ، المملكة العربية ، 2019، ص314

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي

اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن الطرق لتحقيق الفائض (1).

1- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية الموجودة في ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع التغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الواردات والصادرات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ومستوى الاسعار والتكاليف.

2- يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجها في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة (2).

المطلب الثاني: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولاً:- مفهوم التوازن والاختلال

- مفهوم التوازن:-

كما ذكرنا فيما سبق يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج , وينتج عن ذلك إن الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين في كل سنة، وهذا التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات لا يحول دون وجود اختلالات في بعض أجزاء الميزان، سواء هذه الاختلالات كانت تتعلق بأحد أنواع العمليات الاقتصادية أو بإحدى المناطق الجغرافية، وإذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أي مغزى على هذا النحو , فلا بد أن يتركز تحليل هذا الميزان على كافة المكونات الفردية الذي يشتمل عليها، لكن هنا لا توجد أية ضرورة لكي يتوازن الطرف الدائن والمدين أو يتوازن كل طرف على حدة، ومن الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات متوازناً، إذ إن التوازن أو الاختلال الذي نحكم عليه في ميزان المدفوعات عندما يكون هذا الميزان متوازناً من الناحية الاقتصادية. ومن أجل إجراء الدراسة على التوازن والاختلال فلا بد من أن نميز بين نوعين من العمليات أو المدفوعات في ميزان المدفوعات، النوع الأول :- العمليات أو المدفوعات المستقلة والنوع الثاني :- هو عمليات أو مدفوعات الموازنة (العمليات التعويضية) (3).

1- 1- عمليات تلقائية أو مستقلة :- فعاليات النشاط الاقتصادي تمثل في القطاع الخارجي مثل تصدير واستيراد السلع وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، تلقي الاستثمارات أو القيام بها، وهذه الفعاليات تحدث دون النظر الى حالة ميزان المدفوعات.

1- 2- عمليات تعويضية:- وهذه لا تجري لذاتها وإنما من أجل جعل الميزان الكلي متوازناً، بمعنى

¹ - زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية : الطبعة الاولى ، 2003) ، ص3

² - السيد مجد أحمد السريتي ، أحمد فتحي خليل الخضراوي ، الاقتصاد الدولي ، دار فارس العلمية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر ، المملكة العربية السعودية : الطبعة الاولى ، 2017) ، ص252

³ - سعد عبد الكريم حماد فرحان ، مصدر سابق ، ص14-15

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

إنها تحقق أو تجري من أجل تسوية ما تم من عمليات تلقائية، مثل استيراد وتصدير الذهب واستخدام الاحتياطات، ولا تجري هذه العمليات لو لم تكن هناك عمليات تلقائية وهي لا تحدث الا لتسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية.

ونستنتج من ذلك أن التركيز أو النظر الى العمليات التلقائية وحدها تبين لنا هل الميزان في توازن عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن لهذه العمليات مع قيمة الجانب المدين لنفس العمليات.⁽¹⁾

2- مفهوم الاختلال:- يعني الاختلال في ميزان المدفوعات هو زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في ميزان المدفوعات ولديه صورتان: الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف على أنه زيادة في الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو أنه الزيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي قد يشير الى الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس من أجل قياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.⁽²⁾

ثانياً:- أنواع الاختلال وأسبابه

قد يحدث أن تمر الدولة بظروف داخلية وخارجية ويكون من شأنها إحداث اختلال في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو عجز، ويأخذ هذا الاختلال صور مختلفة بحسب مصادره وأسبابه:-

1-أنواع الاختلال :- هناك أنواع عديدة لاختلال وسنقوم بتوضيحها

1-1-الاختلال الموسمي:- ويحدث في البلدان التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية في فترة زمنية معينة من السنة، فيحدث مثلاً في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، وبالتالي يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم ما بينما يعود التعادل خلال فترة أخرى .

1-2-الاختلال الطبيعي(العارض):- ينجم عن أسباب طارئة أو عارضة سرعان ما تتلاشى لزوال الأسباب التي أفضت الى حدوثه دون الحاجة الى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفي سياستها الاقتصادية كتعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث في إحدى السنوات مما يؤدي الى انخفاض حجمه أو من جودته وهو الاختلال المؤقت الذي يزول بزوال السبب الذي أودعه ويمكن مواجهته بالديون قصيرة الأجل أو الموارد الخاصة.

1-3-الاختلال الدوري:- ويقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الاقتصادات الصناعية

¹ - مايج شبيب الشمري، مصدر سابق، ص 194

² - محسن خضير عباس، مصدر سابق، ص 10

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

نتيجة حدوث الدورات الاقتصادية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وبالتالي تؤثر على التجارة الخارجية.⁽¹⁾

4-1- الاختلال الهيكلي:- ويعد من أعمق وأهم أنواع الاختلالات إذا يعكس اختلالاً متعلقاً بالهيكل الاقتصادي ذاته للأسباب عديدة منها عدم الأخذ بالأساليب الحديثة للإنتاج، ضعف الصادرات والاعتماد على المصدر الأولي يكون عرضة للتغيرات الدولية، وارتفاع مستوى الأسعار، ووجود مديونية خارجية عالية.⁽²⁾

1-5- الاختلال الاتجاهي:- يظهر عادةً في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزيد من قيمة وارداتها عين قيمة صادراتها في المراحل الأولى للتنمية كون برامج التنمية تتطلب نفقات ضخمة للنهوض بالتنمية وكنتيجة لزيادة الطلب على السلع الاستثمارية ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.

1-6- الاختلال النقدي:- يكون ناتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والمحافظة على مستواه رغم تغير القوة الشرائية للعملة الوطنية في الداخل، وسمي بالنقدي كونه يتأثر بحجم الكتلة النقدية المتاحة والمتوفرة.⁽³⁾

2-أسباب الاختلال:- هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي كالاتي

2-1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:- وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر , فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تحدي سعر الصرف بأقل مما يجب .

2-2-أسباب هيكلية:- وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الاستيرادات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي, وينطبق هذا الأمر على الدول النامية بشكل خاص التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي حيث تتأثر عادةً بالعوامل المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية.⁽⁴⁾

2-3- أسباب دورية:- يمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسة النقدية والمالية مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها

¹ - طارق ربيع ، مصدر سابق، ص45

² - طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي، (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر: الطبعة الأولى، 2010) ، ص58

³ - عقبي لخضر ، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر(1990- 2013), اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة وهران. 2017, ص37

⁴ - أحمد ابراهيم جمعة ابراهيم , أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة العراق (2000- 2015) , رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين, 2017, ص98

و وارداتها , وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.

2-4- أسباب طارئة:- ترجع الى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية , مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها , إضافة الى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية , والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.⁽¹⁾

ثالثاً:- آليات إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات

1-الآليات التلقائية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات والتي تتكون من طريقتين وهما كالآتي:-

1-1-إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق آلية السوق:- تأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال هي:-⁽²⁾

1-1-1-إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار:- يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب , ويتطلب أيضاً تطبيق هذه الآلية شروط أساسية هي:-

1-1-1-1-ثبات أسعار الصرف وحيادية النقود بحيث تؤثر على أسعار السلع.

1-1-1-2-الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في الدولة ومرونة الأسعار والأجور .

وهذه الشروط تمثل أهم أركان النظرية التقليدية ونلخص هذه النظرية عن طريق الاعتماد المتبادل لحركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان مدفوعاتها, ففي حالة حدوث فائض في الميزان فهذا يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المذكورة مقارنة مع الأقطار الأخرى, وسوف تترتب عنه نتيجتين, الأولى انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب والثانية هي ارتفاع استيرادات الدولة من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وهذه العملية تستمر حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستعود إلى توازن الميزان.

1-1-2- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف:-

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية, واتخاذ نظام سعر صرف حر وتتلخص هذه الآلية في أنّ الدولة التي تعاني حالة عجز في ميزان مدفوعاتها عادة ما تحتاج إلى العملات

¹ - أمين غوبال, أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990- 2015) , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة أم البواقي, 2016, ص57

² - بوفراد فاطمة الزهراء, مصدر سابق, ص20-21

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الأجنبية وبالتالي سوف تضطر الى عرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية حيث أنّ زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي الى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات المحلية منخفضة مقارنة بالأجنبية فيزداد الطلب على منتجات الدولة وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض وارداتها نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية وهكذا حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات أما في حالة وجود الفائض في الميزان فإنه يحدث العكس.

1-1-3- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الدخول:-

وهذه الطريقة تعتمد على النظرية الكينزية التي قد تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:-

1-1-3-1- ثبات أسعار الصرف.

1-1-3-2- جمود الأسعار.

1-1-3-3- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

وهذه الطريقة تتلخص في إنّ الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سوف يؤدي الى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والانتاج للدولة وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضاً جراء التزايد في صادراته سيرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثمّ الدخول الموزعة ويترتب عن زيادة الدخول وتنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي الى عودة التوازن والعكس يحدث في حالة وجود عجز في الميزان.

1-2- إعادة التوازن في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة:-

يحدث كثيراً أن لا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي, وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة, وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة الى التوازن الاقتصادي الخارجي (1).

وفي هذه الحالة تلجأ السلطات الى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات وغيرها كما يمكن للدولة أن تلجأ الى تقليل سعر الصرف كعلاج العجز في ميزان المدفوعات. ويرى الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق. بمعنى إنه إذ أريد تحقيق فائض

¹ - أمين غوبال , مصدر سابق , ص 62

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد , أو تحويل الانفاق بعيداً عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محلياً. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءات معاً.

2- المداخل الحديثة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:⁽¹⁾

1-2- مدخل المرونات:- وجزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات قد يعود الى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية، أي الصادرات والواردات من السلع والخدمات . وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات بالإضافة عن دور سعر الصرف في تكيف ميزان المدفوعات لتخفيض معين في قيمة العملة .

2-1-1- دور الأسعار النسبية ومعدلات التبادل التجاري في تصحيح الاختلال :- تعتمد عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات سواء كانت عن طريق تغير سعر الصرف أو عن طريق أية تأثيرات أخرى على الأسعار، على أثر الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية أو على التدفقات التجارية مع بقية العالم. والسعر النسبي الذي يعرف بمعدل التبادل التجاري يتحدد بنسبة أسعار الصادرات الى الواردات. ومعدلات التبادل التجاري قد تختلف بسبب التغير في الأسعار المعبر عنها بالعملة الوطنية ذات العلاقة أو بسبب التغيرات في سعر الصرف.

فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص في الأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية. والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة.

يتضح ذلك من خلال أثريين هما:-

-أثر الحجم :- يقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية , الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري .

-أثر السعر:- يقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية , الأمر الذي يؤدي الى تردي وضع ميزان المدفوعات .

أما الأثر الصافي على الحساب يعتمد على كل من الأثرين المذكورين.

*يمكن التعبير رياضياً عن علاقة مروونات الصادرات والواردات وأثرهما في احداث تحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة الآتية:-

¹ - عماد على مجد، مدى فاعلية التصحيح التلقائي للاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة المستنصرية، 2008، ص 39-40

$$\Delta BF = V_f \frac{ex(nx-1)}{ex+nx} + V_{fm} \frac{nm(em+1)}{nm+em} > 0$$

ΔBF = التغير في الميزان التجاري

$V_f x$ = قيمة الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية

V_{fm} = قيمة الواردات المقومة بالعملة الأجنبية

Ex = مرونة عرض الصادرات المحلية على افتراض انها لا نهائية

Em = مرونة عرض الواردات الأجنبية

N_x = مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات

N_m = مرونة الطلب المحلي على الواردات

وتجدر الإشارة الى إن هناك فترة قد تستغرقها عملية تكيف الكميات لما حدث من تغير في الأسعار. الا إنه قد يحدث أن لا تتغير الكميات بالسرعة التي تغيرت فيها الأسعار وذلك بسبب تباطؤ واختلاف ردود أفعال كل من المستهلكين والمستثمرين، حيث يستغرق الأمر وقتاً للمستهلكين في كل من الدولة القائمة بتخفيض قيمة العملة وبقية العالم الى أن يستجيبوا للموقف التنافسي المتغير.⁽¹⁾

2-2-مدخل الاستيعاب (الامتصاص):-

منهج الامتصاص للتوازن الخارجي تمت صياغته من حيث إطار التوازن العام، ومن ثم تطويره من قبل الكسندر (1952) الذي انتقد منهج المرونة كتحليل توازن جزئي وهذا المنهج ينظر الى ميزان التجارة باعتبار الفرق بين الدخل القومي (الحقن) والإنفاق القومي (الاستيعاب) والعجز في ميزان المدفوعات يعزى الى زيادة الامتصاص المحلي على الناتج المحلي، في اقتصاد ذي توظيف كامل، فإن زيادة طلب الناتج عن تخفيض قيمة العملة سوف يزيد من مستوى الأسعار المحلية، ويقلل بالتالي من قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية وسيقلل تخفيض الأرصدة النقدية الحقيقية من الاستيعاب الكلي أو النفقات بالنسبة الى القدرة الانتاجية، لذا يفترض منهج الامتصاص لتحسين التوازن التجاري، يجب أن يكون تخفيض قيمة العملة قادراً على زيادة الانتاج الوطني أكثر من الامتصاص المحلي.⁽²⁾ ولذلك يمكن أن تعتبر كفرق بين الناتج المحلي والإنفاق (الاستيعاب).

$$B = X - M = Y - A \dots\dots\dots(3)$$

حيث أن :- $y = C + I + G + (X - M)$

$$B = X - M$$

$$A = C + I + G$$

¹ - هيجر عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، (مكتبة الجامعة، الشارقة دار إثناء للنشر والتوزيع، عمان: الطبعة الأولى 2010، ص 276

² - مالك عبد الحكيم عبد الله نعيمش، مصدر سابق، ص 24

$$B=Y+A$$

B= الحساب الجاري

X=الصادرات

M=الواردات

Y=الناتج القومي

A=الامتصاص أو الاستيعاب أو الانفاق القومي

A تمثل

I=انفاق استثماري

C=انفاق استهلاكي

G=انفاق حكومي

وتعد معرفة الكيفية التي يؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة لمدخل الامتصاص, الذي يمكن توضيحه في ظل نظام سعر الصرف المرن وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت .

2-2-1- مدخل الامتصاص في ظل نظام سعر الصرف المرن :- أن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الناتج من انخفاض معين من قيمة العملة يعتمد بقوة على * تحقيق شرط مارشال – ليرنر من جهة , على التغييرات الملائمة فيما يتعلق بمرونة عرض أقل من المستوى اللانهائي الذي سبق افتراضه عند التعرض لمدخل المرونة إن انخفاض قيمة العملة يولد مجموعة من الآثار منها تغير الأسعار النسبية دولياً، وهو ما سبق الإشارة إليه الا إنه يولد كذلك أثراً على الدخل والأسعار المحلية والأجنبية، وتكون هذه الآثار ربما من القوة بحيث يكون لها آثار موازنة ومعاكسة على وضع الميزان التجاري، وتقوم بإلغاء جزء من التحسين الذي يعزى للأثر الأسعار.

* شرط مارشال لينر:-

هو إن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل فقط إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات (أكبر من الواحد).



المخطط (2) مدخل الامتصاص في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في ظل نظام

سعر الصرف المرن

المصدر :- المخطط من عمل الباحثة عن طريق الاطلاع على مدخل الاستيعاب لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

2-2-2- مدخل الامتصاص في ظل نظام سعر الصرف الثابت:-⁽¹⁾

في نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الامتصاص (الاستيعاب) ينخفض خلال عملية التصحيح وهذا قد يكون له آثار جانبية غير مرغوبة ويولد عجز ميزان المدفوعات انخفاضاً في عرض النقد وزيادة في معدلات الفائدة وانخفاضاً في الإنفاق المحلي الذي يمثل انخفاضاً في الامتصاص (الاستيعاب) (A)، الذي يعمل على تحسين الميزان التجاري .

وهنا يمكن الإشارة الى مرونة الاقتصاد التي قد تشير الى سهولة تحول الناتج من المشتري المحلي الى الخارجي التي عليها عمل الكثير بشأن كفاءة عملية التصحيح، وبالمثل يجري تسهيل التصحيح بفعل المرونة العالية للطلب في الأسواق الأجنبية وبفعل مرونة الأسعار محلياً، وعندما ينخفض بموجب هذه الظروف فإن المشتريين الأجانب يستجيبون لزيادة مشترياتهم ويتحرك الناتج من

¹ - عماد على مجد ، مصدر سابق ، ص 46- 45

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

المشترين المحليين إلى الأجانب ويتحسن الميزان التجاري، وأما الدولة إذا كانت تعاني من حالة البطالة ووجود طاقة إنتاجية عاطلة ومتزامنة مع عجز ميزان المدفوعات، وكذلك جمود الأسعار، فإن مدخل الامتصاص (الاستيعاب) لا يقدم الشيء الكثير من السهولة لعملية التصحيح في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

2-3- المدخل النقدي:-

الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكد على النظر إلى ميزان المدفوعات كونه ظاهرة نقدية لا حقيقية، وإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات تكيفات بين الارصدة الفعلية والمرغوبة من النقود. وإن المدخل الحديث (النقدي) لميزان المدفوعات هو متماثل لمدخل الاستيعاب لكنه يتوسع ليقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلاً من الإقتصار على الحساب الجاري كما هو مدخل الاستيعاب.

ما هو الفرق بين المدخل النقدي ومدخل الاستيعاب؟

-مدخل الاستيعاب يقتصر على الحساب الجاري

- المدخل النقدي يقدم تفسيراً عن إجمالي ميزان المدفوعات

أنصار هذا المدخل يرى إن المشاكل في ميزان المدفوعات تعود إلى الاختلال بين العرض والطلب على النقد. والفكرة الأساسية في هذا المدخل تؤكد على أن الاختلال في ميزان المدفوعات قد يعكس الاختلال في السوق النقدية أي الاختلال بين الطلب والعرض الفائض للنقد.⁽¹⁾ والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق بين كمية النقد الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة. ومن ثم يجب أن يركز تحليل ميزان المدفوعات على كل من العرض والطلب على النقد. ودعاة هذا المدخل يؤكد على صحة القول بأن ميزان المدفوعات بطبيعته عليه أن يتعامل مع المقادير النقدية والعلاقات المحاسبية، أي يبين التدفقات الحقيقية والمالية في الاقتصاد. وما التغيير في الاحتياطات الدولية الرسمية الا قد تكون تعبير عن الوضع الإجمالي للميزان، فالتغيير في الاحتياطات الدولية الرسمية قد يمثل التغيير في الرصيد النقدي والتغيير في الموجودات المالية الأخرى.

فيما يأتي سنحاول عرض الآليات التي يتبناها هذا المدخل في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن.⁽²⁾ أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها

2-3-1- تحليل المدخل النقدي لتصحيح الاختلال في ظل نظام سعر الصرف الثابت:- يتم تغطية سعر الصرف الثابت عن طريق تدفق الدخل من وإلى العالم الخارجي وإذا ما بدأنا من حالة توازن أولي بين عرض النقد والطلب عليه مع توازن أولي في ميزان المدفوعات حيث:-

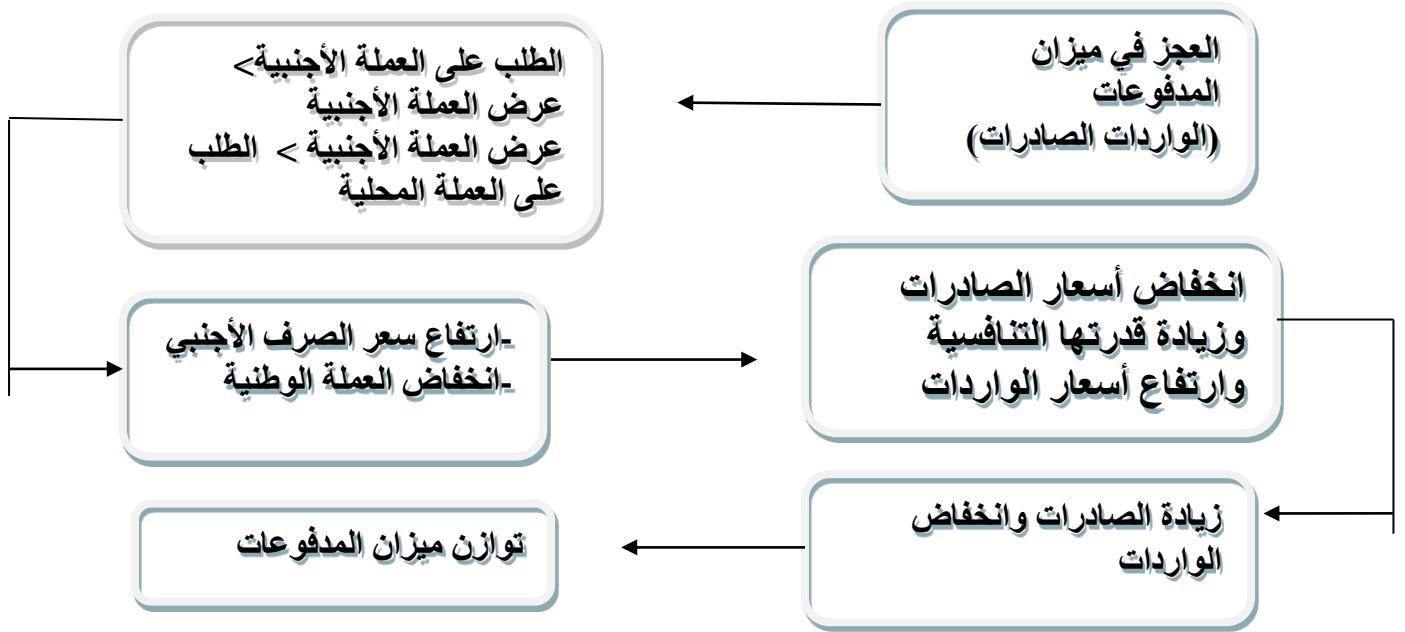
¹ - هيجر عدنان زكي أمين، مصدر سابق، ص 285

2- Robert J. carbaugh , International ECONOMIC, New york , p 54

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

$md = ms$, $(B=0)$ (B تمثل الاحتياطات من العملة الأجنبية وعلى افتراض أن البنك المركزي يقوم بضخ نقد محلي الى الاقتصاد، محدثاً اختلالاً في التوازن الأولي أي ستصبح. $ms > md$ فهذه الزيادة الإضافية في عرض النقد بإفتراض عدم تغير الطلب على النقد ستمثل إفراطاً في عرض النقد وسوف تؤدي الى تدفقه نحو الخارج وذلك سينعكس في انخفاض مخزون الدولة من احتياطات الصرف الأجنبي (R) فمع قيام البنك بزيادة عرض النقد سيقرر بعض المتعاملين التخلص من فائض أرصدهم النقدية عن طريق زيادة مشترياتهم من السلع المحلية والأجنبية، وهذا سيؤدي الى أمرين هما :- ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى. كما إن بعض الأفراد سوف يحاولون استخدام أرصدهم الإضافية في شراء موجودات مالية وهذا ما يدفع بأسعارها نحو الارتفاع وبالتالي انخفاض ما تدره من عوائد وهذا سيدفع المتعاملين الى زيادة مشترياتهم من الموجودات المالية الأجنبية ومن هنا نلاحظ إن هذه التأثيرات ظهرت في الحساب الجاري وميزان رأس المال في ميزان المدفوعات.

يمكن أن نستعين بالمخطط الآتي الذي يوضح كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات:-



المصدر:- علي عبد الرضا حمودي , المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة لإحصاء والأبحاث, ص2

على الحكومة أن تختار بين سياستين حول سعر الصرف لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية الأولى:- هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية:- حرية سعر الصرف, لنفرض إن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك , فمن شأن هذه الإجراءات زيادة

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر صرف للعملة المحلية , فأما أن تلجأ إلى سياسة حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة , وأما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر صرف العملة ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

ومن شأن هذه التأثيرات أن تقلل عرض النقد من جديد عن طريق تسرب مخزون الدولة من الصرف الأجنبي أما تأثير ارتفاع الأسعار فإنه سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود للأغراض المعاملات .

3-2-2- تحليل المدخل النقدي لتصحيح الاختلال في ظل نظام سعر الصرف المرن:- (1) من المعروف إن حركة سعر الصرف من شأنها أن تحدث التوازن التلقائي في الميزان بتساوي الفوائد المستقلة يكون الرصيد الاحتياطي بالتالي مساوياً لسعر الصرف المرن أي مع كون $B=0$ (الاحتياطيات) لا يحصل تغير في احتياطيات الصرف الأجنبي، وفي ظل هذه الظروف ينصب التأكيد على الطلب على النقد md في إحداث التغير المطلوب من أجل إعادة التوازن, على افتراض ثبات عرض النقد والتغيرات في سعر الصرف تلعب دوراً مهماً في التعديل. فإذا بدأنا من الافتراض بأن البنك المركزي قام معتمداً بزيادة مكونات عرض النقد، مع ثبات الطلب عليه، ستكون النتيجة عجزاً في ميزان المدفوعات يعادل النقود المصدرة حديثاً، حيث إن الزيادة في القاعدة النقدية (D) سيقابلها انخفاض في (V). وستكون النتيجة نفاذ الاحتياطيات. وهنا يظهر الدور الحاسم لسعر الصرف في الاستجابة لما يحدث من الاختلال.

3- الآليات الإدارية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات:-

يمكن للسلطات الاقتصادية التحرك للتسريع أو الإبطاء عمل هذه الآليات عن طريق الأدوات المتاحة لهما سواء كانت نقدية أو مالية حسب ما تجده مناسب وهذه الآليات الإدارية تعرف بالآليات الإدارية من أجل إعادة التوازن في ميزان المدفوعات كما يمكن التمييز هنا بين عمليتين التسوية في ميزان المدفوعات وبين تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بحيث:- (2)

3-1-1- تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:- تلجأ إليها الدولة التي يعاني ميزان مدفوعاتها من عجز لتغطية ذلك العجز بالدفع المباشر بما توفر لديها من موجودات فهي عمليات تكون للاستفادة من الوقت لحين تعطي السياسة الاقتصادية المنتجة أهدافها وتتمثل التسويات في :-

3-1-1-1- القيام ببيع السندات والأسهم للحصول على عملات صعبة للتسوية.

3-1-1-2- بيع جزء من احتياطياتها من الذهب والتصرف باحتياطياتها من الصرف الأجنبي.

1 - عماد على مجد ، مصدر سابق، ص 256

2 - عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر, اطروحة دكتوراه (1990- 2013) مقدمة الى كلية العلوم والتجارية وعلم التيسير- جامعة وهران2, 2017, 90- 91

3-1-3- الاقتراض من المؤسسات المالية الأجنبية.

3-1-4- التصرف بموجوداتها لدى صندوق النقد الدولي.

3-2-2- تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:- عبارة عن إجراءات إدارية وتلقائية تسري في

الاقتصاد من أجل معالجة الاختلال والمتمثلة في الآليات الإدارية التالية:-

3-2-1- إتباع أدوات السياسة التجارية المختلفة والمتمثلة في تراخيص الاستيراد, نظام الحصص,

التعريفات الجمركية أو إتباع نظام الإعانات.

3-2-2- إتباع أساليب ونظم الرقابة على الصرف مثل الرقابة على التحويل الخارجي للعملة الأجنبية

3-2-3- إن الدولة قد تتبع نظم متعددة لسعر الصرف كإتباع سعر صرف للمعاملات التي يقوم بها

القطاع الخاص في التجارة وسعر صرف للمعاملات التي تجريها الدولة وسعر صرف خاص

بالتجارة في سلعة معينة.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات وآراء المدارس الاقتصادية

أولاً:- آراء المدارس الاقتصادية وتوازن ميزان المدفوعات

1- المدرسة التجارية:- ظهرت المدرسة التجارية وتطورت بين القرنين السادس عشر والثامن عشر

في أوروبا. حصلت المدرسة التجارية على هذه التسمية لكونها تدافع عن الافكار التجارية وتطورها.

المدرسة التجارية هي واحدة من المدارس الرئيسية للفكر الاقتصادي. على الرغم من تطوره حتى

القرن السابع عشر, إلا أن أفكاره أثرت أيضاً في النصف الأول من القرن الثامن عشر. لذلك, تم

تصنيف المذهب التجاري على أنهم مدرسة دافعت عن التدخل القوي للدولة في الاقتصاد, مع

اعتبار رأس المال المصدر الرئيسي للثروة والازدهار للأمم, كل هذا بالإضافة الى تعزيز التجارة

الدولية.

وفقاً للفكر التجاري تعتبر التجارة الدولية وسيلة من أجل زيادة ثروة الدولة وذلك يتحقق عن طريق

تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة ويتم ذلك عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات

حيث إن هذا الفائض يتيح تدفق المعادن النفسية (العملات الأجنبية) الى داخل الدولة بمعدل يفوق

تدفقها مقابل الدفع عن الواردات الى خارج الدولة وبالتالي يصبح صافي تدفق المعادن النفسية

لصالح الدولة.

ومما سبق يعني أن الفائض في الميزان التجاري يدفع مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله الى

مستوى أعلى. ولاشك أن تحقيق العجز في الميزان التجاري سوف يؤثر سلباً على قوة الدولة وعلى

مستوى النشاط الاقتصادي.(1)

ولكي تحصل الدولة على الذهب والفضة بالتجارة لا بد أن يبقى ميزان الدولة التجاري متمتعاً

¹ - سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، (الدار المصرية اللبنانية ، مصر) 1989، ص20.

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

بالفائض، أي أن صادرات الدولة لا يبد وأن تكون أكبر من وارداتها حتى ينساب الفائض بالذهب والفضة (النقد المتداول آنذاك) من الخارج الى الداخل.

ومن أجل تحقيق ذلك لا يبد من العمل على زيادة قيمة السلع المصدرة , أي منع تصدير المواد الأولية, والسلع نصف المصنعة قدر الإمكان، لأن تحتوي الصادرات من السلع تامة الصنع على قدر أكبر من القيمة المضافة، وأيضاً تزيد من عوائد التصدير بالذهب. اي ان نتيجة الفائض في الميزان التجاري وبقدر حجمة يتدفق المعدن النفيس الى الدولة الدائنة من الدولة المدينة .

كما يمكن التأكد من القدرة التنافسية للمنتجات, اي لا يبد من التأكد من تكاليف الانتاج ومن ثم اسعار البيع الأقل من تكاليف الانتاج واسعار البيع للمنافسين. ويتحقق هذا الامر عن طريق تحديد كميات عناصر الانتاج واسعار خدمات عوامل الانتاج وفي مقدمة الاجور. كما يجب فرض ضرائب جمركية على الواردات, وأيضاً فرض تحديدات كمية للواردات, وذلك من أجل الحفاظ على الميزان التجاري في حالة فائض, دون الخوف من الإجراءات المضادة من الدول الاخرى. وقد امتد الأمر الى منع احتكارات التجارية, ومنع المستعمرات (او الاراضي الجديدة كما اطلق عليها آنذاك) من الاتجار إلا مع الدول المستعمرة (الدولة الام).⁽¹⁾

2- المدرسة الكلاسيكية :- تعود نشأة المدرسة الى أواخر القرن الثامن عشر للميلاد, ويعتبر المفكر والفيلسوف وعالم الاقتصاد آدم سميث هو أول من وضع قواعد هذه المدرسة, ومن ثم شهدت المدرسة كلاسيكية تطوراً مع دراسات المفكرين جون ميل, وديفيد ريكاردو, مما ساهم في بناء النظريات الخاصة في المدرسة الكلاسيكية, والتي أثرت على الفكر الاقتصادي السائد في بريطانيا.⁽²⁾

يمكن أن نلخص مضمون المدرسة الكلاسيكية وذلك عن طريق الاعتماد المتبادل لحركة الذهب من والى القطر مع حالة ميزان مدفوعاتها, ففي حالة حدوث فائض في الميزان فهذا يدل على دخول كميات كبيرة من الذهب الى القطر, يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول. الامر الذي ينجم عنه ارتفاع الاسعار المحلية للقطر المذكور مقارنة مع الاقطار الاخرى وسوف يترتب على ذلك نتيجتين :- النتيجة الأولى:- انخفاض صادرات القطر الى الخارج نظراً لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب. النتيجة الثانية :- هي ارتفاع استيرادات الدولة من الخارج نظراً لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات , أما في حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون معاكسة لكنها ستقود الى توازن الميزان أيضاً. اما في حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون معاكسه ولكنها ستقود الى

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا ، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان ، (مؤسسة التاريخ العربي ، لبنان: الطبعة الأولى، 2012)، ص94

² - بشري بن عياد ، التحليل النظري والكمي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1996- 2016) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة أم البواقي ، 2018، ص35

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

توازن الميزان أيضا. يمكن أن يؤدي التغيير في الأسعار الى تغيير في اسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه التغييرات بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن مستوى الأسعار لا يؤثر على اعادة التوازن الى الميزان. ففي حالة الفائض يمكن للبنك المركزي خفض معدل الفائدة على القروض الممنوحة وذلك نظر لارتفاع السيولة المحلية مما سوف يؤدي الى تدفق الاموال الى الخارج وبالتالي التخلص من الفائض المتاح واعداد التوازن للميزان ثانيه . اما في حالة العجز فيمكن البنك المركزي رفع سعر الفائدة وذلك من أجل جلب رؤوس الاموال الأجنبية الى الداخل والسيولة عندما تزداد في السوق المالي هذا سوف يؤدي الى اعادة التوازن للميزان. وهنا فإن تغيير مستويات الأسعار في بلد ما ، سوف يتبعه بالضرورة تغيير حجم السلع المتبادلة واتجاهها، ويحدث بالتالي اختلال في ميزان المدفوعات بالسالب أو الإيجاب، وإن هذا الاختلال لا يستمر طويلاً وإنما سوف يزول بالمعتاد وبصورة تلقائية دون أدنى تدخل من الحكومة، حيث يقتصر أثر التغييرات في كمية النقود على احداث التغييرات أي عند مستوى التشغيل وحياد الكامل وبصفة عامة تلعب أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأثمان السلع والخدمات دوراً هاماً في إعادة التوازن للميزان.⁽¹⁾ أن زيادة قيمة الاستيرادات على قيمة الصادرات ولأي سبب كان مثلاً تنطوي بطبيعة الحال على وجود عجز في الميزان التجاري، وفي ظل نظام الذهب لا بد من تغطية هذا العجز بالذهب، وهذا ما يعني خروج النقود الذهبية من البلد المعني بمبلغ هذا العجز، وذلك يؤدي حتماً الى قلة عرض هذه النقود وبالتالي الى انخفاض الأسعار المحلية، ويكون هذا الانخفاض مغرياً للمستوردين الأجانب فيزداد طلبهم على المنتجات المحلية، وأن ذلك بالطبع سوف يؤدي الى زيادة الصادرات بالنسبة الى الاستيرادات أي بمعنى آخر دخول نقود جديدة بما يعادل العجز السابق فيحدث التوازن في ميزان المدفوعات.⁽²⁾

3- المدرسة الكنزوية :- ظهرت المدرسة الكنزوية على يد الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز تلميذ الفريد مارشال والاستاذ بجامعة كامبردج وذلك في فترة ما بين الحربين العالمية الأولى والعالمية الثانية في ظل الظروف الصعبة التي مر بها النظام الرأسمالي والتي اتخذت شكل أزمات اقتصادية دورية متكررة منذ أوائل القرن التاسع عشر كان من أعنفها وأطولها أزمة سنة 1929 التي أدت الى حدوث كساد عام في كافة النواحي الاقتصادية وبطالة حادة كان من نتائجها ثبوت عدم صحة بعض المعطيات والفرضيات التي قامت عليها النظرية التقليدية.

كينز انطلق في نظريته من أجل شرح كيفية اعادة التوازن الخارجي من المتغيرات المتحصلة في الدخل النقدي والناجئة عن رصيد المعاملات الخارجية وقبل أن نتطرق الى هذه النظرية، تجدر

¹ - منصوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970- 2009 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة وهران. 2013، ص39- 40

² - هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الدولي، (دار جريب للنشر والتوزيع ، عمان: الطبعة الأولى ، 2006)، ص261-262

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الإشارة لبعض المفاهيم ومن بينهما الانفاق النقدي لأنه مرتبط بالدخل ويعتبران وجهان لعملة واحدة. يمثل أحدهما الدفع والآخر القبض ويتأثران بالاختلال الخارجي، كما أن الإنفاق لمجموعة قد يولد الدخل لمجموعة أخرى، ولهذا وجب تبيان عناصر الانفاق المختلفة.⁽¹⁾

3-1- الانفاق على الاستهلاك الخاص:- القسم الأكبر من الانفاق الكلي يمثل السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة، وهو يمثل ما يستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد .

3-2- الانفاق الوطني على الاستثمار الخاص:- وهو كل ما تنفقه المشروعات وذلك لزيادة رأسمالها الخاص (مصانع, الآلات, مخزون)

3-3- الانفاق الحكومي :- وهو الاستهلاك الجاري للهيئات العامة والمصالح الحكومية، أو يكون إنفاق بفرض زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة (مستشفيات , مدارس) أو كل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

3-4- الانفاق الأجنبي:- بما إن الاقتصاديات الدولية هي اقتصاديات منفتحة على الخارج. فبالإضافة الى العناصر السابقة, يضاف لها كل ما ينفقه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولية من السلع والخدمات المنتجة محلياً خلال فترة جارية. وبالتالي يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه وبين الانفاق الوطني في الخارج، ويطلق عليه اصطلاحاً "صافي الحسابات الخارجية " أو "صافي ميزان المدفوعات " وهو العنصر الرابع، وقد يكون سالباً أو موجباً.

وفي الواقع تنطلق النظرية الكنزية في تحليلها من أجل توازن ميزان المدفوعات يعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما أولاً:- الميل الحدي للاستيراد – مضاعف التجارة الخارجية. فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل, ويؤثر هذا الأخير على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.⁽²⁾

$$\frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل}} = \text{الميل الحدي للاستيراد}$$

$$\frac{1}{\text{الميل الحدي للاستيراد} + \text{الميل الحدي للاستيراد}} = \text{مضاعف التجارة الخارجية}$$

$$= \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك} + \text{الميل الحدي للاستيراد}}$$

ثانياً:- خصائص ميزان المدفوعات

¹ - بشري بن عياد، مصدر سابق ، ص37

² - يوسف عبد الباقي ، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية ، دراسة حالة الجزائر , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية , جامعة تلمسان, الجزائر, 2001, ص 42

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

- 1- ميزان المدفوعات يوضح كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع الخارج, سواء كانت معاملات تجارية, ومالية, خدمات او اعانات طالما قد تولد حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين او حقوقاً لغير المقيمين في مواجهة المقيمين, وفي ذلك يستوي أن يتم اقتضاء قيمة هذه المعاملات بصورة فورية وأجلة, او حتى بدون مقابل (منح او هدايا), وتخرج بذلك كافة المعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين داخل إقليم الدولة من نطاق ميزان المدفوعات الدولية. (1)
- 2- المعاملات الاقتصادية التي تدرج في ميزان المدفوعات هي المبادلات التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى ويقصد بالمقيمين الافراد والمشروعات والهيئات العامة التابعة للدولة من الناحية الاقتصادية أي التي قد تمارس نشاطها المعتاد, داخل إقليم الدولة ولو لم تكن تابعة للدولة من الناحية السياسية أي تحمل جنسية للدولة, وبعد ذلك تخرج المعاملات الاقتصادية الدولية بين الحكومات من نطاق ميزان المدفوعات وقد تدرج في ميزانية الدولة العامة.
- 3- أنه يسجل جميع المعاملات الاقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة أو المعاملات الاقتصادية للبلد مع الأجانب مثل:- تجارة السلع والخدمات وحركة رأس المال والتحويلات من جانب واحد. (2)
- 4- المعاملات التي تسجل فيه تكون بين المقيمين في بلد محلي والمقيمين في بلد أجنبي , وتشمل صفة المقيمين الاشخاص والشركات والوكالات الحكومية وخصوصاً التي تستقر بشكل مستديم في بلد ما لأكثر من سنة, وهذا مهما تكون جنسيتها لذلك فمواطنو البلد المحلي المستقرون خارجة لفترة قد تتعدى السنة يعتبرون غير مقيمين فيه.
- 5- يهتم ميزان المدفوعات ويدون فيه المعاملات الاقتصادية الخارجية بين المقيمين وغير المقيمين ولا شأن له بالمعاملات الاقتصادية داخل حدود البلد الواحد , كما أنه لا يوجد شرط في تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها حساب ميزان المدفوعات, فهناك دول تعد موازينها كل ثلاثة أشهر (USA) وأخرى تعد على شكل نصف سنوي (فرنسا) والغالبية الأخرى من الدول تعد ميزان مدفوعاتها كل سنة. (3)

المبحث الثالث

1 - فاطمة الزهراء بوفراد ، تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2001 – 2014) ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد الصديق بن يحيى , 2017 ص9-8

2 - عبد الحميد مرغيت ، مصدر سابق, ص 314

3 - مايع شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة, التمويل الدولي أسس نظرية واساليب تحليلية ، (دار الكتب والودائع ، بغداد: الطبعة الاولى ، 2015)، ص175

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالحساب الجاري

أولاً:- دخول عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تترك تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية وزيادتها في البلدان المضيفة تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية الى بيع العملات الأجنبية الخاصة بها وذلك للحصول على العملات الوطنية التي قد تحتاجها من أجل تمويل مدفوعاتها المحلية في حالة توجيه الاستثمارات الأجنبية في القطاعات سياسة احلال الواردات اذ يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية, وهذا يعني تحسين ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة فرص التصدير وخفض الاستيراد وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإن دخول العوائد الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل في الخارج تُقيد في الجانب الدائن من الحساب المالي.⁽¹⁾ وعند استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات فذلك يغني الدولة المضيفة عن تخصيص نفقات بالعملة الصعبة من أجل استيراد السلع التي كانت لا تستطيع إنتاجها سابقاً محلياً بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك أو حتى في حال قدرتها على إنتاج تلك السلع ولكن بتكلفة مرتفعة وهذا ما يسجل الأثر الإيجابي .

2- هل من الممكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على حساب التحويلات من جانب واحد؟ نعم اذا كانت أغلب العمالة هم محليين وأيضاً بخصوص التحويلات بدون مقابل يسجل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي في هذا الصدد ويكمن أساساً في أجور رواتب المستخدمين الأجانب لدى الشركات الأجنبية الى خارج الدولة المضيفة وبالمقابل يسجل أثر ايجابي في حال دخولهم أيضاً للإقامة فيها لأجل مباشرة أعمالهم.⁽²⁾

في حين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة قد تؤدي الى قيد فوري في الرصيد الدائن لميزان رأس المال في ميزان المدفوعات, فإن لها آثارها على ميزان العمليات الجارية في الامد المتوسط من حيث التزامات البلد المضيف تجاه البلد الأم بتسديد مدفوعات الاستثمار "عائد الاستثمار = (صافي الربح/ قيمة الاستثمار × 100) أجمالي عائد الاستثمار مطروح منه قيمة الاستثمار الفعلية مقسوم على قيمة الاستثمار الفعلية = العائد. حينذاك تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الارباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر, وأيضاً لدفع الفوائد وثمان استخدام براءات الاختراع ومقابل المعونة الفنية, وتحويلات مرتبات العاملين الأجانب الى

¹ - رويده ثامر عبد الحلیم , أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء, 2021, ص31

² - ايمان بن عمار , الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية - جامعة آكلي محند اولحاج , 2015, ص34

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الخارج وغيرها من المدفوعات. إذا لم تكون الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للبلد المضيف كافية لخدمة الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا يعني تفاقم عجز ميزان المدفوعات بشكل متزايد كما أن التحويلات العكسية للموارد ذات آثار ضعيفة مركبة على النشاط الاقتصادي حيث تتجاوز مدفوعات الاستثمار معدلات نمو الدخل القومي في أغلب البلدان النامية المضيفة.⁽¹⁾

ثانياً:- خروج عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر

انسياب الأرباح للخارج يؤدي إلى امتصاص قسم كبير من الدخل الذي كان سيتحول إلى ادخارات في البلد المضيف، ومن زاوية الآثار الداخلية المرتقبة بفعل عملية المضاعف والمعجل يمكن القول أن القوى المولدة للدخل قد تضعف كثيراً وذلك بسبب تسرب الموارد إلى الخارج. في الدول النامية إذا كانت عملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إليها بشكل استثمار أجنبي مباشر فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم المديونية الخارجية بين تزايد حاجة هذه الدول للتمويل فتضطر إلى الاقتراض.

إن حجم التحويلات العكسية لعوائد رأس المال من البلدان النامية إلى الدول الأم قد يتوقف على درجة أسهم الشركات عابرة القوميات في ملكية الشركات المنتسبة، وهذه التحويلات قد تتفوق في غالبية السنوات على تدفقات الاستثمار الجديد، ويثبت هذا حرص الشركات عابرة القوميات على استعادة استثماراتها الأصلية في سنوات معدودة.

لقد تزايدت تدفقات الأرباح الخارجة من الاقتصادات النامية المضيفة وعلى وفق ما متاح من بيانات. بالإضافة للربح الاحتكاري الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات عابرة القوميات وذلك عن طريق سيطرتها فإن المرونة الاقتصادية التي تتيحها لها طبيعتها الدولية قد تسمح لها بتحقيق تعظيم أكبر للربح بفضل استخدام أدوات كأسعار التحويل. لذا فعندما تقوم البلدان المضيفة باتباع سياسة لوضع حد أعلى للأرباح المحولة أو تشديد الرقابة فإن اتباع أسلوب الأسعار التحويلية قد يؤدي إلى تحويل المزيد من هذه الأرباح وذلك من خلال رفع أسعار التكلفة برفع أسعار المدخلات المستوردة، وخفض الربح المحلي للمشروع وذلك من أجل تخفيض الضرائب عليه، ورفع مدفوعات البراءات ونقل التكنولوجيا وبذلك تتمكن الشركات عابرة القوميات من مواجهة التشريعات الحكومية المقيدة للتحويلات إن خروج العوائد للاستثمار الأجنبي المباشر العامل في الداخل تقيد في الجانب المدين من الحساب الجاري.⁽²⁾

ونموذج الاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما يؤدي إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. وعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على أنه قاعدة من أجل توسيع إعادة

¹ - هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سابق، ص 285

² - هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سابق، ص 288

الفصل الأول... الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الاستثمار في القطاعات المختلفة, وكذلك زيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح), إلا أن هذه الشركات قد تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل, بعضها قد يكون مقنع وغير مباشر, من أجل تسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي. فهناك العديد من الفقرات التي قد تنطوي تحت مظهر التكاليف لكنها تتضمن أرباح فعلية, مثل نفقات الإدارة والمهارة التكنولوجية, والتكاليف الرخص والماركات التجارية وبراءات الاختراع. وخير دليل على خروج تلك الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي, وهو ما حصل في الدول النامور الآسيوية. إذا أعطت الأرباح الهائلة التي قد تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين عن طريق هذا الاستثمار, انطبعا بإزدهار اقتصادي واسع, ولكن ما حصل فعلاً كان بخلاف ذلك, حيث جرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد, فقد تمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاديات النامور الآسيوية الواحدة تلو الأخرى, ومنها تايلاند, التي قد انهارت عملة تايلند الوطنية (البات) واهتزت أركان البورصة فيها, الأزمة الآسيوية بدأت من شهر أيلول عام 1997 في تايلند عقب انهيار عملة البات التايلندي وانسحاب اليابانيون والمستثمرون الآخرون برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلدان فريسة مالية كبيرة وقاسية جداً. وبالطبع فإن الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة أما الخاسر الأساس فهو الاقتصاد الوطني التايلندي والدول الأخرى المماثلة ومجتمعاتها وشعوبها.⁽¹⁾

التجارة الغير المنظورة:- إذ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري بشكل إيجابي كون الشركات الاستثمارية تحتاج إلى الكثير من الخدمات (النقل, التأمين, الخدمات المصرفية).

المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالحساب المالي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركات رؤوس الأموال الدولية وأيضاً قد يندرج ضمن الحسابات المكونة لميزان المدفوعات, له آثار على الحساب الجاري فضلاً عن الآثار السلبية والإيجابية على الذي يفعلها الاستثمار الأجنبي المباشر في حساب العمليات المالية بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة.

أولاً:- دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف

جوهر الرأي القائل بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تقيد في الجانب الدائن من الحساب المالي التي قد تنفع البلد المضيف هو إن الزيادة في دخل البلد المضيف الناجمة عن الاستثمار قد تكون أكبر من تلك الزيادة في دخل المستثمر بمعنى آخر, ما دام الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وان هذه الزيادة لا يستولي عليها المستثمر الأجنبي برمتها

¹ - كمال عبد حامد محمد آل زيارة, الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ, مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد(7), ص 72-87

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

فإن البلد المضيف سوف يكسب. وهذه المنافع يمكن أن تتحقق للعمل المحلي على شكل أجور حقيقية أعلى, وتتحقق للمستهلكين وذلك عن طريق الاسعار الاقل أو المنتجات الأفضل نوعية , وان تتحقق للحكومة عن طريق الإيرادات الضريبية المتزايدة.⁽¹⁾ فيما يخص نقاد الاستثمارات الأجنبية, فإن ما تقدم يمثل, في أحسن الاحوال صورة غير كاملة أو مضللة, وذلك لتجاهلها التكاليف المرافقة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل التحقق من صحة هذه الآراء سنعاين أهم جانب من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وهو أثره على ميزان مدفوعات البلد المضيف الاستثمار الأجنبي المباشر, إذ يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات اذا ما توجه هذا الاستثمار نحو الصناعات التصديرية التي قد تساعد البلد المضيف على تقليل من الواردات والتوجه نحو التصدير, وبذلك سوف تزيد فاتورة الصادرات وتقل فاتورة الواردات, وبعد ذلك سوف يحقق البلد فائضاً في ميزان المدفوعات, فضلاً عن ان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلد ما وهذا يعني دخول العملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياطي ذلك البلد من النقد الأجنبي, الذي قد يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية ومنه تحقيق فائض في ميزان المدفوعات, لكن ذكر ما تقدم لا يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي الى آثار سلبية على ميزان المدفوعات, حيث ان قيام المستثمر الأجنبي بإستيراد المواد الاولية اللازمة للقيام بنشاطه سوف يؤدي الى ارتفاع فاتورة الاستيراد للبلد المضيف ومنه تحقيق عجز في ميزان المدفوعات, فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه التي قد تفرق في بعض الحالات حجم الاموال المستثمرة ومنه خروج النقد الأجنبي من البلد المضيف, وهذا سوف يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات في صورة عجز, وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ثنائي القطب على ميزان المدفوعات .

ثانياً:- خروج الاستثمار الأجنبي المباشر

عندما تتحول تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى الخارج سوف يقيد بالجانب المدين من الحساب الجاري, فالهدف الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة اذا كان خدمة السوق المحلي للدولة المضيئة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل شركة الأم (الاستثمار الباحث عن الأسواق), فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الانتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية, مما يعني زيادة الواردات وكذلك عجز في الميزان التجاري, وفي المقابل فإن (الاستثمار الباحث عن الكفاءة) قد يكون له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خاصة إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية التي توجد في المناطق الحرة للبلد المضيف. فتأثير الاستثمار

¹ - ايمان بن عمار , مصدر سابق, ص 35

الفصل الأول...الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات

الأجنبي المباشر على الميزان التجاري قد يعتمد اعتماداً رئيسياً على هذا النوع من الاستثمار والدوافع من وراء هذا الاستثمار في البلد المضيف .

غير إنَّ هذا الاستنتاج السائد قد أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة وهما كالآتي:-

1- أهمية العناصر المستوردة في الانتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر:-

إنَّ استخدام جزء كبير من مستلزمات الانتاج (المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة) المستوردة يحدث أثراً سلبياً على الميزان التجاري سواء كانَّ هذا الانتاج موجه للتصدير أو احلال الواردات. لهذا فإنَّ أهمية الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار. أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر فيبقى الأثر الايجابي لهذا النوع من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة على الميزان التجاري سالباً.

2- التلاعب في أسعار التحويل:-

وتقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء والبيع (التصدير والاستيراد) بين الشركة الأم وفروعها في الخارج مع بعضهم البعض. ولأسباب عديدة تلجأ الشركة الأم الى رفع أسعار صادراتها الى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها. وهذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع وتحجيم في مقبوضاتهم مما يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجز فيها.⁽¹⁾

¹ - مجد صقر مضر شبحا, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, المجلد (40), العدد(3), 2018, ص289

الفصل الثاني
التجارب الدولية لأثر الاستثمار
الأجنبي المباشر على ميزان
المدفوعات

التمهيد:-

هذا الفصل يتكون من دراسة تحليلية أي تحليل بيانات الدول لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات, وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في التجربة المصرية وكيف يمكن أن يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات وعلى الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي وكذلك القطاعات الاقتصادية المصرية, والمبحث الثاني يتناول عن أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في التجربة الجزائرية والذي سوف نبين كيف يكون تأثير التدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى الجزائر وتأثيرها عليه وعلى قطاعاته الاقتصادية وكذلك موارد وميزان مدفوعاته, والمبحث الثالث يتناول أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في التجربة الصينية وكيف يمكن للاقتصاد الصيني الاستفادة من هذه التدفقات وهل تؤثر على ميزان مدفوعاته.

المعيار الأساسي التي من خلاله تم اختيار الدول التالية (الصين , الجزائر, مصر) كتجارب دولية لأنها دول متقدمة ويمكن للعراق أن يتبع القوانين والأسس التي طبقتها الدول لكي يستفيد من التجارب الدولية من أجل تطور الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول

تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان

المدفوعات

المطلب الاول: نظرة عامة عن الاقتصاد المصري

أولاً:- مرحلة ما قبل الانفتاح والإصلاح الاقتصادي

ان مصر تعد من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط حيث سعت لتنظيم جهود في الاقتصاد في الوقت الذي تأسست فيه نهضة مصر الجديدة خلال القرن التاسع عشر على يد محمد علي باشا حيث أهتم بالزراعة والري والصناعة. مع قيام ثورة 23 تموز عام 1952 في التاريخ المصري المعاصر بدأت مرحلة جديدة وشملت عدة جوانب سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية حيث أن الثورة أدت الى تغير النظام السياسي والاقتصادي, إذ ان النظام الجديد قد اتجه الى اتخاذ اجراءات من شأنها اعطاء الدولة دوراً كبيراً في الانتاج والتوزيع والأخذ بأسلوب التخطيط المركزي, والقيام بتأميم وتمصير الشركات والمشروعات الصناعية والتجارية والمالية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت للمصريين أو اجانب.

حيث ان السياسة الاقتصادية في بدايات مرحلة الثورة كان اعتمادها على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة ان القطاع الخاص قد استمر في سيطرته على ما يقارب 95% من حجم الاقتصاد الوطني تماماً كما كان قبل الثورة, ولكن مع أزمة قناة السويس عام 1956 بدأت الحكومة المصرية التدخل في الجوانب الاقتصادية المختلفة مما أدى الى تحجيم نشاط القطاع الخاص بشكل تدريجي ومع تغيير الایدولوجية السائدة في ذلك الوقت وتحول الفكر الى الاتجاه الاشتراكي.(1)

قامت الحكومة المصرية الاعتماد اسلوب التخطيط المركزي وقد سيطرت بالكامل على جميع اوجه الأنشطة الاقتصادية, هذا واستمر الحال على ما هو عليه حتى عام 1974 وبعد ذلك تبنت الحكومة المصرية سياسية جديدة لإدارة الاقتصاد ما بعد الحرب تعرف بسياسة الباب المفتوح, وهناك العديد من الاسباب التي دفعت الحكومة الى تغيير نهجها في ادارة الاقتصاد ومنها :- (2)

1- عدم كفاءة وربحية شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والتي زادت فيها البطالة المقنعة مما أثر على ادارتها.

¹ - صباح نوري عباس, الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية, مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (37), 2013, ص103

² - احسان جبر عاشور, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة واقتصاد - جامعة بغداد , 2007, ص57

- 2- الحرب المصرية مع اليمن أدت الى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي قد أثر ذلك على متطلبات تحقيق التنمية اللازمة ومعدلات نمو مرتفعة.
- 3- أدت الحرب عام 1967 مع إسرائيل الى خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي وهما عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها بعد الهزيمة.
- 4- زيادة معدلات العجز في الموازنة نتيجة زيادة الانفاق العام على السلع الأساسية (المواد الغذائية) والخدمات الأساسية (الصحة والتعليم) وزيادة الطلب عليها نتيجة الزيادة المضطردة في عدد السكان وكذلك زيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع إسرائيل وزيادة الدعم الحكومي للمؤسسات والشركات الخاسرة أو المتعثرة .
- 5- ازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات نتيجة قلة الصادرات وزيادة الواردات بصورة مستمرة فضلاً عن زيادة المدفوعات اقساط المديونية وفوائدها. فضلاً عن زيادة خدمة أعباء الديون وفوائدها.

ثانياً:- مرحلة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي

- 1- **الانفتاح الاقتصادي:-** ان تفاقم مشاكل الاختلالات الهيكلية, حيث قامت الدولة على وضع استراتيجية جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ما يعرف *بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعلنت عنها 1974 والهدف منها هو تنمية وتطوير النشاط المحلي والأجنبي, وكانت هذه السياسة تمثل اشارة اولية في تحول السياسة الاقتصادية, حيث ان القطاع العام بقي مسيطراً, وبقيت اسعار السلع والخدمات خاضعة للمراقبة, وان التدخل في تخصيص الاعتمادات وتدفقات التجارة بقي مستمراً. ومع استمرار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في عقد الثمانينات, حيث ان نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي ازدادت نتيجة لتزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة, وظهر ظاهرة المحاكاة وتقليد الفئات مرتفعة الدخل مع مثيلتها في الغرب, وعندما ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي الى الناتج الاجمالي الى (29%), وادى هذا الى ارتفاع نسبة التبعية للخارج في عملية التمويل.⁽¹⁾ ويضمن القانون رقم 43 لسنة 1974 نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والذي

¹ - عبد الرزاق حمد الجبوري , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية , دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع , عمان , 2012 , ص 70
*سياسة الانفتاح الاقتصادي:- وهي سياسة الرئيس المصري أنور السادات " لفتح الأبواب " للاستثمار الخاص في مصر في السنوات التي تلت حرب أكتوبر عام 1973 مع إسرائيل . صاحب الانفتاح قطع العلاقات مع حلفاء مصر القدامى ومقدمي المساعدات الاتحاد السوفيتي - وتم استبدال الاتحاد السوفيتي بالولايات المتحدة - وبدأت عملية السلام مع إسرائيل رمزت رحلة السادات الدرامية الى القدس عام 1977 تلك العملية . وضع الانفتاح حد لسيطرة القطاع العام على الاقتصاد المصري.

نص على منح حوافز استثمارية مثل اعطاء المستثمرين ضمانات بعدم التأميم واعفاء ضريبي لمدة (5) سنوات وقاموا أيضاً بإزالة بعض الرسوم على الواردات لغرض الانتاج، هذا القانون وغيره من القوانين وتعديلاتها الذي كانت تهدف الى تشجيع الاستثمارات والشركات المساهمة وشركات تلقي الاموال، وعلى صعيد آخر اقامت الحكومة عدداً من المناطق الحرة من أجل تشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الانتاج لتصنيع السلع في مصر لتقوم بإعادة تصديرها كمنتج نهائي، وبالطبع فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار التي قدمتها الحكومة أدت الى جذب الاستثمارات من دول الخليج، والولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، وان هذه السياسة كانت بمثابة تحول السياسة الاقتصادية في تشجيع مشروعات القطاع الخاص القائمة واطلاق طاقاته للمشاركة جنباً الى جنب مع القطاع العام في التنمية. حيث بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها عن طريق الفترة من 1973 الى 1997 نحو (740) مشروعاً برؤوس اموال قدرها (2340) مليون جنيه منها (1870) مليون جنيه بالعملة الأجنبية بنسبة 79,5% وان التكلفة الاستثمارية بلغت لهذه المشروعات نحو (3586) مليون جنيه منها (2822) مليون جنيه بالعملة الأجنبية تمثل نسبة (78,7%) وقد أدت القرارات الصادرة منذ ذلك الحين، وأهمها القانون 32 لسنة 1977 الذي استمر العمل به حتى عام 1989 الى تهيئة المناخ الاستثماري والدفع بالقطاع الخاص الى ان يؤدي دوره.

2- الاصلاح الاقتصادي:- ان المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري والتي ازدادت حدتها بعد انهيار اسعار البترول في منتصف الثمانينات حتى تضررت منها الحكومة والمجتمع المصري، حيث كانت الحكومة على استعداد لتجنب خطورتها وتزايد وقعها من يوم لآخر مع التزايد السكاني وتدني معدلات النمو فاتجهت في نهاية 1986 الى وضع اولى محاولاتها لإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، حيث وضعت الحكومة المصرية برنامجاً يهدف الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة بغية تصحيح القوى الاقتصادية وذهبت الى نادي باريس عام 1987 لغرض اعادة جدولة جزء من المديونية الخارجية⁽¹⁾ ومن هذه الاجراءات كالتالي:-

2-1- تحرير سعر الصرف :-ان قيمة الجنيه المصري قد تدهورت امام العملات الاخرى وخصوصاً الدولار طيلة المدة من (1975-1991) , وبناءً على ذلك وابتداءً من عام (1991) قامت الحكومة بإلغاء القيود المفروضة على تحويل العملات الأجنبية، ومن ثم تخفيض سعر الصرف الجنيه المصري مقابل الدولار حتى يتعادل مع المستوى السائد في السوق السوداء وفي عام (1993) تم الغاء المصدرين بتوريد الحصيدلة من العملات الأجنبية، وثم تحرير اسعار الفائدة وتحرير مناخ

¹ - عبد الرزاق حسين الجبوري، مصدر سابق، ص 164

الاستثمار من القيود وغيرها من الاجراءات التي أدت الى استقرار سعر صرف الجنيه مقابل الدولار حيث انخفض سعر الجنيه مقابل الدولار بنسبة (2.1%) فقط اثناء المدة (1991-1998).⁽¹⁾

2-2- معالجة التضخم :- بدأت الثقة تزداد بالاقتصاد المصري بعد هبوط معدلات التضخم من (16.8%) في عام 1990 الى (8.4%) في عام 1995 واستمرت بعد ذلك بالهبوط, وجاء ذلك نتيجة الاجراءات التي استهدفت تخفيض حجم الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط وزيادة العرض الكلي عن طريق الاستثمار على المدى الطويل, ومن الاجراءات فرض سقف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي بتحجيم الانفاق الاستثماري. وبذلك وصلت معدلات التضخم الى (2.7%) في عام 2000.

2-3- تحرير اسعار الفائدة :-

اتخذت الحكومة المصرية اجراءات تهدف الى تحرير اسعار الفائدة على الودائع والقروض حتى تتركها لقوى العرض والطلب في السوق النقدية, وبذلك اضحت اسعار الفائدة الحقيقية ايجابية, على ان تقوم المصارف باتخاذ اسعار الفائدة على ادونات الخزينة دليلاً تسترشد به لتحديد اسعارها الخاصة بالودائع والإقراض.⁽²⁾

2-4- اصلاح القطاع المالي:-

قام الاصلاح الاقتصادي بتوجيه المزيد من ملكية المصارف والنشاط المصرفي نحو القطاع الخاص, وعمل على تنشيط البورصة المصرية بعد سنوات طويل, ومن أهم الاجراءات التي اتخذت القانون رقم (37) لعام 1992 الذي قام بتعزيز سلطة البنك المركزي المصري عن طريق مجموعة اجراءات تحكم المسؤولية الإشرافية داخل البنوك وخارجها, وهناك اجراءات أخرى اتخذت وكان الهدف منها هو تحرير اسعار الفائدة على الودائع والقروض وإزالة السقف على الاقراض المصرفي للقطاع الخاص وتحرير رسوم الخدمات والتكلفة المصرفية والتي سمحت للأجانب بالتملك في البنوك الخاصة والمشاركة, بالإضافة الى قانون سوق المال رقم (5) لعام 1992 والذي نظم العديد من المسائل منها تسجيل الشركات في سوق المال وتشجيع الاستثمارات الخاصة, وتحديد شروط التسعير في البورصة.

¹ - عبد الرزاق حمد حسين الجبوري, تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر قياس أثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية, اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد, 2008, ص 163-164

² - أحمد السيد النجار, (التحرير المالي في الاقتصاد المصري : رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الآسيوية كراسات استراتيجية, المجلد (8), العدد (69), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 1998, ص 204

ثالثاً:- القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري

نُلاحظ من الجدول التالي إن قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغ 14213 مليون دولار وقطاع الصناعات الاستخراجية كانت تبلغ 10644 مليون دولار وقطاع الصناعات التحويلية كانت تبلغ 14959 مليون دولار وقطاع التشييد يبلغ 3343 مليون دولار وقطاع الكهرباء يبلغ 1626 مليون دولار وقطاع التجارة يبلغ 12149 مليون دولار وقطاع النقل يبلغ 8631 مليون دولار وقطاع التمويل يبلغ 6298 مليون دولار والقطاعات كانت تبلغ 14040 مليون دولار. والجدول (2) يوضح ذلك بالتفصيل:-

جدول (2)

القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المصري للمدة (2005-2020) (مليون دولار)

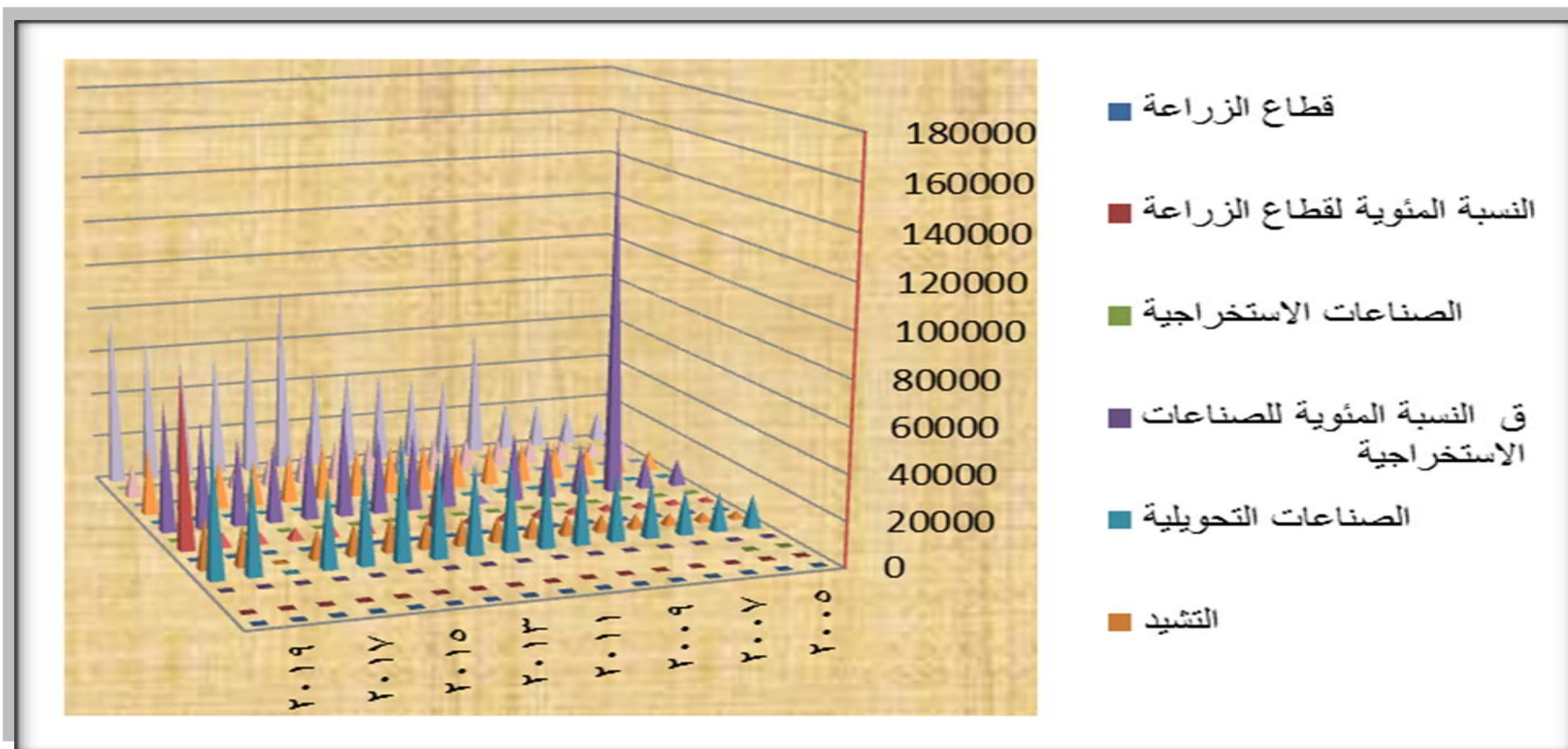
بالحساب الجاري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع الزراعة %	النسبة المئوية لقطاع الزراعة %	قطاع الصناعة الاستخراجية	النسبة المئوية لقطاع الصناعة الاستخراجية %	قطاع التصنيع	النسبة المئوية لقطاع التصنيع %	قطاع الخدمات	النسبة المئوية لقطاع الخدمات %	قطاع التجارة	النسبة المئوية لقطاع التجارة %	قطاع النقل	النسبة المئوية لقطاع النقل %	قطاع التمويل	النسبة المئوية لقطاع التمويل %	القطاعات الأخرى %	النسبة المئوية للقطاعات الأخرى %
2005	89528	14213	15.88	10644	11.89	14959	16.71	3343	3.73	1626	1.82	12149	13.57	8631	9.64	14040	15.68
2006	107378	12517	11.66	15615	14.54	17155	15.98	4131	3.85	1919	1.79	14320	13.34	10411	9.70	16075	14.97
2007	130367	17496	13.42	18144	13.92	20038	15.37	5282	4.05	2184	1.68	172926	132.65	13432	10.30	20446	15.68
2008	162464	20520	12.63	25500	15.70	25333	15.59	6673	4.11	2570	1.58	23162	14.26	16575	10.20	23704	14.59
2009	188489	24501	13.00	26762	14.20	29756	15.79	7963	4.22	2898	1.54	26728	14.18	17901	9.50	57617	30.57
2010	218314	29135	13.35	29999	13.74	35166	16.11	9522	4.36	3310	1.52	31457	14.41	19551	8.96	35149	16.10
2011	235584	32657	13.86	33511	14.22	37126	15.76	10316	4.38	3539	1.50	3304	1.40	20602	8.75	38281	16.25
2012	262214	36318	13.85	38007	14.49	39669	15.13	11214	4.28	3881	1.48	35299	13.46	21698	8.27	42229	16.10
2013	271443	37677	13.88	20343	7.49	40642	14.97	11882	4.38	28681	10.57	36630	13.49	21794	8.03	44343	16.34
2014	301737	34667	11.49	47346	15.69	45087	14.94	12767	4.23	4366	1.45	36113	11.97	22711	7.53	47555	15.76
2015	332162	37588	11.32	42889	12.91	55757	16.79	16136	4.86	6991	2.10	49570	14.92	25661	7.73	8677	2.61
2016	332927	31569	9.48	21269	6.39	45174	13.57	14400	4.33	6214	1.87	41893	12.58	22613	6.79	68613	20.61
2017	2344325	26957	1.15	22114	0.94	38595	1.65	13197	0.56	5311	0.23	36377	1.55	20169	0.86	57049	2.43
2018	251069	28082	11.18	27022	10.76	835	0.33	878	0.35	5565	2.22	39604	15.77	21950	8.74	55698	22.18
2019	303167	34847	11.49	34847	11.49	48242	15.91	18275	6.03	6635	2.19	48300	15.93	25264	8.33	66174	21.83
2020	363092	41786	11.51	25661	7.07	58794	16.19	23174	6.38	79850	21.99	58159	16.02	30666	8.45	82962	22.85

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتية:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد للسنوات (2005- 2020) صفحات متفرقة

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحث



الشكل (2)

تطور القطاعات الاقتصادية في مصر للمدة (2005- 2020)

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

وتُلاحظ من الجدول (2) والشكل البياني السابق ان قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغ 14213 مليون دولار أي بنسبة 15.8% من الناتج المحلي الاجمالي, والصناعات الاستخراجية كانت تبلغ في نفس السنة 10644 مليون دولار أي بنسبة 11.8% من الناتج المحلي الاجمالي, أما بالنسبة للصناعات التحويلية كانت تبلغ حوالي 14959 مليون دولار أي بنسبة 16.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وتُلاحظ التشييد كان منخفض جداً أي يبلغ 3343 مليون دولار أي بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

والكهرباء ايضاً في سنة 2005 كانت منخفضة جداً أي تبلغ 1626 مليون دولار أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الاجمالي, والتجارة في سنة 2005 كانت مرتفعة حيث بلغت 12149 مليون دولار أي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي, والنقل كان يبلغ 8631 مليون دولار أي بنسبة 9.6% من الناتج المحلي الاجمالي والتمويل كان يبلغ 6298 مليون دولار أي بنسبة 7.0% من الناتج المحلي الاجمالي, أما بالنسبة للقطاعات الاخرى كانت تبلغ 14040 مليون دولار أي بنسبة 15.6% مليون دولار وتُلاحظ ان قطاع الزراعة بقى مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 41786 مليون دولار أي بنسبة 11.5% من الناتج المحلي الاجمالي, حيث بلغ ذروته في هذه السنة وان هذه الزيادة في قطاع الزراعة سوف تؤدي الى زيادة القطاع الاقتصادي في مصر أما بالنسبة للصناعات الاستخراجية ظلت مستمرة في الارتفاع الى سنة 2016 انخفضت الى 21269 مليون دولار أي بنسبة 6.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وبعد ذلك ارتفعت وبقيت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 25661 مليون دولار أي بنسبة 7.0% من الناتج المحلي الاجمالي, والصناعات التحويلية ظلت مستمرة في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغت ذروتها كانت تبلغ 58794 مليون دولار أي بنسبة 16.1% من الناتج المحلي الاجمالي, كذلك فإن قطاع الصناعة كان مرتفعاً بالنسبة للاقتصاد المصري أما التشييد بقى منخفضاً الى سنة 2020 حيث ارتفع الى 23174 مليون دولار حيث بلغ ذروته أي بنسبة 6.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وتُلاحظ الكهرباء بقت منخفضة الى سنة 2020 حيث ارتفعت وبلغت 7850 مليون دولار أي بنسبة 2.6% من الناتج المحلي الاجمالي وقد وصلت الى ذروتها.

أما قطاع التجارة بقى مستمر في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 56159 مليون دولار أي بنسبة 16.0% من الناتج المحلي الاجمالي, حيث وصل الى ذروته في هذه السنة وايضاً قطاع التجارة جداً مهم بنسبة للقطاع لاقتصاد المصري وزيادته تؤدي الى زيادة الاقتصاد, أما بالنسبة للنقل كان منخفضاً وفي سنة 2020 ارتفع الى 30666 مليون دولار أي بنسبة 8.4% من الناتج المحلي الاجمالي, والقطاعات الاخرى كانت مرتفعة واستمرت بالارتفاع الى

سنة 2020 حيث بلغت 82962 مليون دولار أي بنسبة 22.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وان جميع هذه القطاعات فقد حققت فائض كبير جداً الى الاقتصاد المصري, وهكذا فأن مصر استطاعت ان تحقق نجاحاً كبيراً بين الدول العربية على الرغم من انها لا تمتلك الموارد النفطية التي تمتلكها بعض الدول.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أولاً:- نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تعد مصر بوصفها بوابة افريقيا والشرق الأوسط, من الدول العربية التي كان هدفها هو جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ولذلك قامت باتخاذ العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ مرحلة مهمة في الاصلاح المالي والاقتصادي, والتي استهدفت النظام المالي والمصرفي لرفع كفاءته وتوسيع قاعدته الملكية وذلك عن طريق مجموعة من الاصلاحات ذات الأطر الاقتصادية والهيكلية. وكثفت مصر جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار وحاولت توفير العديد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي والأجنبي. (1)

وخلال حقبة السبعينات وحتى عام 2005, شهدت مصر تغيرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية, وذلك لتبني برنامج طموح لإصلاح اقتصادي وذلك من اجل مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة الموجودة آنذاك, والهدف الرئيس الذي يمثله هذا البرنامج هو اصلاح الخلل المالي والهيكل للاقتصاد المصري وتحسين مناخ الاستثمار مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين دخول الافراد ورفع مستوى معيشتهم. لذا فأن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يمثل محوراً أساسياً من محاور التنمية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية, الذي يعد الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والطاقات .

وقامت الحكومة المصرية على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والفعال عن طريق العمل على ازالة معوقات الاستثمار وقد وحددت الجهود المبذولة في هذا الاتجاه, كما استطاعت توفير شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والطرق والكهرباء والمياه , كما قامت بتنشيط السياسات المالية والجمركية والنفدية والضريبية مع توفير مضلة من التشريعات القانونية من اجل حماية وتحفيز تدفق المشروعات الاستثمارية, وقد قامت الدولة بإصدار عدة قرارات وإجراءات جديدة بغية خلق فرص تسويق امام الاستثمار الأجنبي والمحلي من اجل دفع عجلة الاستثمار في مصر ومن اهمها اقرار تخفيضات ضريبية جديدة تصل الى نحو 50% كذلك الغاء بعض الرسوم التي

¹ - صباح نوري عباس , مصدر سابق , ص101

كانت مقررته سلفاً مثل رسم العمل ورسم التنمية .

بدأت الحكومة المصرية عام 1997 الانفتاح نحو الاستثمارات بلا حدود, إذ قامت بتشريع قانون ضمانات الاستثمار وتطويره بهدف تشجيع المشروعات الاستثمارية, هذا فضلاً عن تنفيذ منظومة متكاملة من الإجراءات الإدارية التي ساهمت في تحقيق قفزات متسارعة في معدلات الاستثمار وهذا قد ساعد مصر لتصبح منطقة جذب للاستثمارات العالمية على الرغم من الظروف الإقليمية غير المستقرة. أما بالنسبة لفرص الاستثمار في مصر فقد اتاحت قوانين الاستثمار العديد من فرص ومجالات الاستثمار أمام المستثمرين كافة ومن أبرز هذه المجالات هي الصناعة, والتكنولوجيا, والبرمجيات, مجالات البنية الأساسية, الزراعة, تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة السياحية والمنتجات البترولية, فضلاً عن الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي الذي أصبح مجالاً ثرياً في الوقت الراهن.(1)

ثانياً:- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة بلغت 1470 مليون دولار أي بنسبة 1.64% من الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة بلغت 12112 مليون دولار أي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغت (-10642) مليون دولار.

نُلاحظ عن طريق الجدول التالي

والجدول (3) سوف يوضح ذلك:-

¹ - أسامة على كاظم حسين السعيدى, مصدر سابق , ص84

الجدول (3)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر للفترة (2005-2020) (مليون دولار) بالحساب الجاري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2005	89528	576	0.64	92	0.10	484
2006	107378	10043	9.35	-1643.6	148	0.14	60.87	9895
2007	130367	11578	8.88	-15.3	665	0.51	349.32	10913
2008	162464	9495	5.84	-208.3	1920	1.18	188.72	7575
2009	188489	6712	3.56	71.4	517	0.27	-73.07	6195
2010	218314	6386	2.93	4.9	1176	0.54	127.47	5210
2011	235584	-483	-0.21	107.6	626	0.27	-46.77	-1109
2012	262214	6031	2.30	1348.7	211	0.08	-66.29	5820
2013	271443	4256	1.57	29.4	301	0.11	42.65	3955
2014	301737	4612	1.53	-8.4	253	0.08	-15.95	4359
2015	332162	6925	2.08	-50.2	182	0.05	-28.06	6743
2016	332927	8107	2.44	-17.1	207	0.06	13.74	7900
2017	234325	7992	3.41	1.4	199	0.08	-3.9	7793
2018	251069	8141	3.24	-1.9	324	0.13	62.8	7817
2019	303167	9010	2.97	-10.7	405	0.1	25.0	8605
2020	363092	5852	1.61	35.0	327	0.1	-19.3	5525

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على

World Investment Report,2005,2011,2018,2020

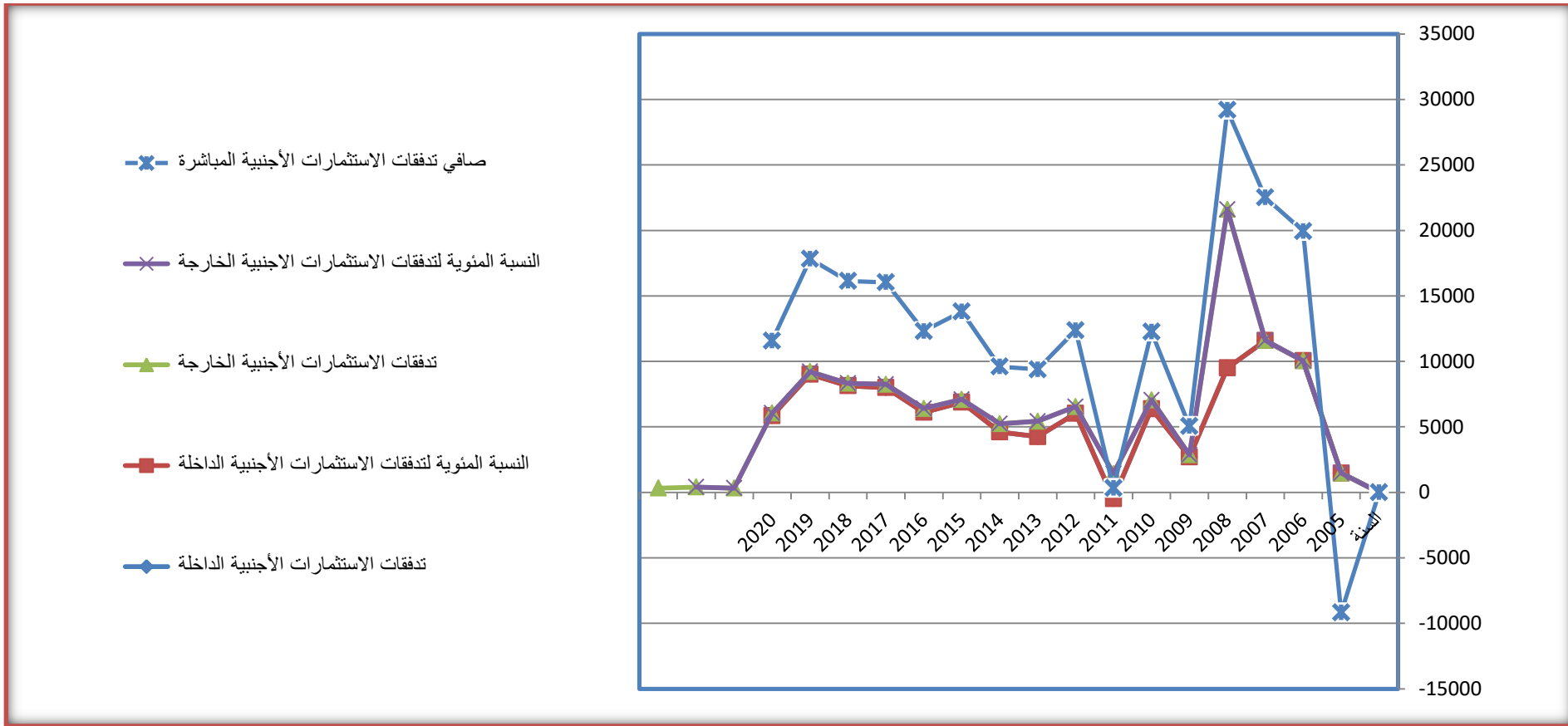
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

تم احتساب صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من قبل الباحثة

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة بالاعتماد على القانون التالي:-

$$Gr=(Pt-Po)/Po \times 100$$



شكل (3)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر للمدة (2005- 2020)

المصدر:- عن طريق اعتماد الباحثة على بيانات الجدول رقم (3)

تُلاحظ من الجدول (3) ومن الشكل البياني السابق ان تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 كان يبلغ 1470 مليون دولار، أي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وهي أعلى قيمة وصلت إليها التدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة حيث تلك الفترة شهدت العديد من القرارات والتشريعات الخاصة بتحسين المناخ الاستثماري المصري وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة 12112 مليون دولار أي بنسبة 13.5% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويبلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (-10642) مليون دولار، وبهذا فأن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة أكبر من الداخلة.

وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 10043 مليون دولار، أي بنسبة 9.3% من الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة قد انخفضت الى 148 مليون دولار أي بنسبة 0.14% من الناتج المحلي الاجمالي ، وصافي التدفقات الاستثمارات الأجنبية قد ارتفع في سنة 2006 الى 9895 مليون دولار، وبقت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة مرتفعة الى سنة 2011 انخفضت في هذه السنة الى (-483) مليون دولار أي بنسبة (-0.21%) من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الأوضاع الأمنية التي تعاني منها مصر، وفي سنة 2012 ارتفعت الى 6031 مليون دولار، أي بنسبة 2.30% من الناتج المحلي الاجمالي وبقت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 5852 مليون دولار، أي بنسبة 1.61% من الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاستقرار الأمني في مصر.

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة بقت منخفضة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية الى سنة 2010 قد ارتفعت ووصلت الى ذروتها حيث بلغت 1176 مليون دولار، أي بنسبة 0.54% من الناتج المحلي الاجمالي وقد انخفضت مرة اخرى في سنة 2011 حيث بلغت 626 مليون دولار أي بنسبة 0.27% من الناتج المحلي الاجمالي وبقيت منخفضة الى سنة 2020 حيث بلغت 327 مليون دولار أي بنسبة 0.09% من الناتج المحلي الاجمالي، وان صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيت مرتفعة الى سنة 2011 حيث انخفض في هذه السنة الى (-1109) مليون دولار، وفي سنة 2012 ارتفع الى 5820 مليون دولار وذلك نتيجة لعودة الاستقرار الأمني والسياسي نسبياً الى مصر وتعديل الإطار التشريعي والمؤسسي الذي حسن مناخ الاستثمار خلال العامين الماضيين وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة 5525 مليون دولار.

ثالثاً:- دور الحكومة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

قامت الحكومة المصرية باتخاذ واتباع العديد من السياسات والاجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً بعد المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد المصري قبل مرحلة الاصلاح وايضاً اعتبرت تلك السياسات التشجيعية جزءاً مهماً من برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي اتبعت به مصر توصيات صندوق النقد الدولي الذي وجهها بدوره الى اتخاذ الخطوات السريعة والفاعلة من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, لذلك شرعت مصر لإصدار العديد من القوانين المشجعة والضامنة للاستثمار الأجنبي وعملت على توفير المناخ الاستثماري الملائم عن طريق العديد من السياسات والإجراءات ومن أهمها ما يأتي:-⁽¹⁾

1- القوانين التي اصدرتها الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:-

قامت الحكومة المصرية بإصدار العديد من القوانين والتشريعات كان الغرض منها إعداد البنية القانونية الأساسية التي سمحت للاقتصاد المصري بالانفتاح والتحرر والتي ساهمت بزيادة دور الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لمصر وذلك تأكيداً على الدور المتصاعد لرأس المال الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ومن أهم تلك القوانين هي كالاتي:-

1-1- قانون الاستثمار الجديد :-

وكان الهدف من هذا القانون هو تحسين ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المصري. وتحفيز نشاط القطاع الخاص وكذلك اصدرت مصر قانوناً جديداً للاستثمار في عام 2017 وقام هذا القانون الجديد بوضع عدداً من الضمانات الجديدة للشركات الخاصة. وسعى الى تحسين الاطار القانوني للمستثمرين الاجانب بشكل كبير عن طريق التأكيد على عدد من الضمانات. وذلك على النحو التالي:-⁽²⁾

1-1-1- المساواة على المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والاجانب.

1-1-2- منح المستثمرين الاجانب حق الإقامة طوال عمل المشروع .

1-1-3- حماية المشروعات الأجنبية من التأميم أو الاستيلاء الا بأمر قضائي.

1-1-4- منح المستثمر الأجنبي الحق في تحويل الأرباح للخارج.

1-2- قانون حل أو فض المنازعات :-

ان المستثمر الأجنبي يهتم كثيراً بهذا القانون لما يضمن له من سلامة إبرام العقود والالتزام بتنفيذها من قبل الطرف الآخر سواء (الحكومة أو المستثمر المحلي) وكذلك سهولة حل المنازعات الناشئة

¹ - مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء المصري سلسلة اتجاهات محلية العدد (25) , 2020, ص2

² - احسان جبر عاشور, مصدر سابق , ص72-73

بين الطرفين, وهذا القانون الذي اصدرته الحكومة المصرية ذا الأهمية البالغة للشركات متعددة الجنسية وأنشطتها في عام 1994 والقانون رقم (276) لفض المنازعات والذي عدل عام 1997, وقد وفر هذا القانون وسائل لمعالجة القضايا التجارية الداخلية والدولية وعدل هذا القانون سنة 1997 ليشمل المنازعات بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص المحلي والأجنبي, كما ان الدولة التزمت بمعاهدة نيويورك لفض المنازعات عام 1985 وكذلك معاهدة واشنطن لفض المنازعات الخاصة بالاستثمار بين الدول والافراد التابعين لدولة أخرى وقامت بالانضمام أيضاً الى معاهدة عام 1974 لحل المنازعات الخاصة بالاستثمار بين الدول العربية ورعايا الدول الأخرى.

1-3- قانون المنافسة :- أن هذا القانون لا يقل أهمية عن القوانين الأخرى التي وفرت الحماية للمستثمر الأجنبي وخصوصاً في مجال السوق التي سيستثمر فيها سوقاً قائمة على المنافسة الحرة والسبب يعود في ذلك ان المستثمر الأجنبي يمتلك العديد من المزايا التنافسية التي لا تتوفر عند المستثمر المحلي مثل حجم رأس المال والآلات الحديثة, والقاعدة المعلوماتية, والخبرات الإدارية والتسويقية وغيرها, لذلك سعت الحكومة المصرية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي الى الاصدار قانون المنافسة رقم (3) لعام 2005 والذي يحد من المعاملات الاحتكارية, ويحضر القانون إقامة أي ممارسات غير تنافسية ومنها :- (1)

1-3-1- تخفيض أو زيادة أسعار شراء أو بيع البضائع والخدمات أو التحكم بها بأي طريقة أخرى.

1-3-2- الامتناع عن تقاسم الأسواق .

1-3-3 وكذلك فرض القيود على الترتيبات المتصلة بإجراء المناقصات, الا إن هذا القانون يسمح ببعض الممارسات غير التنافسية إذا كانت تهدف الى خفض التكلفة وتحسين الجودة أو استخدام تكنولوجيا حديثة, وهذا القانون يدعوا الى إنشاء وكالة للمنافسة تدار من قبل مجلس إدارة يتألف من (14) عضواً, بما في ذلك عضو من القطاع الخاص ولاشك إن هذا القانون يعتبر من أهم القوانين التي تشجع تدفق الشركات الأجنبية لما يوفره من أجواء تنافسية تستطيع فيها هذه الشركات أن تمارس نشاطها, هذا القانون يعتبر خطوة رئيسة نحو التوجه الى اقتصاد السوق المعتمد على حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار.

1-4- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:-

ان الدول كثير ما تقدم اشكالاً متنوعة من الحوافز لجذب المستثمرين المرتقبين , وتعرف القائمة المرجعية لسياسات حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذه الحوافز على أنها "تدابير هدفها التأثير على حجم, أو موقع, أو صناعة لمشروع خاص بالاستثمار

¹ - نرمين احمد ماهر عز , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL, المجلد التاسع , العدد(4), الجزء الثاني, 2018, 5-505

الأجنبي المباشر وذلك بالتأثير على تكلفته النسبية، أو بتغيير المخاطر المصاحبة له عن طريق حوافز غير متاحة للمستثمرين المحليين المماثلين".

ان حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر قد تتخذ شكل الحوافز الضريبية (تخفيض الضريبة المباشرة على الشركات)، أو الحوافز المالية (دعم للبنية التحتية والتدريب) أو حوافز التنظيمية (التخفيف من التزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والعمالية). ويجب أن تستخدم الحوافز بحذر نظراً للتأثير السلبي الذي يمكن أن تسبب فيه أن لم يتم تقييمها بانتظام.

ان قانون الاستثمار المصري ولائحته التنفيذية قد نص على حوافز ضريبية للمستثمرين، فقد منحت الشركات إعفاءات ضريبية عامة ومحددة من ضريبة الدخل على الانشطة التجارية والصناعية للشركات التي حصلت على التراخيص اللازمة واستوفت متطلبات التأسيس.

المطلب الرابع:- واقع ميزان المدفوعات في مصر

أولاً :- نظرة عامة عن ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات الذي يعكس تعاملات مصر مع العالم الخارجي، قد حقق عجزاً كلياً بلغ (-) 10209 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2019.⁽¹⁾

اما عن الاستثمار الأجنبي، فقد يعود تراجعها في النصف الأول من العام المالي 2018 اذ شهد توقيع عدد من الاتفاقيات البترولية، مما أدى الى حدوث طفرة في الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة التي تتم المقارنة معها، بينما لم تشهد تلك الاتفاقيات للشهور المناظرة في العام الحالي. من جهة أخرى، حققت صادرات مصر البترولية طفرة، اذ ارتفعت بنحو 58% خلال النصف الأول من العام الحالي، كما يظهر ميزان المدفوعات، لترفع معها اجمالي الصادرات بنحو 18% على الرغم من الثبات النسبي للصادرات غير البترولية. بينما ارتفعت الواردات بنسبة أقل قاربت ال 9%.

وتزيد واردات مصر على صادراتها، وقد سبب ذلك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري الذي يعكس التجارة السلعية بين مصر والعالم، وسجلت الواردات نحو 33.5 مليار دولار، بينما وصلت الصادرات الى 14.2 مليار خلال النصف الأول من العام 2018 . وتعتمد مصر على أداء القطاعات الأخرى للحصول على العملة الصعبة، فقفزت إيرادات السياحة بنسبة 36.6% خلال النصف الأول من العام المالي مقارنة بنفس الفترة ، لتبلغ نحو 6.7مليار دولار، فيما تراجعت تحويلات المصريين العاملين بقيمة 878 مليون دولار خلال ستة اشهر لتصل الى 12 مليار دولار. اما إيرادات قناة السويس فارتفعت بشكل طفيف لتصل الى 2.9 مليار دولار في الفترة من يوليو

¹ - أميمة اسماعيل , تراجع الاستثمارات الأجنبية يعيد ميزان المدفوعات الى العجز , مجلة المدى المصرية, 2019, ص1

الى ديسمبر 2018.

ثانياً:- تطور رصيد ميزان المدفوعات

نُلاحظ من الجدول التالي ان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات المصري في سنة 2005 حقق فائض كبير بلغ حوالي 2048.6 مليون دولار, وان الحساب الرأسمالي في نفس السنة ايضاً قد حقق فائض يبلغ حوالي 6564.4 مليون دولار, وقد ارتفع الحساب الرأسمالي في هذه السنة الى هذا المستوى نتيجة قدوم رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار. والجدول رقم (4) يوضح ذلك بالتفصيل

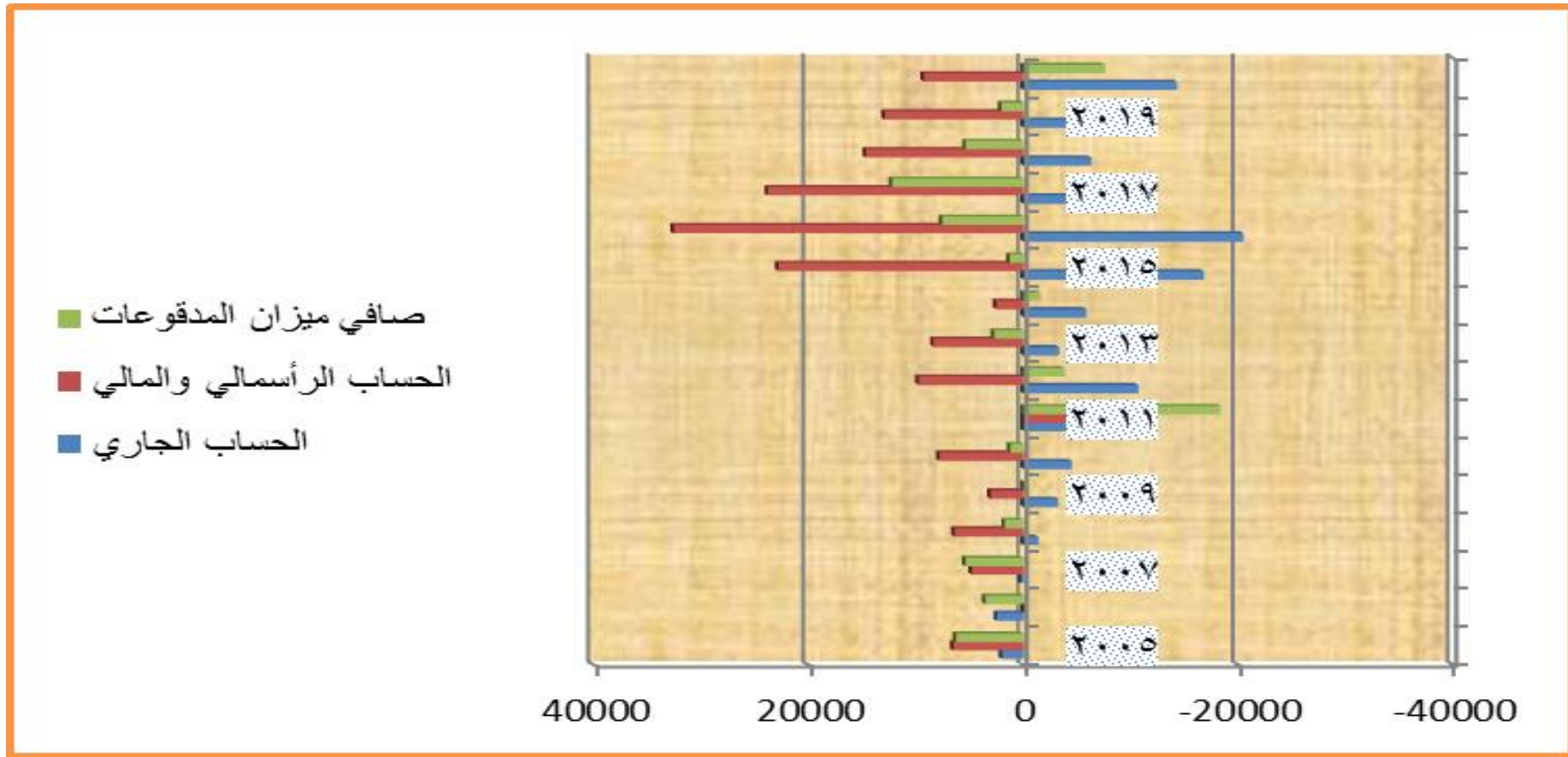
جدول (4)

تطور رصيد ميزان المدفوعات للمدة (2005-2020) بقيمة مليون دولار بالحساب الجاري

السنة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	2048.6	6564.4	6315.6
2006	2731.2	242.7	3607.3
2007	500.9	4860	5463
2008	-1330.6	6466.4	1787.1
2009	-3194.7	3129.7	-179.5
2010	-4435.3	7856.8	1276.1
2011	-7900.9	-10052.4	-18331.1
2012	-9541	8545	-3824.4
2013	-3487.6	7567.2	2787.8
2014	-5791.3	2747.3	-1537.7
2015	-7211.2	23319.5	1336.8
2016	-20467.9	32612.3	7610.9
2017	-7918.9	23844.3	12291
2018	-6276.9	14698.8	5421.1
2019	-10209.5	12961.2	2082.4
2020	-14226.7	9312.9	-7532.1

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر الاتي:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005-2020) صفحات مختلفة



شكل (4)

تطور الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي للمدة (2005-2020)

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

1-رصيد الحساب الجاري:-

نلاحظ من الجدول (4) والشكل البياني السابق إن رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 2048.6 مليون دولار نلاحظ ان الحساب الجاري في سنة 2006 قد ارتفع ولكن ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ حوالي 2731.2 مليون دولار حيث شهدت تلك الفترة العديد من القرارات والتشريعات الخاصة بتطوير ميزان المدفوعات المصري, وفي سنة 2007 ارتفع الحساب الجاري الى 500.9 مليون دولار وفي سنة 2008 انخفض الى (-1330.6) مليون دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية , وانخفض في سنة 2009 حيث بلغ (-3194.7) مليون دولار وظلّ مستمراً في الانخفاض حتى سنة 2013 انخفض الى (-3487.6) مليون دولار وانخفض في سنة 2014 حيث بلغ (-5791.3) مليون دولار, وهذا الانخفاض المستمر في الحساب الجاري وكذلك العجز ظل مستمر الى سنة 2018 حيث انخفض الى (-6276.9) مليون دولار, وانخفض مرة اخرى في سنة 2019 حيث بلغ (-10209.5) مليون دولار وفي سنة 2020 انخفض الحساب الجاري الى (-14226.7) مليون دولار.

3-رصيد الحساب الرأسمالي والمالي :-

نلاحظ من الجدول (4) والشكل البياني السابق ان الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2005 بلغ 6564.4 مليون دولار وفي سنة 2006 انخفض الى 242.7 في سنة 2007 ارتفع مرة اخرى وبلغ حوالي 4860.0 مليون دولار ,وقد ارتفع مرة اخرى في سنة 2008 وبلغ حوالي 6466.4 مليون دولار وانخفض مرة اخرى في سنة 2009 قد بلغ 3129.7 مليون دولار, وقد ارتفع في سنة 2010 ليصل الى 7856.8 مليون دولار وفي سنة 2011 انخفض الحساب الرأسمالي والمالي وحقق عجز يبلغ (-10052.4) مليون دولار. في سنة 2012 ارتفع مرة اخرى بلغ حوالي 8545 مليون دولار ومن ثم انخفض في سنة 2013 الى 7567.2 مليون دولار, وان الحساب الرأسمالي لم يبقى ثابتاً فقد انخفض مرة اخرى في سنة 2014 ليبلغ حوالي 2747.3 مليون دولار, وفي سنة 2015 سوف يرتفع ليبلغ 23319.5 مليون دولار وسوف يبقى مرتفعاً الى سنة 2018 وذلك بسبب عودة الاستقرار الأمني والسياسي الى مصر ومن بعد ذلك سوف ينخفض ليصل الى 14698.8 مليون دولار وانخفض مرة اخرى في سنة 2019 ليبلغ 12961.2 مليون دولار وفي سنة 2020 انخفض الى 9312.9 .

3-صافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (4) والشكل البياني السابق إن صافي ميزان المدفوعات في سنة 2005 بلغ 6315.6 مليون دولار, ولكن في سنة 2006 قد انخفض الى 3607.3 مليون دولار وبقي منخفضاً وفي سنة 2009 انخفض وحقق عجز يبلغ (-1787.1) مليون دولار, وفي سنة 2015

ارتفع الى 1336.8 مليون دولار وفي سنة 2016 ارتفع حيث وصل الى ذروته وبلغ 7610.9 مليون دولار، وفي سنة 2017 انخفض مرة اخرى الى 12291 مليون دولار وفي سنة 2018 ارتفع الى 5421.1 مليون دولار، وفي سنة 2019 انخفض الى 2082.4 مليون دولار، وفي سنة 2020 انخفض مرة اخرى وحقق عجز يبلغ (-7532.1) مليون دولار.

المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في مصر

ويمكن عن طريق الجدول التالي تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات .
والجدول رقم (4) سوف يوضح ذلك بالتفصيل :-

جدول (5)

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للمدة (2005-2020) (مليون دولار)
بالحساب الجاري

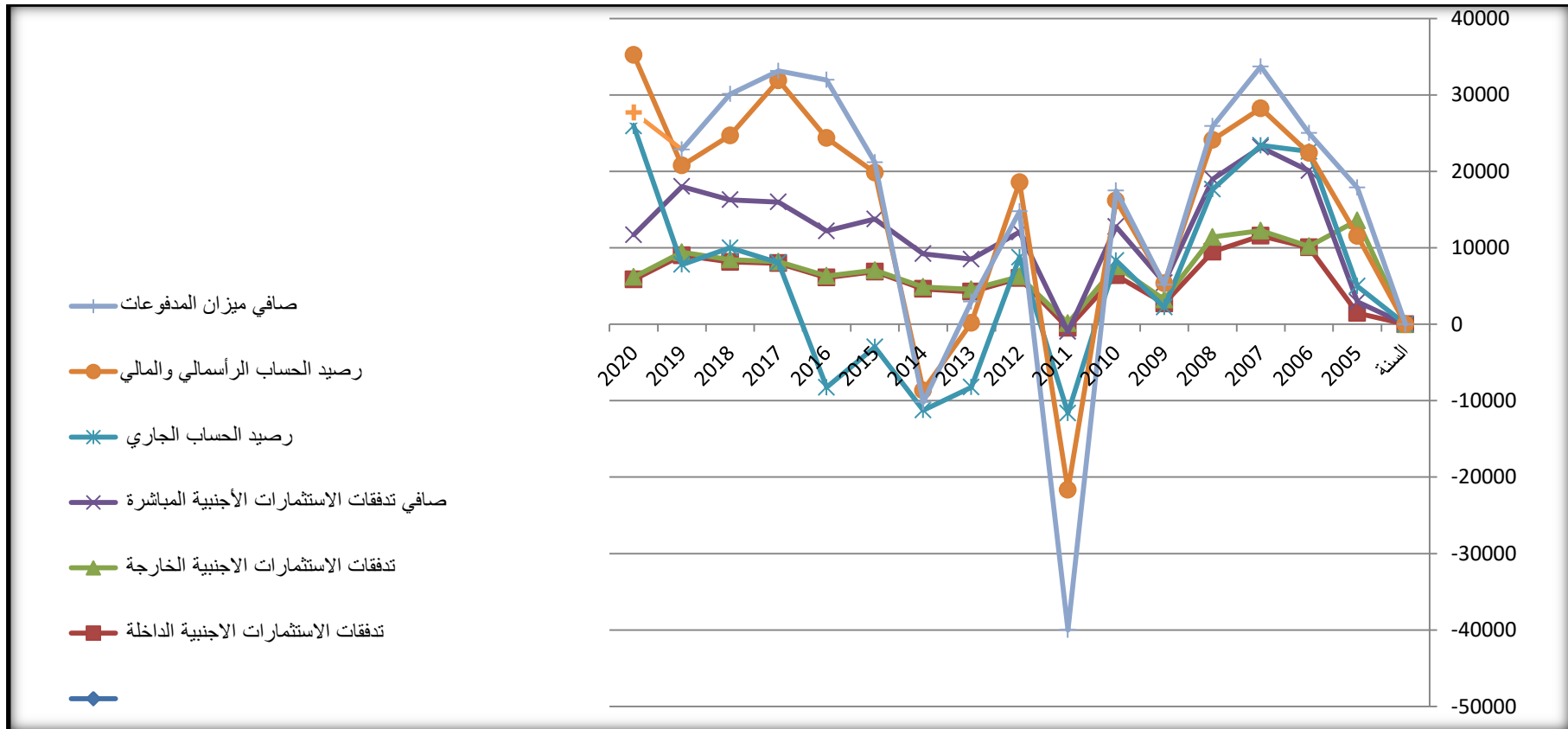
السنة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	576	92	484	2048.6	6564.4	6315.6
2006	10043	148	9895	2721.2	242.7	3607.3
2007	11578	665	10913	500.9	4860	5463
2008	9495	1920	7575	-1330.6	6466.4	1787.1
2009	6712	517	6195	-3194.7	3129.7	-179.5
2010	6368	1176	5192	-4435.3	7856.8	1276.1
2011	-483	626	-1109	-7900.9	-10052.4	-18331.1
2012	6031	211	5820	-9541	8545	-3824.4
2013	4256	301	3955	-3487.6	7567.2	2787.8
2014	4612	253	4359	-5791.3	2747.3	-1537.7
2015	6925	182	6743	-7211.2	23319.5	1336.8
2016	8107	207	7900	-20467.9	32612.3	7610.9
2017	7992	199	7793	7918.9	23844.3	12291
2018	8141	324	7817	-6276.9	14698.8	5421.1
2019	9010	405	8605	-10209.5	12961.2	2082.4
2020	5852	327	5525	-14226.7	9312.9	-7532.1

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصادر الآتي:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

World Investment Report,2005,2011,2018,2020

تم احتساب صافي التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الباحث



شكل (5)

تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في مصر للمدة (2005-2020)

المصدر:- عن طريق اعتماد الباحثة على بيانات الجدول رقم (5)

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

تُلاحظ من الجدول (5) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 576 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري يبلغ 2048.6 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ 6564.4 مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت التدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 10043 مليون دولار وذلك بسبب عودة الاستقرار الأمني والسياسي الى مصر وبعد ما شهدت تلك الفترة وضع قرارات وتشريعات في مصر ورصيد الحساب الجاري قد ارتفع الى 27312.2 مليون دولار وذلك بسبب عودة الاستقرار الأمني لمصر ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 242.7 مليون دولار، وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 11578 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري انخفض الى 500.9 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع الى 5463.0 مليون دولار، وفي سنة 2008 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 9495 مليون دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية انخفض رصيد الحساب الجاري وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وحقق عجز يبلغ (-1330.6) مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي قد ارتفع الى 6466.4 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 6712 مليون دولار وظلت منخفضة الى سنة 2012 حيث ارتفعت مرة أخرى في هذه السنة الى 6031 مليون دولار، وظلت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 5852 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري في سنة 2009 حقق عجز يبلغ (-3194.7) مليون دولار وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-14226.7) مليون دولار، وبالنسبة لرصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2009 قد انخفض الى 3129.7 مليون دولار ولكن في سنة 2010 ارتفع الى 7856.8 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 9312.9 مليون دولار وذلك نتيجة لعودة الاستقرار الأمني والسياسي نسبياً الى مصر وتعديل الإطار التشريعي والمؤسسي الذي حسن من مناخ الاستثمار.

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي :-

تُلاحظ من الجدول (5) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة في سنة 2005 بلغت 92 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري يبلغ 2048.6 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ 6564.4 مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 148 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري قد ارتفع

الى 2731.2 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي انخفض الى 242.7 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة مرة اخرى الى 665 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري قد انخفض الى 500.9 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع مرة اخرى الى 4860.0 مليون دولار وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 1920 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري انخفض وحقق عجز يبلغ (-1330.6) مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي قد ارتفع الى 6466.4 مليون دولار, وفي سنة 2009 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 517 مليون دولار وظلت منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغت 327 مليون دولار, ورصيد الحساب الجاري في سنة 2009 قد انخفض الى (-3194.7) مليون دولار, وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-14226.7) مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2009 انخفض الى 3129.7 مليون دولار وفي سنة 2010 ارتفع رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى 7856.8 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 9312.9 مليون دولار.

3- تحليل العلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (5) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغت (-10642) مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات بلغ 6315.6 مليون دولار, وفي سنة 2006 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 9895 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات انخفض الى 2607.3 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 10913 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات ارتفع مرة اخرى الى 5463.0 مليون دولار, وفي سنة 2008 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 7575 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات قد انخفض الى 1787.1 مليون دولار, وفي سنة 2009 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 2195 مليون دولار وظل منخفض الى سنة 2020 حيث بلغ 5525 مليون دولار, وصافي ميزان المدفوعات انخفض الى (-179.5) مليون دولار وظل منخفض الى سنة 2015 حيث تحول في هذه السنة الى 1336.8 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض وحقق عجز يبلغ (-7532.1) مليون دولار. على ما سبق ذكره يمكن حصر تأثير صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في صافي ميزان المدفوعات في الحالات الآتية المبينة في الجدول (6)

السنة	حالة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	حالة صافي ميزان المدفوعات	العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر و صافي ميزان المدفوعات	مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
2005	484	6315.6	---	يزيد من الفائض
2006	9895	3607.3	---	يزيد من الفائض
2007	10913	5463	---	يزيد من الفائض
2008	7575	1787.1	---	يزيد من الفائض
2009	6195	-179.5	BOP < FDI	يخفض من العجز
2010	5210	1276.1	---	يزيد من الفائض
2011	-1109	-18331.1	---	يزيد من العجز
2012	5820	-3824.4	BOP < FDI	يخفض من العجز
2013	3955	2787.8	---	يزيد من الفائض
2014	4359	-1537.7	BOP < FDI	يقلب العجز الى فائض
2015	6743	1336.8	---	يزيد من الفائض
2016	7900	7610.9	---	يزيد من الفائض
2017	7793	12291	---	يزيد من الفائض
2018	7817	5421.1	---	يزيد من الفائض
2019	8605	2082.4	---	يزيد من الفائض
2020	5525	-7532.1	BOP < FDI	يخفض من العجز

جدول (6) تأثير صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميزان المدفوعات

بالاستناد الى جدول (6) نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات في مصر عام 2005 قيمته موجب وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجبة فإن أثر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تخفض العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني

تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان

المدفوعات

المطلب الأول:- نظرة عامة عن الاقتصاد الجزائري

أولاً:- واقع الاقتصاد الجزائري

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات العديد من المشاكل الاقتصادية التي كانت عقبة أمام تفرقه في مجال التنمية⁽¹⁾ لذلك فالنهج الاشتراكي المتبع وما رافقه من استراتيجية تنموية اتجهت في معظمها نحو ترقية قطاع الصناعات الأساسية، وذلك قد خلف اختلالات هيكلية كبيرة الحقت الضرر بالاقتصاد الوطني وعمقت من تدني معدلات النمو مقابل ذلك زيادة في التضخم وارتفاع حجم البطالة وأيضاً استمرار العجز في ميزان المدفوعات، بإضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أدى الى زيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات بمقابل ضخ المزيد من البراميل النفط الى الحد الذي زاد من عمق التبعية.

اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساس على الزراعة والرعي والتجارة ، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي ، وفي الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاماً شبه إقطاعي وقبلي ، إلا أن هذا النظام كان قادراً بشكل وبأخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض ، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالاً كاملاً ونقل إنتاجها الى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها أو للاستهلاك المباشر.

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت مصادر المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب الى الساحل، بعد أن تم طرد أصحابها منها ، مما اضطرهم الى الانتقال الى المناطق الجبلية والصحراوية التي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود

¹ - ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990- 2015) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة محمد بو ضياف - المسيلة ، 2017، ص1

الكبيرة من أجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقائهم على قيد الحياة.⁽¹⁾

وبصورة عامة تتمتع الجزائر بالخصائص الكلاسيكية لاقتصاد نفطي يتمتع الاقتصاد الجزائري بنمو اقتصادي مستمر منذ ثلاثين عام تقريباً بعد الازمة التي واجهها في التسعينيات من القرن الماضي, وبالرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد, الا أن تغطية الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هي اعتماده الكثيف على الايرادات من المصادر الهيدروكربونية في تمويل انفاق العام, وهذه الخاصية تشترك فيها الجزائر مع دول الخليج. فالإيرادات النفطية تمثل 98% من اجمالي صادرات الجزائر, وحوالي ثلثي الايرادات العامة في الميزانية الجزائرية.⁽²⁾

ثانياً:- القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

نُلاحظ من الجدول التالي إن قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغ 7902 مليون دولار وقطاع الصناعات الاستخراجية يبلغ 45705 مليون دولار وقطاع الصناعات التحويلية يبلغ 4447 مليون دولار وقطاع التشييد يبلغ 7694 مليون دولار وقطاع الكهرباء يبلغ 1048 مليون دولار وقطاع النقل 7934 مليون دولار وقطاع التمويل يبلغ 400 مليون دولار والقطاعات الأخرى تبلغ 11179 مليون دولار.

والجدول (7) يوضح ذلك بالتفصيل

¹ - أسامة صاحب منعم , الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال , جامعة بابل , مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية , المجلد (4) , العدد (3) , ص 223

² - ميهوب مسعود , مصدر سابق, ص 3

جدول (7)

تطور القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري للمدة (2005-2020) مليون دولار

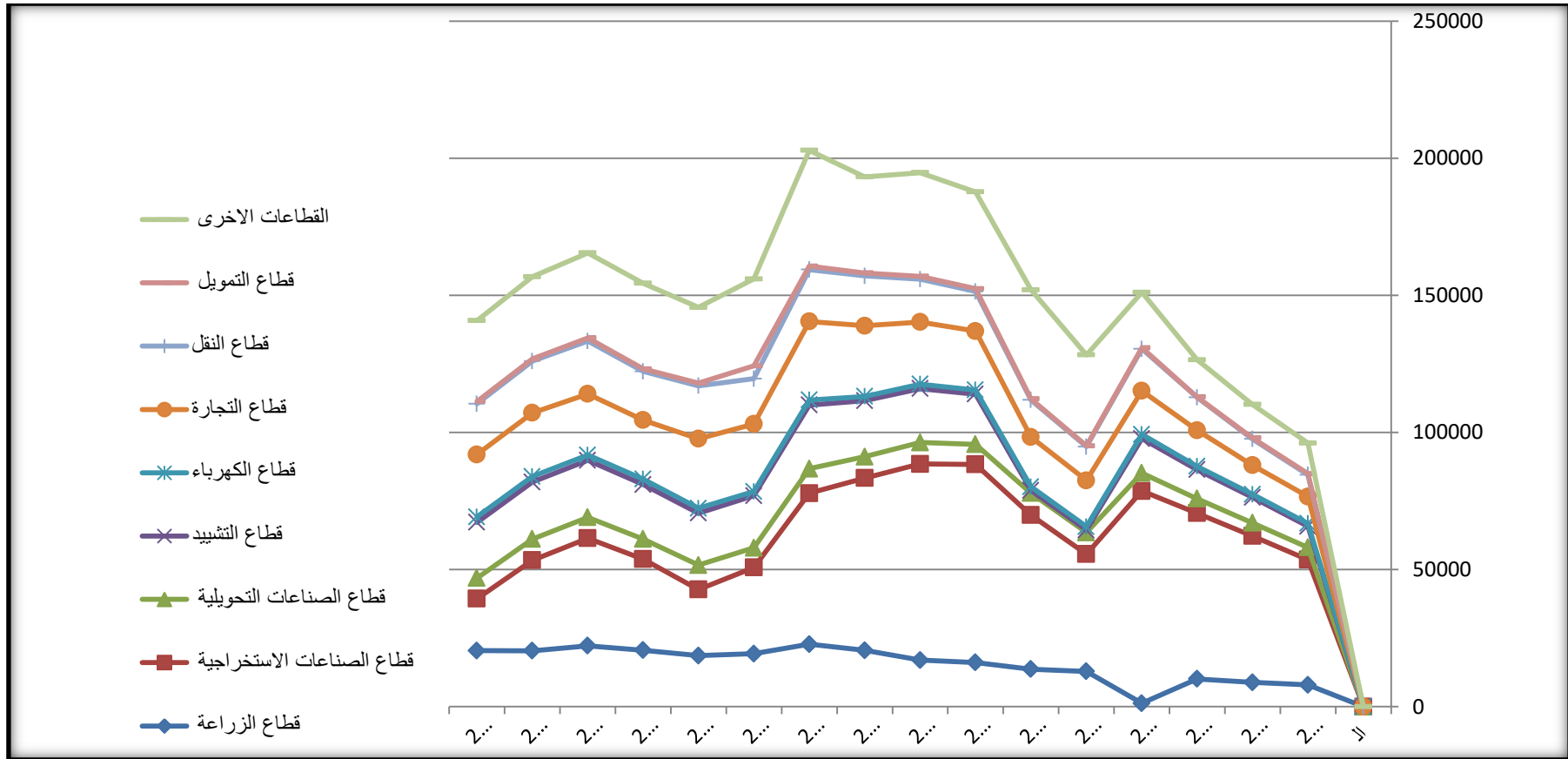
بالحساب الجاري

السنة	المنتجات المحيطة الاجملي بأسعار السوق الجارية	قطاع الزراعة النسبة المئوية للقطاع الزراعي %	قطاع الصناعات الاستخراجية النسبة المئوية للقطاع الصناعي %	قطاع الصناعات التحويلية النسبة المئوية للقطاع الصناعي %	النسبة المئوية للقطاع الصناعي التشييد %	قطاع الكهرباء النسبة المئوية للقطاع الكهربائي %	قطاع التجارة النسبة المئوية للقطاع التجاري %	قطاع النقل النسبة المئوية للقطاع النقل %	قطاع النقل النسبة المئوية للقطاع النقل %	قطاع التمويل النسبة المئوية للقطاع التمويلي %	قطاعات الآخرى النسبة المئوية للقطاع الآخر %	النسبة المئوية للقطاعات الآخرى %
2005	103066	7902	7.67	45705	44.35	4447	4.31	7694	7.47	7694	7.47	10.85
2006	117220	8804	7.51	53439	45.59	4779	4.08	9282	7.92	9282	7.92	10.37
2007	135032	10105	7.48	60427	44.75	5315	3.94	10562	7.82	10562	7.82	10.05
2008	171756	1197	0.70	77454	45.10	6540	3.81	12550	7.31	12550	7.31	11.77
2009	178126	12820	7.20	42798	24.03	7889	4.43	898	0.50	898	0.50	18.62
2010	161947	13644	8.42	56185	34.69	8036	4.96	956	0.59	956	0.59	24.59
2011	198769	16111	8.11	72238	36.34	7302	3.67	18301	9.21	18301	9.21	17.77
2012	206395	16935	8.21	71567	34.67	7785	3.77	19678	9.53	19678	9.53	18.31
2013	608730	20506	3.37	62867	10.33	7775	1.28	20411	3.35	20411	3.35	5.75
2014	220091	22725	10.33	55085	25.03	8951	4.07	23196	10.54	23196	10.54	19.20
2015	181712	19274	10.61	31475	17.32	7158	3.94	18993	10.45	18993	10.45	17.46
2016	160141	18586	11.61	24138	15.07	8884	5.55	18922	11.82	18922	11.82	17.24
2017	167391	20557	12.28	33210	19.84	7335	4.38	19845	11.86	19845	11.86	18.68
2018	173756	22178	12.76	39212	22.57	7627	4.39	20771	11.95	20771	11.95	17.84
2019	169857	20344	11.98	33047	19.46	7717	4.54	20779	12.23	20779	12.23	17.61
2020	153633	20434	13.30	18925	12.32	7521	4.90	20316	13.22	20316	13.22	19.18

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

وتم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة



الشكل (7)

تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر للمدة (2005 - 2020)

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

1-قطاع الزراعة:-

نُلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغت 7902 مليون دولار أي بنسبة 7.6% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2006 ارتفع الى 8804 مليون دولار أي بنسبة 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2007 ارتفع قطاع الزراعة الى 10105 مليون دولار أي بنسبة 7.4% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2008 انخفض الى 1197 مليون دولار أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي ولكن في سنة 2009 ارتفع مرة اخرى الى 12820 مليون دولار أي بنسبة 7.2% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2010 ارتفع الى 13644 مليون دولار أي بنسبة 8.4% من الناتج المحلي الاجمالي وهكذا ظل مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 20434 مليون دولار أي بنسبة 13.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

3-قطاع الصناعات الاستخراجية:-

نلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع الصناعات الاستخراجية في سنة 2005 بلغت 45705 مليون دولار أي بنسبة 44.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 قد ارتفع الى 53439 مليون دولار أي بنسبة 45.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 60427 مليون دولار أي بنسبة 44.7% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2008 ارتفع الى 77454 مليون دولار أي بنسبة 45.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 انخفض قطاع الصناعات الاستخراجية الى 42798 مليون دولار أي بنسبة 24.0% من الناتج المحلي الاجمالي, ولكن في سنة 2010 ارتفع مرة اخرى الى 56185 مليون دولار أي بنسبة 34.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وظل مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 18925 مليون دولار أي بنسبة 12.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

3- قطاع الصناعات التحويلية :-

نُلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع الصناعات التحويلية في سنة 2005 بلغ 4447 مليون دولار أي بنسبة 4.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 4779 مليون دولار أي بنسبة 4.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 5315 مليون دولار أي بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع الصناعات التحويلية الى 6540 مليون دولار أي بنسبة 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع الى 7889 مليون دولار أي بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي, وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 7521 مليون دولار

أي بنسبة 4.9% من الناتج المحلي الاجمالي.

4- قطاع التشييد:-

نلاحظ عن طريق الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع التشييد في سنة 2005 بلغ 7694 مليون دولار أي بنسبة 7.4% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 9282 مليون دولار أي بنسبة 7.4% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع قطاع الصناعات التحويلية الى 10562 مليون دولار أي بنسبة 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع الى 12550 مليون دولار أي بنسبة 7.3% من الناتج المحلي الاجمالي, ولكن في سنة 2009 انخفض الى 898 مليون دولار أي بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفع قطاع الصناعات التحويلية مرة اخرى الى 956 مليون دولار أي بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 20316 مليون دولار أي بنسبة 13.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

5- قطاع الكهرباء:-

نلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع الكهرباء في سنة 2005 بلغ 1048 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وسنة 2006 قد ارتفع الى 1085 مليون دولار أي بنسبة 0.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 1217 مليون دولار أي بنسبة 0.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع الكهرباء الى 1512 مليون دولار أي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي, ولكن في سنة 2009 انخفض قطاع الكهرباء الى 1225 مليون دولار أي بنسبة 0.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفع مرة اخرى الى 1321 مليون دولار أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 1971 مليون دولار أي بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

6-قطاع التجارة:-

نلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع التجارة في سنة 2005 بلغ 9792 مليون دولار أي بنسبة 9.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 10659 مليون دولار أي بنسبة 9.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع قطاع التجارة الى 13171 مليون دولار أي بنسبة 9.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع الى 15894 مليون دولار أي بنسبة 9.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع قطاع التجارة الى 16878 مليون دولار أي بنسبة 9.4% من الناتج

المحلي الاجمالي, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 22791 مليون دولار أي بنسبة 14.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

7- قطاع النقل:-

نلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع النقل في سنة 2005 بلغ 7934 مليون دولار أي بنسبة 7.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 9507 مليون دولار أي بنسبة 8.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع قطاع النقل الى 11966 مليون دولار أي بنسبة 8.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع النقل الى 15283 مليون دولار أي بنسبة 8.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 قد انخفض قطاع النقل الى 1227 مليون دولار أي بنسبة 6.8% من الناتج المحلي الاجمالي, ولكن في سنة 2010 ارتفع قطاع النقل الى 13544 مليون دولار أي بنسبة 8.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 18466 مليون دولار أي بنسبة 12.0% من الناتج المحلي الاجمالي .

8- قطاع التمويل:-

نلاحظ من الجدول (7) والشكل البياني السابق إن قطاع التمويل في سنة 2005 بلغ 400 مليون دولار أي بنسبة 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 453 مليون دولار أي بنسبة 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 انخفض قطاع النقل الى 150 مليون دولار أي بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع مرة اخرى الى 420 مليون دولار أي بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 انخفض الى 330 مليون دولار أي بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفع قطاع التمويل مرة أخرى الى 363 مليون دولار أي بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 856 مليون دولار أي بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي.

9- القطاعات الأخرى:-

نلاحظ من الجدول رقم (7) والشكل البياني السابق إن القطاعات الأخرى في سنة 2005 بلغ 11179 مليون دولار أي بنسبة 10.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفعت القطاعات الأخرى الى 12160 مليون دولار أي بنسبة 10.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفعت الى 13575 مليون دولار أي بنسبة 10.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفعت الى 20211 مليون دولار أي بنسبة 11.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفعت القطاعات الأخرى الى 33159 مليون

دولار أي بنسبة 18.6% من الناتج المحلي الاجمالي ,واستمرت في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغت 29460 مليون دولار أي بنسبة 19.1% من الناتج المحلي الاجمالي.

المطلب الثاني:- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر قد عالجت الاستثمارات منذ الاستقلال وذلك عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة وقد اصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر. أولاً:- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.

1- قانون الاستثمار رقم 63-277 في عام 1963. (1)

يتميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة فكان على الدولة أن تسارع أولاً للحفاظ على ما هو موجود عن طريق دعوة الاجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة, فقامت بإصدار أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار فكان هدف هذا الأخير هو انتعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية.

2- قانون الاستثمار رقم 66-248 في عام 1966

إن الدولة الجزائرية قد اهدت الى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 في عام 1966 الذي يتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي, والذي قام بإعطاء الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والهدف منها هو زيادة تدفق العملة الصعبة, ونقل التكنولوجيا وأيضاً توفير مناصب الشغل. وأما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الاجانب , عرفت متعرجاً جديداً حيث قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق الشركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية.

3- قانون الاستثمار رقم 82-111 في عام 1982. (2)

إن القطاع الخاص بعدما اعتبر هامشياً منذ سنة 1963, وقام بتحديد دوره في اداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية, وخاصة في مجال التجارة والخدمات, اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دوراً مميزاً لاسيما في مجال المحروقات, لأنه يعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري. اذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له, بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله نظراً للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها,

¹ - الوليد أحمد طلحة, التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية , صندوق النقد الدولي, 2020, ص30-33

² - صياد شهيناز, الاستثمارات الأجنبية المباشرة , ودورها في النمو الاقتصادي, 2013, ص 61-62

ومن أجل ذلك صدر القانون 82-13 لتوضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. فإن القانون قد حدد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة.

4- قانون الاستثمار رقم 86-13 في عام 1986:-

لقد حل قانون 82-13 محل قانون 86-13 نظراً لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محلياً، خاصة في مجال المحروقات. ولهذا تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة واضحة ومحفزة نسبياً مقارنة بالقانون السابق. فإن الشركاء الأجانب، وفق القانون الجديد، أو الذين ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف. فإن القانون قد أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب(51%) على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي من أجل ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل أو تكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات خاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من زيادة أو تخفيض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.

5- قانون الاستثمار لسنة 1991.

لم تكن سلسلة التعديلات التي دخلت على قوانين الاستثمار ابتداء من سنة 1963، في مستوى التطلعات ومتطلبات التنمية المحلية، ورغم التحفيز التي جاءت بها هذه القوانين المتسلسلة، إلا إنَّ الخوف ظلَّ مسيطراً على المستثمرين الأجانب من بيئة الجزائر. إذا استثنينا قطاع المحروقات. كل هذه العوامل أجبرت السلطات العمومية الجزائرية من أجل البحث عن آليات جديدة من شأنها أن تسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية ورفع من الطاقة الانتاجية له، فجاء القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4-12. 1991، والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب واستغلالها، فهذا القانون السلطات العمومية كانت تنظر إليه على أنه انفتاح على الاستثمار الأجنبي.

6- قانون الاستثمار لسنة 1993.

الجزائر تتبنى سياسة اقتصاد السوق، وترغب في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتدخل في شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي،⁽¹⁾ و الباب يفتح أكثر أمام الاستثمار الأجنبي المباشر: "أوجبت كل هذه العوامل على الدولة إعادة النظر في اطرها القانونية وذلك يتجسد بالفعل عن طريق الاجراءات التي تضمنها قانون النقد والقرض وكذا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5-

¹ - خالص الهام، مصدر سابق، ص 19-20

10. 1993, والمتعلق بترقية الاستثمارات" وعليه فإن جملة الضمانات والحوافز والتسهيلات التي قدمت من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نتطرق لها في التالي:-

6-1- قانون النقد والقرض:- إن قانون النقد والقرض يعتبر خطوة نحو التشريع من أجل فتح السوق امام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات, وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:-

6-1-1- يمكن للاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر أن تأخذ اما شكلاً مباشراً أو مختلطاً, فهو ذلك يعني الغاء شرط الاغلبية النسبية لرأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي, كما يلغي أيضاً مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط, فإن نصوصه قد أكدت على ان يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

6-1-2- حرية تنقل رؤوس الاموال الأجنبية بين الجزائر والخارج من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية.

6-1-3- يسمح لغير المقيمين انشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أم بالمساهمة مع المقيمين, حيث نصت المادتين 84,85 من الامر 3-11, انه قد يسمح للمؤسسات المالية الأجنبية والبنوك أن تفتح فروعاً لها في الجزائر شرط ان تتم المعاملة بالمثل.

ثانياً :- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر

نُلاحظ من الجدول التالي إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 كانت تبلغ 1081 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة تبلغ (-20) مليون دولار أي بنسبة (-0.0%) من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبلغ 1101 مليون دولار. والجدول رقم (7) يوضح ذلك بالتفصيل:-

جدول (8)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر للمدة (2005-2020) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	النسبة المئوية تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	النسبة المئوية تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	معدل النمو السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2005	103066	1081	1.05	-20	-0.02	1101
2006	117220	1795	1.53	66.05	35	0.03	-275	1760
2007	135032	1662	1.23	-7.41	295	0.22	742.8571429	1367
2008	171756	2594	1.51	56.08	318	0.19	7.80	2276
2009	178126	2761	1.55	6.44	215	0.12	-32.39	2546
2010	161947	2291	1.41	-17.02	226	0.14	5.12	2065
2011	198769	2580	1.30	12.61	534	0.27	136.28	2046
2012	206395	1499	0.73	-41.90	-41	-0.02	-107.68	1540
2013	608730	1693	0.28	12.94	-268	-0.04	553.66	1961
2014	220091	1507	0.68	-10.99	-18	-0.01	-93.28	1525
2015	181712	-587	-0.32	-138.95	103	0.06	-672.22	-690
2016	160141	1635	1.02	-378.53	46	0.03	-55.34	1589
2017	167391	1203	0.72	-26.42	-29	-0.02	-163.04	1232
2018	173756	1466	0.84	21.86	845	0.49	-3013.79	621
2019	169857	1382	0.81	-5.73	31	0.02	-96.33	1351
2020	153633	1125	0.73	-18.60	16	0.01	-48.39	1109

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

World Investment Report, 2005,2011,2018, 2021

وتم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة عن طريق القانون التالي:-

$$\text{Gr(Pt-Po)/Po*100}$$



الشكل (8)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للمدة (2005-2020)

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

وتُلاحظ من الجدول (8) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 1081 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد ارتفعت في سنة 2006 الى 1795 مليون دولار أي بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2007 انخفضت الى 1662 مليون دولار أي بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2008 ارتفعت التدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 2594 مليون دولار أي بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي، وقد وصلت الى ذروتها في هذه السنة .

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة بقيت مرتفعة الى سنة 2015 حيث انخفضت وحققت عجز يبلغ (-587) مليون دولار أي بنسبة (-0.3%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك راجع لتحويلات فوائد الأرباح من العملة الصعبة الى الخارج، وفي هذه السنة قد وصلت التدفقات الى اقصاها وتعود الأسباب الى تراجع تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49 /51 التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة كونها عقت الأزمة المالية الحادة التي عصفت بالاقتصاد العالمي . وفي سنة 2016 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 1634 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2017 انخفض مرة اخرى ولكن انخفاضاً بسيطاً حيث بلغ 1203 مليون دولار أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2018 ارتفعت الى 1466 مليون دولار أي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي سنة 2019 انخفض مرة اخرى الى 1382 مليون دولار أي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2020 انخفضت الى 1125 مليون دولار أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي، وهكذا فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة سوف تؤدي الى زيادة القطاعات الاقتصادية للجزائر.

إما بالنسبة للتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ضعيفة جداً ففي سنة 2005 بلغت (-) 20 مليون دولار أي بنسبة (-0.0%) من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2006 ارتفعت الى 35 مليون دولار أي بنسبة 0.03% من الناتج المحلي الاجمالي، وفي سنة 2007 ارتفعت الى 295 مليون دولار أي بنسبة 0.22% من الناتج المحلي الاجمالي. وظلت مرتفعة الى سنة 2012 حيث انخفضت وحققت عجز يبلغ (-41) مليون دولار أي بنسبة (-0.04%) من الناتج المحلي الاجمالي، وبقيت منخفضة الى سنة 2015 حيث ارتفعت في هذه السنة والتي تبلغ 103 مليون دولار أي بنسبة 0.06% من الناتج المحلي الاجمالي وفي سنة 2017 انخفضت الى (-29) مليون دولار أي بنسبة (-0.02%) من الناتج المحلي الاجمالي، وفي

سنة 2018 ارتفعت الى 845 مليون دولار أي بنسبة 0.49% من الناتج المحلي الاجمالي. وفي سنة 2018 انخفضت الى 31 مليون دولار أي بنسبة 0.02% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2020 انخفضت الى 16 مليون دولار أي بنسبة 0.01% من الناتج المحلي الاجمالي وهذا الضعف في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة راجع الى ضعف القدرات المالية للمستهيرين المحليين واعتماداتهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية.

ثالثاً:- الإصلاحات الاقتصادية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر:-

في هذا المطلب سنحاول تلخيص مختلف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر من أجل تحسين مناخها الاستثماري من اجل جذب الاستثمار.⁽¹⁾

1- الإصلاح الضريبي:- في بداية 1991 شرعت الحكومة الجزائرية بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الضريبي وهذا عن طريق انشاء ضرائب جديدة. وهذه الضرائب جاءت لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي أي توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية, وفي إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية وكذلك الدخول في اقتصاد السوق.

ومن اجل مكافحة التسرب الضريبي ودعم الجبائية وزيادة مواردها تضمن قانون المالية لسنة

2001 عدة تدابير منها:-

1-1- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من (7%, 14%, 21%), الى معدلين هما (7%, 17%),

2- اصلاح القطاع المالي والمصرفي:- من أجل نجاح الإصلاح التي تقوم بها الدولة كان يجب عليها ان تقوم بعملية الإصلاح في القطاع المالي بصفة عامة, وذلك لأن نجاح الإصلاح في القطاعات الأخرى مرتبط بهذا القطاع , وكان الإصلاح المالي من هذا المنطق يهدف الى الاعتماد على قوى السوق والمنافسة وأصبح يلعب دور مهم في تعبئة الموارد وتخصيصها أي ليس مجرد ناقل للأموال من الخزينة الى المؤسسات العمومية. ومن بين أهداف قانون النقد والقرض.

2-1- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.

2-2- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

2-3- اعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.

3- الخصخصة وتحرير التجارة :-

شرعت الحكومة في تخفيض سيطرتها على المؤسسات العمومية ومنها الاستقلالية القانونية والمالية, حيث تمت في سنة 1994 ولأول مرة تسمح للمؤسسات العمومية أن تتنازل عن أصولها

¹ - سحنون فاروق , مصدر سابق , ص121- 123

أو فتح رأس مالها الاجتماعي, وبذلك الحكومة قررت إنشاء بورصة الجزائر تحت المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة, وبعدها في سنة 1995 اعتمدت على سياسة الخصخصة وهذا بناءً على الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية الجزائرية, وفي أثناء المحاولة من أجل تسهيل اجراءات الخصخصة اصدر عدد من التعديلات على القانون السابق في مارس 1997.

وفي سياق تسهيل مهمة الخصخصة تم اصدار أمر آخر 1-4 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها وبهذا الأمر أصبح ينظم عمليات الخصخصة في الجزائر .

أما بخصوص سياسة تحرير التجارة الخارجية:-

فقد قامت السلطات بتحرير التجارة الخارجية تدريجياً بمقتضى قانون 88-29 الذي قام بإلغاء قيود الاستيراد نسبياً التي كانت حكراً على الدولة, وفي سنة 1990 ومع صدور قانون المالية التكميلي الذي سمح الاستعانة بالوسطاء لإتمام المعاملات مع الخارج, ونتيجة الاختلالات المالية التي تعرضت لها سنة 1992, فإن السلطات العمومية قامت بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وكذلك تقليص حجم الواردات, حيث كانت المعاملات التي تفوق (100,000) دولار تخضع لموافقة لجنة خاصة, كما صدرت تعليمات تقييد الواردات حسب أولوياتها كالتالي:-

أولوية السلع الاستراتيجية مثل الأدوية . وأولوية السلع المستعملة في الصناعات الاستراتيجية. فعندما تبنت الجزائر سياسة الاصلاح الاقتصادي سنة 1994 قررت في مجال تحرير التجارة الخارجية عدد من القرارات منها:- (1)

- 1- قامت بإلغاء القيود المرتبطة بتمويل الواردات بشكل كلي بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد.
- 2- السماح بان تستورد المعدات الصناعية والمهنية المستعملة .
- 3- الغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية والأثرية. أما بخصوص التعريفية الجمركية على الواردات فقد تم تخفيضها من 60% سنة 1996 الى 45% في عام 1997 وهذا التخفيض استمر الى يومنا هذا, وهذا شرط من شروط انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة. وان هذا التخفيض يعتبر عامل محفز للاستثمار في الجزائر.
- 4- الاصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي:- للقيام بهذه الاصلاحات فإن الجزائر قامت بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لمعالجة مختلف الاختلال التي تعاني منها والتي تمكنها من تخفيض العجز في موازين المدفوعات والموازين العامة, وهذا عن طريق تخفيض النفقات العامة

¹ - خالص الهام , أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - جامعة أم البواقي , 2015, ص28-29

وزيادة الإيرادات العامة , وتخفيض في معدلات التضخم والبطالة , والى جانب ذلك تحرير سعر الصرف وتحرير الأسعار.

4-2- اتفاق الاستعداد الانتمائي الثاني:-

وهذا الاتفاق جاء لمواصلة الإصلاحات, الذي جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي, حيث توصل الى اتفاق ثاني في عام 1991 لمدة 10 أشهر وتتمحور أهدافه فيما يلي:-

4-2-1- لقد قلصت دخول الدولة في الحياة الاقتصادية, وهذا عن طريق فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة.

4-2-2- ترشيد عملية الاستهلاك والادخار.

المطلب الثالث:- واقع ميزان المدفوعات في الجزائر

أولاً:- نظرة عامة عن ميزان المدفوعات الجزائري (1)

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي, التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية ولميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي لهذا البلد ويمكننا أن نحدد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي .

وما زاد من أهميته هو الارتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية والتطور الذي عرفه هذا الميزان عن طريق مكوناته, وميزان المدفوعات الجزائري لا يختلف في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات مع باقي الدول الا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص.

ثانياً:- تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر:-

نلاحظ من الجدول التالي إنَّ رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 21180 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ (-4240) مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ 936.7 مليون دولار.
والجدول رقم (9) يوضح ذلك بالتفصيل:-

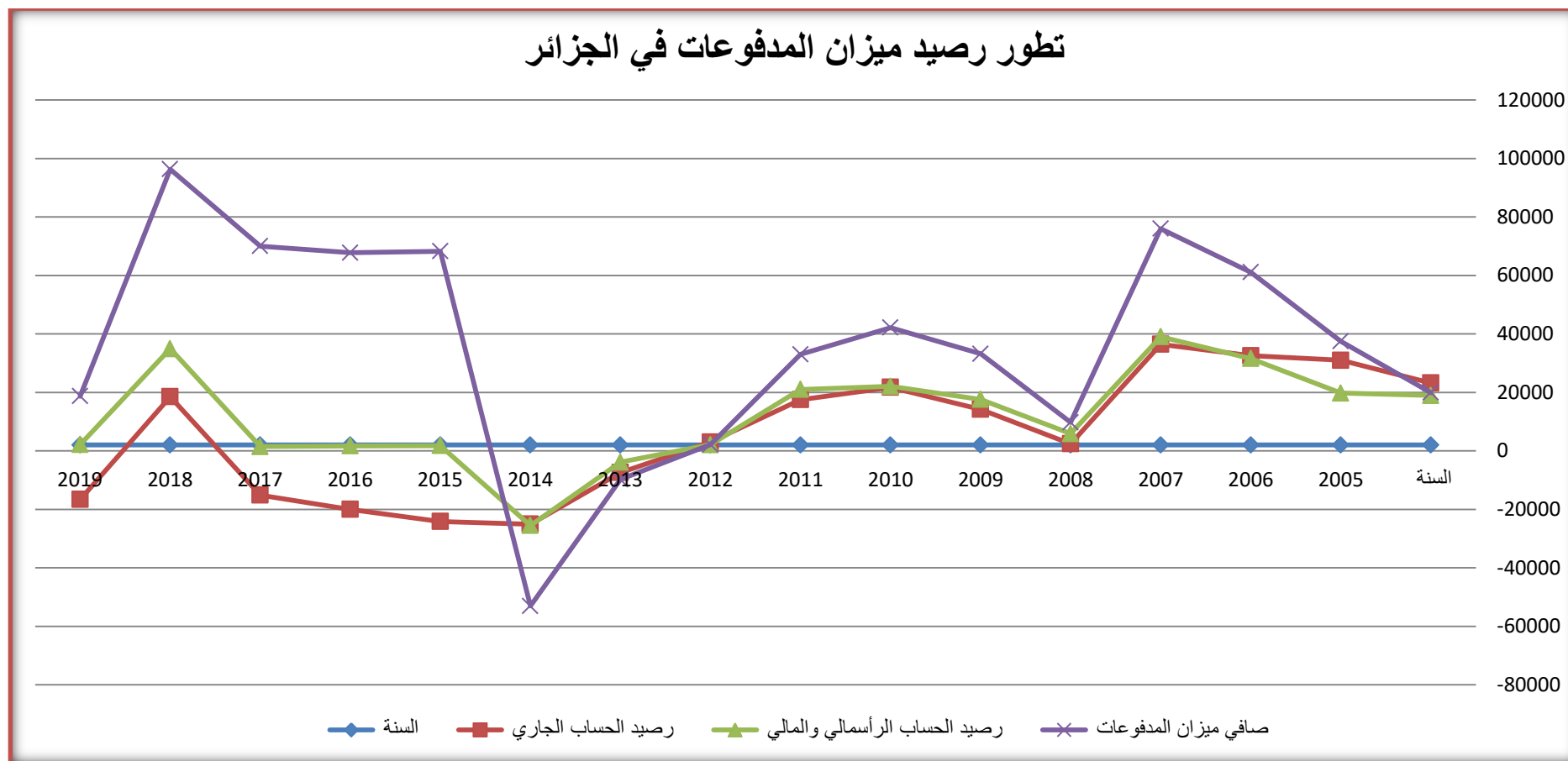
¹ - عازي فريدة , أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري , مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحاب البليدة, العدد(4), 2010, ص53

جدول (9)

تطور رصيد حساب ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2005- 2020) مليون دولار
بالحساب الجاري

السنة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	21180	-4240	936.7
2006	28950	-11220	17730
2007	30540	-1030	29550
2008	34450	2540	36990
2009	410	3450	3860
2010	12160	3420	15580
2011	17757	360	20060
2012	12488	3490	12136
2013	991	-915	76
2014	-9435	3558	-5877
2015	-27066	-471	-27537
2016	-26320.6	25910.6	26030
2017	-22028.7	347.2	-21762.5
2018	-17180.4	1058.3	-15819.8
2019	-15881.8	85.2	-16926.9
2020	-18636.7	2.411	-16368.5

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على:-
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة



الشكل (9)

تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2020-2005)

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

1-رصيد الحساب الجاري:-

نلاحظ من الجدول (9) والشكل البياني السابق إنَّ رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 21180 مليون دولار وفي سنة 2006 ارتفع إلى 28950 مليون دولار وفي سنة 2007 ارتفع رصيد الحساب الجاري إلى 30540 مليون دولار وفي سنة 2008 ارتفع إلى 34450 مليون دولار وفي هذه السنوات ارتفع رصيد الحساب الجاري وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول ولكن في سنة 2009 انخفضَ رصيد الحساب الجاري إلى 410 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وفي سنة 2010 ارتفعَ مرة أخرى إلى 12160 مليون دولار وفي سنة 2011 ارتفعَ إلى 17757 مليون دولار وفي سنة 2012 ارتفعَ رصيد الحساب الجاري إلى 12488 مليون دولار وفي سنة 2013 انخفضَ إلى 991 مليون دولار وفي سنة 2014 انخفض إلى (-9435) مليون دولار وظلَّ منخفضاً إلى سنة 2020 حيث بلغ (-18636.7) مليون دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول .

2- رصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نلاحظ من الجدول (9) والشكل البياني السابق إنَّ رصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2005 بلغ (-4240) مليون دولار و وفي سنة 2006 انخفضَ إلى (-11220) مليون دولار وفي سنة 2007 انخفضَ إلى (-1030) مليون دولار ويرجع ذلك إلى العجز المسجل في حساب رأس المال الرسمي الصافي سببه قيام السلطات الجزائرية بسدّد قسط كبير من ديونها الخارجية بطريقة الدفع المسبق وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتمية من الخارج مستغلة بذلك ارتفاع أسعار المحروقات كما يعود هذا العجز أيضاً إلى استمرار الجزائر في تسديد قسط أكبر من الواردات نقداً , وفي سنة 2008 ارتفع وحقق فائض يبلغ 2540 مليون دولار وظلَّ مرتفعاً بسبب القروض المتأتمية من الخارج إلى سنة 2013 حيث انخفض إلى (-915) مليون دولار وفي سنة 2014 قد تحولَ إلى الداخل والذي يبلغ 3558 مليون دولار وفي سنة 2015 انخفض إلى (-471) مليون دولار وفي سنة 2015 انخفضَ رصيد الحساب الرأسمالي والمالي إلى 25910.6 مليون دولار وظلَّ مرتفع إلى سنة 2020 حيث بلغ 18773.9 مليون دولار.

3- صافي ميزان المدفوعات :-

نلاحظ من الجدول (9) والشكل البياني السابق إنَّ صافي ميزان المدفوعات في سنة 2005 كان يبلغ 936.7 مليون دولار وفي سنة 2006 ارتفعَ إلى 17730 مليون دولار وفي سنة 2007 ارتفعَ إلى 29550 مليون دولار وفي سنة 2008 ارتفعَ إلى 36990 مليون دولار وظلَّ مستمراً في الارتفاع إلى سنة 2014 حيث انخفض وحقق عجز يبلغ (-5877) مليون دولار وفي سنة 2015 انخفضَ إلى (-27537) مليون دولار ولكن في سنة 2016 ارتفع

مرة أخرى وحقق فائض يبلغ 26030 مليون دولار وفي سنة 2017 انخفض الى (-21762.5) مليون دولار وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-16368.5) مليون دولار.

المطلب الرابع :- تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر

نلاحظ من الجدول التالي والشكل البياني السابق تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري ورصي الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات .

والجدول (10) يوضح ذلك بالتفصيل:-

جدول (10)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للمدة (2005-2020) مليون دولار
بالحساب الجاري

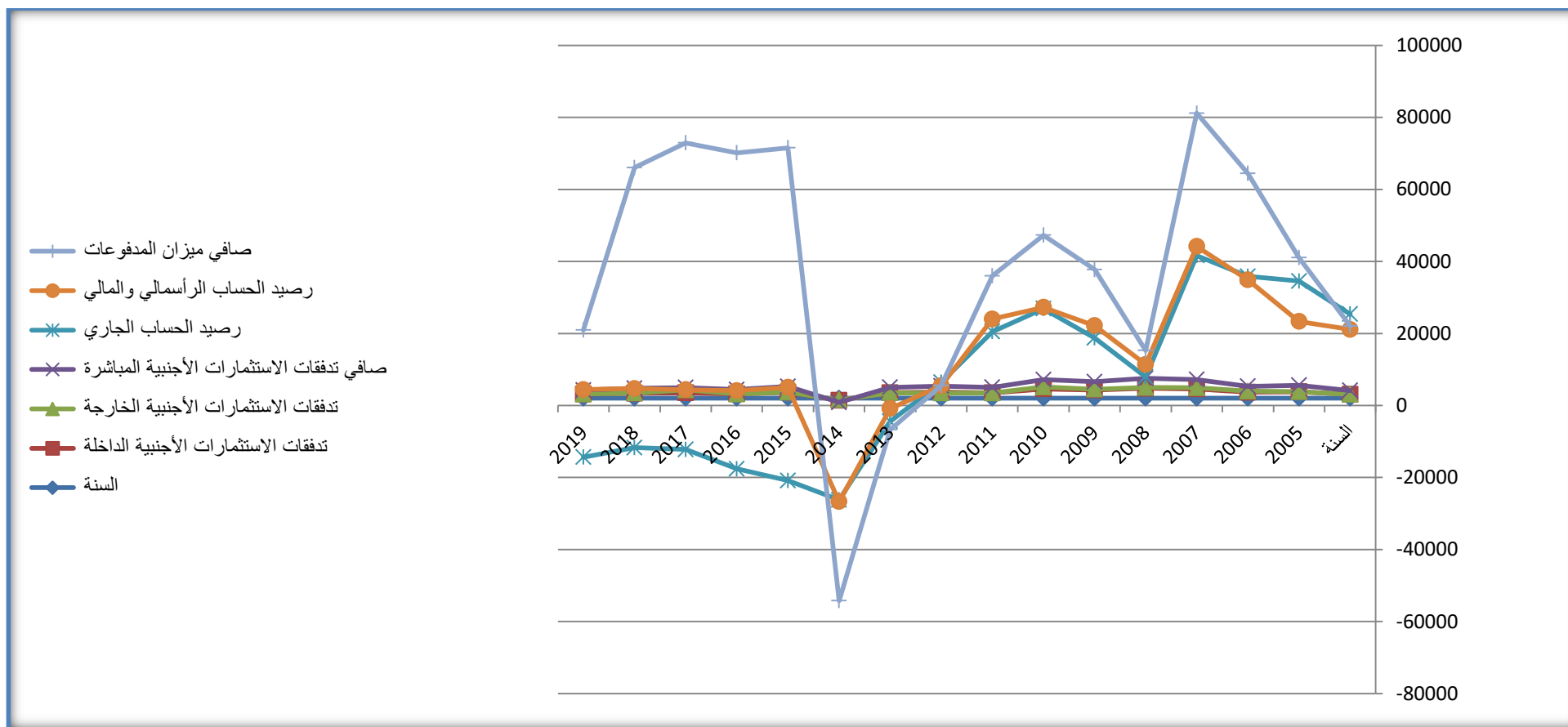
السنة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	1081	-20	1101	21180	-4240	936.7
2006	1795	35	1760	28950	-11220	17730
2007	1662	295	1367	30540	-1030	29550
2008	2594	318	2276	34450	2540	36990
2009	2761	215	2546	410	3450	3860
2010	2291	226	2065	12160	3420	15580
2011	2580	534	2046	17757	360	20060
2012	1499	-41	1540	12488	3490	12136
2013	1693	-268	1961	991	-915	76
2014	1507	-18	1525	-9435	3558	-5877
2015	-587	103	-690	-27066	-471	-27537
2016	1635	46	1589	-26320.6	25910.6	26030
2017	1203	-29	1232	-22028.7	347.2	-21762.5
2018	1466	845	621	-17180.4	1058.3	-15819.8
2019	1382	31	1351	-15881.8	85.2	-16926.9
2020	1125	16	1109	-18636.7	2.411	-16368.5

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

world Investment Report, 2005, 2011, 2018, 2021

تم احتساب صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الباحثة



الشكل (10)

تحليل العلاقة ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وميزان المدفوعات في الجزائر للمدة (2005-2020)

المصدر :- المصدر من عمل بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد

الحساب الرأسمالي والمالي :-

نلاحظ من الجدول (10) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 1081 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري يبلغ 21180 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ (-4240) مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى 1795 مليون دولار وأيضاً رصيد الحساب الجاري ارتفع إلى 28950 مليون دولار ولكن رصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض وحقق عجز يبلغ (-11220) مليون دولار، وفي سنة 2007 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى 1662 مليون دولار وتعود الأسباب إلى تراجع تدفقات الاستثمار على المستوى العالمي وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للبحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، بالإضافة كونها عقت الأزمات المالية الحادة التي عصفت في الاقتصاد العالمي . ورصيد الحساب الجاري ارتفع إلى 30540 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي قد حقق عجز يبلغ (-1030) مليون دولار بسبب ارتفاع قيمة القروض المسددة مع انخفاض تلك المتأتية من الخارج ، وفي سنة 2008 نلاحظ تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ارتفعت مرة أخرى إلى 2594 مليون دولار، وظلت مستمرة في الارتفاع إلى سنة 2020 حيث بلغت 1125 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري قد ارتفع إلى 34450 مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار البترول وظل مرتفعاً إلى سنة 2014 حيث انخفض مرة أخرى وحقق عجز يبلغ (-9435) مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية، وظل منخفضاً إلى سنة 2020 حيث بلغ (-18636.7) مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول، ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع وحقق فائض يبلغ 2540 مليون دولار بسبب ارتفاع القروض المتأتية من الخارج، وظل مرتفعاً إلى سنة 2020 حيث بلغ 2.411 مليون دولار.

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري ورصيد

الحساب الرأسمالي والمالي :-

نلاحظ من خلال الجدول (10) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة بلغت (-20) مليون دولار ورصيد الحساب الجاري بلغ 28950 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ (-4240) مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة إلى 35 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع إلى 28950 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض إلى (-11220)

مليون دولار ويرجع ذلك الى العجز المسجل في حساب رأس المال الرسمي الصافي سببه قيام السلطات الجزائرية بتسديد قسط من ديونها الخارجية بطريقة الدفع المسبق وعزمها على تخفيض نسبة القروض المتأتية من الخارج مستغلة بذلك ارتفاع أسعار المحروقات كما يعود هذا العجز أيضاً الى استمرار الجزائر في تسديد قسط أكبر من الواردات نقداً، وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 295 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 30540 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع الى (-1030) مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 318 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 34450 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي تحول الى الداخل في هذه السنة والذي يبلغ 2540 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 215 مليون دولار متأثرة بذلك بالأزمة المالية العالمية، وظلت منخفضة الى سنة 2020 حيث بلغت 16 مليون دولار وإن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ضعيفة جداً وهذا راجع الى ضعف القدرات المالية للمشتهرين المحليين واعتمادهم في الاستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية، ورصيد الحساب الجاري في سنة 2009 انخفض الى 410 مليون دولار بسبب الأزمة العالمية، وفي سنة 2010 ارتفع الى 12160 مليون دولار، وظل مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض الى (-9435) مليون دولار، وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-18636.7) مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2009 ارتفع الى 3450 مليون دولار، وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 2.411 مليون دولار.

تحليل العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات:-
نلاحظ عن طريق الجدول (10) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغ 1101 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ 936.7 مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1760 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات أيضاً قد ارتفع الى 17730 مليون دولار، وفي سنة 2007 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1367 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يرتفع الى 29550 مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 2276 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات ارتفع الى 36990 مليون دولار، وفي سنة 2009 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 2546 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات قد انخفض الى 3860 مليون دولار، وفي سنة 2010 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات

الأجنبية المباشرة الى 2065 مليون دولار, وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ 1109 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات ارتفع الى 15580 مليون دولار, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة وحقق عجز يبلغ (- 16368.5) مليون دولار. يمكن توضيح تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في صافي ميزان المدفوعات في الحالات الآتية المبينة في الجدول (11)

السنة	حالة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	حالة صافي ميزان المدفوعات	العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر و صافي ميزان المدفوعات	مدى تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات
2005	1101	936.7	---	يزيد من الفائض
2006	1760	17730	---	يزيد من الفائض
2007	1367	29550	---	يزيد من الفائض
2008	2276	36990	---	يزيد من الفائض
2009	2546	3860	---	يزيد من الفائض
2010	2065	15580	---	يزيد من الفائض
2011	2046	20060	---	يزيد من الفائض
2012	1540	12136	---	يزيد من الفائض
2013	1961	76	---	يزيد من الفائض
2014	1525	-5877	BOP > FDI	يخفض من العجز
2015	-690	-27537	---	يزيد من العجز
2016	1589	26030	---	يزيد من الفائض
2017	1232	-21762.5	BOP > FDI	يخفض من العجز
2018	621	-15819.8	BOP > FDI	يخفض من العجز
2019	1351	-16926.9	BOP > FDI	يخفض من العجز
2020	1109	-16368.8	BOP > FDI	يخفض من العجز

جدول (11) تأثير صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميزان المدفوعات

بالاستناد الى جدول (11) نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات في الجزائر قيمته موجبة وصافي

المبحث الثالث

تجربة الصين في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على ميزان

المدفوعات

المطلب الأول:- نظرة عامة عن الاقتصاد الصيني

أولاً:- الاقتصاد الصيني ما قبل الإصلاح والانفتاح

1- المرحلة الأولى (1949- 1952) :-

بعدما نجحت الثورة الصينية وإعلان النظام الاشتراكي بقيادة (ماو تسي تونغ) في واحد تشرين الأول 1949 أصبح على الحكومة الجديدة أن تقوم بتعديل الوضع الاقتصادي الصيني وتربيته ووضعهِ على بداية طرق التنمية, إن الإشكاليات المتعددة التي أوجدتها ظروف الحرب الأهلية السابقة كانت تستدعي معالجة سريعة وحازمة من أجل النهوض بالواقع. (1)

بدأت الصين تتبع الصين سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي منذ عام 1978 على (دينغ شياو بينغ) نهاية عام 1978 للبدء بالإصلاحات الزراعية وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية وتعد هذه المدة إنعاش سريع للاقتصاد الصيني حيث تم من خلالها تحديد المبدأ الرئيس للبناء الاقتصادي في الصين, وهو خلق اقتصاد معافى وتطوير الانتاج من أجل إدخال سياسة مراعاة المصالح العامة والخاصة, والتعاون ما بين المدينة والريف, من أجل تطوير التبادل التجاري بين المناطق الداخلية وما بين الصين والعالم الخارجي. إن ماو تسي تونغ قد أتبع فلسفة اقتصادية جديدة عبر عنها بنظرية (السير على القدمين) تعني الاهتمام من أجل تطوير قطاعي الزراعة والصناعة في وقت واحد, وكذلك إعطاء أهمية كبيرة للصناعات الثقيلة, والتركيز على المشاريع الصناعية الكبرى, وأيضاً إعطاء أهمية بسيطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستعانة بالأساليب الانتاجية المستوردة من الاتحاد السوفيتي فضلاً عن الأساليب الوطنية, وهذه العملية تتم بمجملها تحت إشراف قيادة مركزية واحدة في ظل نظام تخطيط شامل. إن تطوير الصناعة الاشتراكية تعتبر قاعدة مادية للقيام بالتحويلات الاشتراكية في الاقتصاد الوطني كله أي اعتبرت الصناعة الثقيلة هي المحرك لعملية التطوير الاشتراكي المجمل للاقتصاد .

في عام 1949 إن البنية التحتية وقدرات الانتاج كانت مدمرة جزئياً , نتيجة للحرب الأهلية الطويلة التي انتهت بوصول الحزب الشيوعي الصيني للسلطة في ديسمبر 1949, فإن الحكومة الصينية الجديدة قامت بإعادة بناء الاقتصاد الصيني على أسس اشتراكية , وزود الاتحاد السوفيتي

¹ - قتيبة مجد صالح, الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد, 2005, ص5

الصين بنموذج للتنمية ودعم اقتصادي ضخم، وكان الإصلاح الزراعي هو أول القوانين التي أصدرتها الثورة، فقانون 28 يونيو 1950 أعاد توزيع الأراضي على الفلاحين بشكل يضمن سدس هكتار كحد أدنى لكل فرد راشد⁽¹⁾ وإن الإصلاح الزراعي قد جرى بإعادة توزيع ملكية الأرض طبقاً لحجم عائلة الفلاح، و نتيجة العملية كانت هي التوزيع الكامل للأرض بما فيها الأراضي العامة المملوكة تقليدياً على المشاع في القرى، ثم أنشئت التعاونيات التي ضمنت المحافظة على حقوق الملكية للفلاحين، فالتعاونيات التي تأسست عام 1950 وكانت قائمة في حدود القرى الأصلية، أعطت الفلاحين أسهماً في ملكية الأرض.

2- المرحلة الثانية الخطة الخمسية الأولى (1953-1957):-

بدأت الصين في عام 1953 الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) وتوافقت مع نمو سريع للغاية، والقدرة الأكبر من الاستثمارات قد وجه نحو الصناعات الثقيلة (الحديد، الصلب، والصناعات الميكانيكية)، والانتاج الصناعي قد تضاعف 2,3 مرة، وتضاعف إنتاج الفحم مرتين، وثلاث مرات الحديد الزهر، والفولاذ 4 مرات، والدور الأكبر قد كان للمساعدات الاقتصادية والتقنية التي قدمتها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي في تنفيذ تلك الخطة، ويمكن القول إنه بدءاً من عام 1949 وجهت الصين تجارتها الخارجية نحو بلدان الكتلة الشرقية، وفي عام 1957 تاجرت الصين معها بما يزيد عن ثلثي مجمل مبادلاتها الخارجية مع الاتحاد السوفيتي بمفرده ما يزيد عن النصف وقد زود الاتحاد السوفيتي الصين بتجهيزات تمثل نحو نصف نفقاتها خلال سنوات الخطة الخمس.

ومنح الصين بين 1950-1954 قروضاً تغطي نحو خمس مبيعاته الاجمالية للصين، بالإضافة الى المعونة التقنية الكثيفة، ومع نهاية الخطة الخمسية الأولى بدأت فترة طويلة من عدم الاستقرار الاقتصادي الصيني، فبدافع من ما وتسي تونغ دخلت الاهتمامات الإيديولوجية في النقاش والسياسات الاقتصادية المطبقة، وبدءاً من عام 1958 ظهرت السياسات الثورية (القفزة الكبرى الى الأمام خلال السنوات (1958-1961)، ثم فترة الثورة الثقافية (1966-1976) وكان لهما تداعياتهما السلبية على الاقتصاد الصيني⁽²⁾ حيث حدث حالة الزراعة من النمو الصناعي الذي لم يستطيع بدوره امتصاص سوى جزء ضعيف من الأيدي العاملة، وكشف غرس المجمعات الصناعية الكبيرة عن ضعف البنية التحتية ووسائل الاتصالات في الصين، وأظهرت الأفضلية الممنوحة للصناعات الثقيلة عن حجم مشكلة شح رؤوس الاموال وضخامة الأيدي العاملة غير المدربة. ظهرت إثناء وبعد تنفيذ الخطة مشاكل اقتصادية عديدة ومختلفة كان أهمها عدم وجود تناسق بين عمل

¹ - أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص551

² - أحمد فاروق عباس، مصدر سابق، ص552

القطاعات المختلفة, إذا حدثت اختناقات اقتصادية مختلفة قد أظهرت عدم وجود تناسق دقيق بين القطاعات وخاصة ما بين القطاع الصناعي والزراعي .

3- المرحلة الثالثة (القفزة الكبرى الى الامام 1958- 1966):-

3-1- المفهوم والمبادئ والاسباب :- (1)

بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى أصبحت الصين أكثر اندفاعاً باتجاه تنمية اقتصادها الا إن المشاكل السياسية ألقت بظلالها على الواقع الاقتصادي الصيني كما أن طبيعة النظام السياسي في الصين وإيمانه بلا محدودية طاقات الشعب جعلته يقع في أخطاء كبيرة في هذه المرحلة ولمعالجة الامر أتبعته الحكومة الصينية سياسة جديدة سميت بالقفزة الى الامام وقد أستمر العمل بهذه السياسة طيلة المدة (1958- 1966), وهذه السياسة كان مضمونها هو التطور هائل السرعة في الاقتصاد الصيني وبكل فروعه اعتماداً على الموارد البشرية الهائلة المتوفرة وبدون الاهتمام بالتكاليف, الاعتماد على الذات وعدم الاستعانة بأي جهة خارجية. والهدف من هذه السياسة هو زيادة الناتج المحلي الى الضعف خلال سنة واحدة أو على الأكثر سنتين. وقد كانت أهم مبادئ القفزة الكبرى الى الامام واتي وضعها (ماو تسي تونغ) هي كالآتي:-

3-1-1- التطور الشامل, وهذا يعني إن الصين تعمل على تطوير جميع القطاعات الاقتصادية وتكون الأولوية للقطاع الصناعي وبعد ذلك القطاع الزراعي ومن ثم بقية القطاعات الأخرى.

3-1-2- حشد الجماهير, وهذا يعني التركيز على قوة العمل المتوفرة بكثرة كبديل عن ندرة رأس المال.

3-1-3- اللامركزية, وتعني تشجيع الوحدات الادارية وتخفيف السيطرة المركزية في المستويات الدنيا على اتخاذ القرار والمبادرة .

3-2- أسباب فشل القفزة الكبرى الى الامام :-

إن القفزة الكبرى الى الامام لقد فشلت في تحقيق أهدافها , ويعود ذلك الى أسباب كامنة في أهداف القفزة ذاتها فهذه الاهداف لم تكن واقعية , وذلك لأن الصين لم تمتلك الموارد المادية والبشرية والفنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الاهداف. كما إنه يتبع أساليب بعيدة عن الواقع أو المنطق الاقتصادي وعدم اعتماد الموضوعية في القرارات الاقتصادية وعدم اعتماد الموضوعية في القرارات الاقتصادية سبب فشل القفزة الكبرى.

وهنا أيضاً أسباب أخرى خارجة عن إرادة المخططين تمثلت بالعوامل الطبيعية والمناخية السيئة التي رافقت القفزة الكبرى خلال الأعوام (1959-1962) والتي لم يكن للصين الامكانية التكنولوجية أو

¹ - مرياح طه ياسين , غويش العربي , الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية اقتصادية في الدول النامية, المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية, المجلد9, 2018, ص51

العلمية اللازمة للتقليل من أثارها. كما إن قطيعة مع الاتحاد السوفيتي والتي نتج عنها توقف كل أشكال المساعدة كان لها دور في إفشال القفزة الكبرى الى الامام . وقد ظهرت أولى بوادر الفشل في القطاع الزراعي خلال الموسم الزراعي (1959- 1960) حيث انخفض إنتاج الحبوب بشكل كبير جداً لم يسبق له مثيل في تاريخ الصين الحديث.

ثانياً:- التحول في الفكر السياسي والاقتصادي

الصين قد شهدت تحولاً جذرياً خلال المدة 1949- 1960, اذ تم تأميم الصناعة, وتطبيق مبدأ الملكية الجماعية في النشاط الزراعي , وتم العمل طبقاً لأليات الاقتصاد الاشتراكي , ولكن في هذه الفترة حدثت مجاعات شديدة, حيث إن الاقتصاد الصيني فشل في توفير الغذاء للمواطنين. (1) البداية السياسية لنجاح الصين قامت على علاج الآثار السلبية لما عُرف بـ "الثورة الثقافية", التي بدأت عام 1966 وقد استمرت حتى عام 1976, ففي 16 مايو عام 1966, دشّن الزعيم الصيني "ماو تسي تونك" ثورة البروليتاريا الثقافية الكبرى, وحذر من أن من سماهم " ممثلي البورجوازية " قد اخترقوا الحزب الشيوعي, وأنه سوف يعمل على اجتثاثهم, وإنّ الرئيس "ماو" دعا الشباب حتى ينقلبوا على الزعامة الشيوعية في البلاد, وإنّ آلاف الشباب استجاب لدعوته الذين عُرفوا فيما بعد باسم "الحرس الأحمر", وغرقت الصين في الفوضى التي راح ضحيتها مئات الآلاف, وجرى تعذيب الملايين, وتخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي. وبنهاية عام 1968, كانت الثورة الثقافية قد ساقطت الصين الى شفا حرب أهلية. وفي هذه الفترة ساد صراع مرير بين الحرس الأحمر وجيش التحرير, وانتشرت أعمال السلب والنهب, وكانت التعليمات تصدر لكبار ضباط الجيش بتصفية بعض الخصوم, وشن هجمات على المنافسين, وظهرت على يد "ماو" فكرة عبادة الشخص والإفراط في كيل المديح للمسؤولين السياسيين. ونُشر ما عُرف بـ "الكتاب الأحمر الصغير", الذي قد يحتوي على تعاليم "ماو", حتى يحفظه الحرس الأحمر, وسوف يستخدموه في تحركاتهم. وفي محاولة لإنهاء العنف, أمر "ماو تسي تونك" بتسريح الحرس الأحمر في نهاية عام 1968, وأرسل ملايين الشباب والمتقنين أعضاء الحرس الأحمر الى الريف بهدف معين هو تعلم الحياة الزراعية من الفلاحين, بينما كان الغرض هو التخلص منهم, وقد استمرّ التخبط حتى موت "ماو" عام 1976, ولكن كل ذلك توقف عام 1978.

شومبيتر يرى أنّ المنظم الناجح أو القائد هو سلعة النادرة في المجتمع, لأنّ الذين يتمتعون بموهبة وصفات القيادة نادرون, فقليل منهم من يستطيع بنظرته الثاقبة أن يكتشف الطرق والدروب التي قد تؤدي الى الابتكار والتجديد, ومن ثمّ إذا استطاع أحد هؤلاء المجددين أن يكتشف نمطاً إدارياً أو

¹ - صلاح شعير , التخطيط الاستراتيجي في الصين ومستقبل الصراع الاقتصادي العالمي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, الطبعة الأولى , 2020, ص 88- 91

علمياً، فإنَّ الآخرين سوف يقلدوه ويتبعونه. وتلك السمات كانت موجودة لدى الزعيم الصيني "دنج شياو بنج"، الذي قادَ الطريق نحو الإصلاح الاقتصادي بالصين عبر رؤية استطاع أن يقنع بها الشعب، فقد حشد الجميع خلف الهدف التنموي، عبرَ بوابتين: الأولى هي ضبط الأداء السياسي بشفافية تامة، والثانية هي معالجة الخلل الإداري بالدولة، وذلك قبل الانخراط في تصويب مسارات الاقتصاد ككل.

لنتعرف الى دورها في نجاح التخطيط الاستراتيجي للصين، ونوجزها بالآتي:-⁽¹⁾

1- أنماط الحكم الذاتي للأقاليم المحلية:- يوجد في الصين نحو 155 منطقة تتمتع بالحكم الذاتي، وذلك وفقاً لثلاثة أنماط هي:-

1-1- الحكم الذاتي الإقليمي، الذي قد يتخذ من منطقة مأهولة بأقلية قومية واحدة أساساً له، مثل منطقة: التبت، ومنطقة نينغتشا، وولاية يانبيان، وغيرها.

1-2- منطقة ذات تعداد سكاني كبير نسبياً مثل منطقة: شينجتونغ الويغورية الذاتية الحكم، التي تضم 5 ولايات ذاتية الحكم، و6 محافظات ذاتية الحكم للأقاليم المحلية، ومنطقة قوانغشي ذاتي الحكم، والتي تضم 10 محافظات ذاتية الحكم.

1-3- الحكم الذاتي القائم على أقليتين قوميتين فما فوق، مثل: ولاية شيانغشي الذاتية لقوميتي: توجيا، ومياو.

2- هياكل أجهزة الحكم الذاتي:- تشمل أجهزة الحكم الذاتي المحلي: مجلس نواب الشعب، وحكومة المنطقة، على اعتبار إنها أجهزة سلطة الدولة في مناطق الحكم الذاتي، ويتم تمثيل الأقليات في مجلس النواب والحكومة حسب القانون.

3- دور أجهزة الحكم الذاتي:- يتلخص دور هذه الأجهزة في إدارة مناطق الحكم الذاتي داخلياً وفقاً للدستور والقانون، ومن ثم وضع اللوائح، والضوابط، والصلاحيات اللازمة للإدارة.

4- المناطق الإدارية الخاصة:- وهي مناطق صينية احتلتها بريطانيا عام 1840 بعد حرب الأفيون، وهي هونج كونج، وماكاو، ففي عام 1984 وقعت حكومة الصين وبريطانيا بياناً مشتركاً حول وضع الجزيرتين، وفي عام 1997 و1999 عادتا الى السيادة الصينية، وقد قررت الصين إقامة منطقتين إداريتين خاصتين وفقاً للمادة 31 من الدستور.

¹ - صلاح شعير، مصدر سابق، ص90

المطلب الثاني:- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

أولاً:- نظرة عامة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

بعد الصدمة التي عاشتها الحكومة الصينية بالنتائج الفاشلة لتجربتها الاقتصادية من أجل تحديث اقتصادها الذي كان يعاني من مشكلات عديدة ومتراكمة, فضلاً عن اكتشافها لتحقيق العديد من دول جنوب شرق آسيا المجاورة لها انجازات مهمة في مجال التنمية التي تفوق ما حققه اقتصادها, وان الفجوة التكنولوجية قد اتسعت بينها وبين الدول المتقدمة اتساعاً كبيراً, وتشخيص أسباب انخفاض الاداء الاقتصادي لمؤسساتها والمتمثلة بانعدام الحوافز واختفاء روح الإبداع في العمل, وانخفاض مستوى المعيشة بسبب الزيادة المستمرة للسكان وانخفاض إنتاجية الاقتصاد, لذلك ازدادت درجة حاجتها الى ادخال التحسينات في أنظمة التخطيط والحوافز والادارة وتطوير التكنولوجيا المستعملة. نتيجة لذلك لجأت الحكومة الصينية الى اتباع سياسة التدرج في عملية الاصلاح للقطاعات الاقتصادية وعملت بأسلوب المراحل المتتالية, ففي كل مرحلة يتم تجريب أساليب عمل مختلفة ثم قياس النتائج المتحققة قبل تعميم تلك الوسائل على معظم الاقتصاد, هذا يعطي إمكانية التحقق من الوسائل وتطبيقها والوسائل السلبية وتجنبها.⁽¹⁾

عملت الحكومة الصينية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك ضمان حقوق ومصالح الشركات الأجنبية وأرباحها ومنح المستثمرين معاملة تفضيلية عن طريق المزيد من الاجراءات التجريبية والحوافز مع تجنب سياسة الحماية إزاء الاستثمار الأجنبي. فعندما فتحت الصين أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1979, نجحت في احداث تقدم مذهل فيما يتعلق بجذب تلك الاستثمارات عن طريق إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتضمن مصالح وحقوق المستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار فيها, ومن هذه القوانين (قانون المؤسسات المشتركة الصينية -الأجنبية) الذي نصت إحدى موادها " إن نسبة رساميل المستثمرين الاجانب لا تقل عن (25%) على العموم من الرساميل الاجمالية المسجلة رسمياً للمؤسسة المشتركة ولم تحدد الحكومة الصينية ما فوق هذه النسبة .

ثانياً:- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين

نلاحظ من الجدول التالي إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 72406 مليون دولار أي بنسبة 31.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة بلغت 12261 مليون دولار أي بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الاجمالي وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ - محمد ناجي الزبيدي , فاعلة الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد , 2008, ص199-198

والجدول رقم (12) يوضح ذلك بالتفصيل:-

الجدول(12)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الصين للمدة (2005-2020) مليون دولار بالحساب
الجاري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية
2005	228597	72406	31.67	12261	5.36	60145
2006	275213	72715	26.42	0.43	21160	7.69	72.58	51555
2007	355034	83521	23.52	14.86	22469	6.33	6.19	61052
2008	459431	108312	23.58	29.68	52150	11.35	132.10	56162
2009	51017	95000	186.21	-12.29	56530	110.81	8.40	38470
2010	608716	105735	17.37	11.30	68000	11.17	20.29	37735
2011	75515	123985	164.19	17.26	74654	98.86	9.79	49331
2012	853223	121080	14.19	-2.34	87804	10.29	17.61	33276
2013	957041	123911	12.95	2.34	107844	11.27	22.82	16067
2014	104757	128500	122.66	3.70	123120	117.53	14.16	5380
2015	110616	135610	122.60	5.53	127560	115.32	3.61	8050
2016	112333	133700	119.02	-1.41	183100	163.00	43.54	-49400
2017	123104	136315	110.73	1.96	158290	128.58	-13.55	-21975
2018	138948	138305	99.54	1.46	143037	102.94	-9.64	-4732
2019	142799	141225	98.90	2.11	136905	95.87	-4.29	4320
2020	146877	149342	101.68	5.75	132940	90.51	-2.90	16402

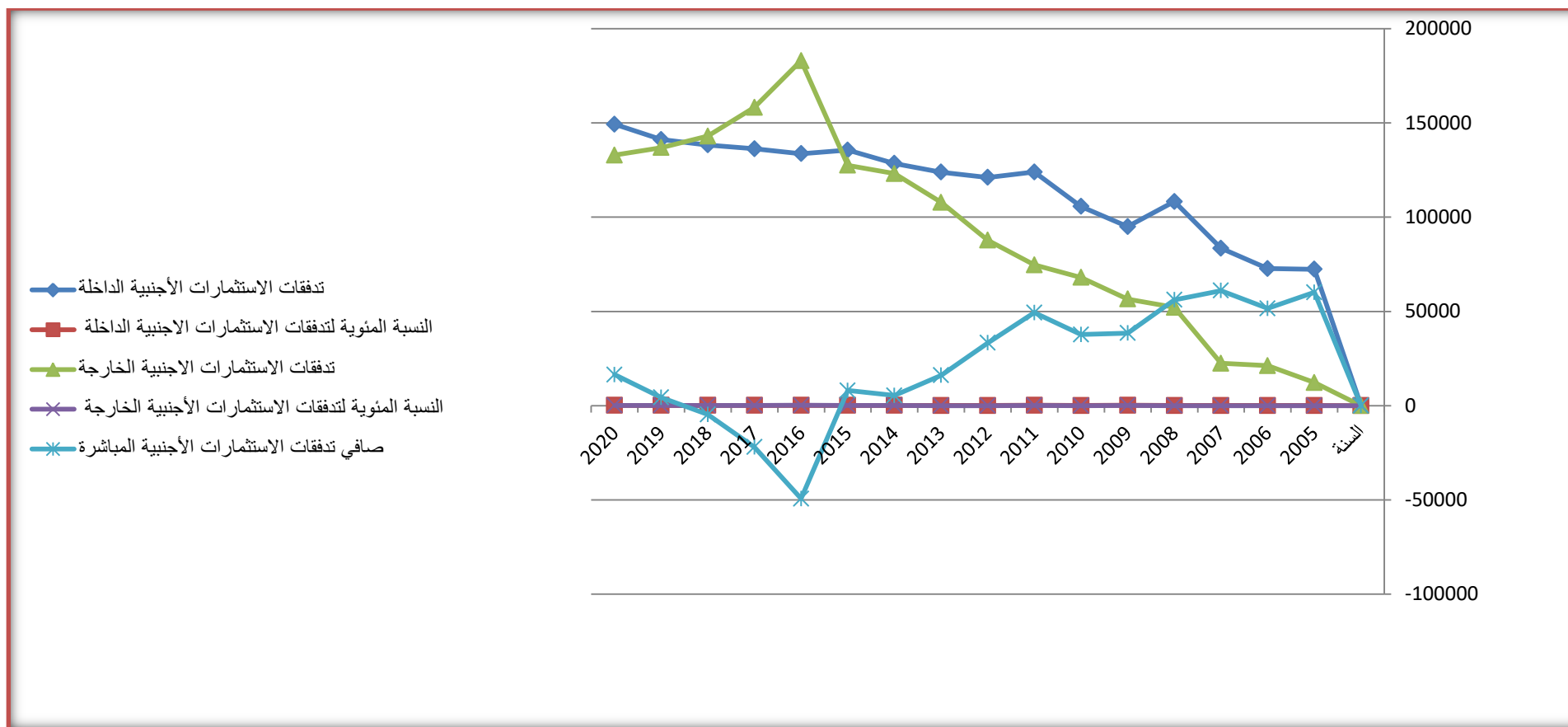
المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على

World Investment Report, 2005,2011,2017,2018,2021

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة

تم احتساب معدل النمو السني من قبل الباحثة وذلك عن طريق القانون التالي:-

$$Gr (Pt-Po)/ Po*100$$



الشكل (12)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للمدة (2005 - 2020)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

1-تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة:-

نلاحظ من الجدول (12) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 72406 مليون دولار أي بنسبة 31.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 72715 مليون دولار أي بنسبة 26.4% من الناتج المحلي الاجمالي , وفي سنة 2007 ارتفعت الى 83521 مليون دولار أي بنسبة 23.5% من الناتج المحلي الاجمالي , وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 108312 مليون دولار أي بنسبة 23.5% من الناتج المحلي الاجمالي , وفي سنة 2009 انخفضت تدفقات استثمارات الأجنبية الداخلة الى 95000 مليون دولار أي بنسبة 186.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفعت مرة اخرى الى 105735 مليون دولار أي بنسبة 17.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 149342 مليون دولار أي بنسبة 101.6% من الناتج المحلي الاجمالي.

2-تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة:-

نلاحظ عن طريق الجدول (12) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة في سنة 2005 بلغت 12261 مليون دولار أي بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفعت الى 21160 مليون دولار أي بنسبة 7.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 22469 مليون دولار أي بنسبة 6.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 52150 مليون دولار أي بنسبة 11.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 56530 مليون دولار أي بنسبة 110.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفعت الى 68000 مليون دولار أي بنسبة 11.1% من الناتج المحلي الاجمالي , وظلت مستمرة في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغت 132940 مليون دولار أي بنسبة 90.5% من الناتج المحلي الاجمالي.

3-صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة :-

نلاحظ من الجدول (12) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغ 60145 مليون دولار, وفي سنة 2006 ارتفع الى 51555 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفع الى 61052 مليون دولار وفي سنة 2008 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 56162 مليون دولار, وفي سنة 2009

انخفض إلى 38470 مليون دولار وفي سنة 2010 انخفض إلى 37735 مليون دولار، وظلّ منخفضاً إلى سنة 2020 حيث بلغ 16402 مليون دولار .

ثالثاً:- سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

يمكن النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره من خلال المبادئ والسياسات الأساسية التي تحكم تدفقاته في البلد والمتمثلة بالآتي:-

1-الأعتماد على (الذات) كعامل رئيس، وكسب العون الأجنبي كعامل مساعد إذ إن الصين دولة اشتراكية مستقلة ذات سيادة تعتمد على تراكمها الداخلي بشكل رئيس في عملية التحديث.

2-التمسك بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة في التعامل مع المستثمرين الأجانب وضرورة حماية الصين ومصالحها سياسياً واقتصادياً من دون أي شرط سياسي مقابل تجنب سياسة الحماية إزاء الاستثمار الأجنبي وتهيأة المناخ الاستثماري وضمان حقوق ومصالح الشركات وأرباحها معاملة تفضيلية من خلال الحوافز.

3-ضرورة تطوير الاقتصاد الوطني عبر حماية الصناعة الصينية وتطويرها وتطوير النظام الاقتصادي الوطني وعدم السماح للبدان الأجنبية السيطرة على المؤسسات الاستراتيجية، مع حماية السوق الداخلية من خلال عدم السماح بإقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في مؤسسات منتجة أو غير منتجة تضر بصحة الشعب.

4-تعد أشكال الملكية ووضع سياسات لتشجيع النمو في مشاريع القطاع غير الحكومي (فردية أو جماعية) القائمة على كثافة العمل والمنتج للتصدير.

تشير الإحصاءات إلى إن للشركات متعددة الجنسيات ال (500) الأكبر في العالم أكثر من (120) استثماراً في مقاطعة شنغهاي، ومن (500) شركة أمريكية هناك (52) شركة تستثمر في الصين (1).

إن الإجراءات الصينية كانت مختلفة فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو قانوني، إلا أن التغيير كان شاملاً من أجل الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص. وإن الصين في البداية قد ركزت على المشاريع المشتركة بصفقتها أكثر أمناً وأكثر فائدة وفي ما يلي توضيح لهذه الإجراءات:-

1-الإطار القانوني الجديد للاستثمارات الأجنبية المباشرة:-

ركزت الصين في بداية مرحلة الإصلاح على الاستثمار المشترك ما بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي، وقد أصدرت قانوناً خاصاً يعمل على تسهيل إقامة هكذا مشاريع ويكون عامل مساعد وجاذب لأقامتها، وقد كانت من أهم فقراته أن حصة المستثمر الأجنبي يجب أن لا تقل عن

¹ - قتيبة مجد صالح، مصدر سابق، ص 117- 119

- (25%) من رأسمال المشروع. ومن بين أهم الفقرات الأخرى التي تضمنها القانون ما يلي:-
- 1-1- المؤسسات المشتركة والتي يزيد عمرها الانتاجي عن (10) سنوات كانت تتمتع بإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة سنتين منذ بدء تحقيقها الأرباح ثم إعفاءها من نصف ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات أخرى.
- 1-2- التركيز على المؤسسات المشتركة والتي تنتج لغرض التصدير الى الخارج , حيث أعقيت من نصف ضريبة الدخل كل المؤسسات المشتركة التي تصدر الى الخارج (70%) أو أكثر من منتجاتها.
- 1-3- تحظى المؤسسات المشتركة التي تقوم بإدخال تكنولوجيا متطورة غير موجودة سابقاً في الصين بإعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات من عمر المشروع.
- 1-4- الأرباح الموزعة على المستثمرين الاجانب يتم اعادة استثمارها في الصين لمدة لا تقل عن خمس سنوات تستعيد (40%) من ضريبة الدخل التي دفعت عنها
- لقد شهدت التشريعات في الصين تطوراً مستمراً من أجل رفع كل أنواع المعوقات ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من أمامها فقد صدرَ في الصين قانون سمية بقانون ال(22) مادة والذي عدَ نقطة تحول في الصين تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة, وتم التركيز على الاستثمارات التصديرية وذات التكنولوجيا العالية اذا تعد هذه الاستثمارات هي المنظمة في عملية الجذب.
- 2- سياسة إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:- (1)
- على أثر بدء سياسة الاصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين, أتبعَت الحكومة الصينية سياسة إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة. والتي عدت بوابة الدخول للاستثمارات الجديدة والابتكارات والتكنولوجيا والخبرات المتطورة الى الصين , حيث يتم اكتشاف كل هذه الاشياء داخل تلك المناطق الخاصة ومن تعميمها على الصين من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع.
- والمناطق الاقتصادية الخاصة هي عبارة من مناطق محدودة جغرافياً وإدارياً, تمتاز بقوانين وتسهيلات خاصة في مختلف المجالات الادارية والمالية والضريبية , تهدف بالدرجة الاساس الى جذب الاستثمارات الأجنبية ولاسيما المباشرة.

¹ - كريمة فرحي, أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين, تركيا, مصر والجزائر, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر , 2013, ص243-245

المطلب الثالث:- واقع ميزان المدفوعات في الصين

أولاً:- نظرة عامة عن ميزان المدفوعات الصين

توسعت الصين في تمويل ميزان المدفوعات للدول, وهو توجه جديد للبنوك الصينية التي كانت تمنح القروض للمشروعات, إن قائمة القروض التي كانت تمدّها البنوك الصينية بقروض تستهدف حل الازمات الناجمة عن الخلل في ميزان المدفوعات, اتسعت بشكل سريع لتضم دولاً في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية, لاسيما بعد الأزمة العالمية التي سببها تفشي جائحة كورونا وما اكبتها من حالات إغلاق وشلل في قطاعات اقتصادية عدة, على رأسها السياحة وقطاعات خدمية وصناعية تأثرت بالخلل في سلاسل التوريد. وكانت البلدان النامية أكثر من عانى لهشاشة بناها الاقتصادية, وانخفاض احتياطياتها النقدية, ما يجعلها أكثر عرضة لهزات عنيفة, وأبرز الأمثلة هو ما حدث في سريلانكا التي كانت تعتمد على حد كبير على قطاع السياحة وسفر العمالة الى الخارج, وعند التراجع الحاد في عوائد هذين المصدرين لم تتمكن من شراء النفط, وذلك لخلو الخزنة العامة من أية احتياطيات نقدية. وهناك أمثلة أخرى, وإن كانت حدثها أقل, تعرضت لها بلدان أخرى سارعت بطلب تمويل عاجل من صندوق النقد الدولي, وقد وافق الصندوق الدولي على البعض منها, وتأخر في طلبات أخرى, لكنه قدم قائمة مطالب تتعلق بإصلاحات رآها ضرورية لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات, وعلى رأسها دائماً خفض الإنفاق الحكومي, بما فيه تقليص عدد الموظفين في الهيكل الإداري, وبيع المشروعات المملوكة للدولة, وإلغاء الدعم للسلع وعلى رأسها الطاقة, وهناك المطالب أخرى قد تتضمنها شروط الصندوق تمس جوهر سياسات الدول المقترضة, منها ما يتعلق بما تسميه حقوق الانسان, أو بيئة الاستثمار, بما يجعل صندوق النقد الدولي موجهاً, أو على الأقل مؤثراً على خيارات وتوجهات الدول المقترضة.⁽¹⁾

ثانياً:- تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصين

نلاحظ من الجدول التالي إن رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 كان يبلغ 132378 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ 4101792 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ 4234170 مليون دولار .
والجدول (13) يوضح ذلك بالتفصيل:-

¹ - مصطفى السعيد, القروض الصينية تفتح أبواب النظام العالمي الجديد, مجلة الشبكة العراقية, 2022, ص1

الجدول (13)

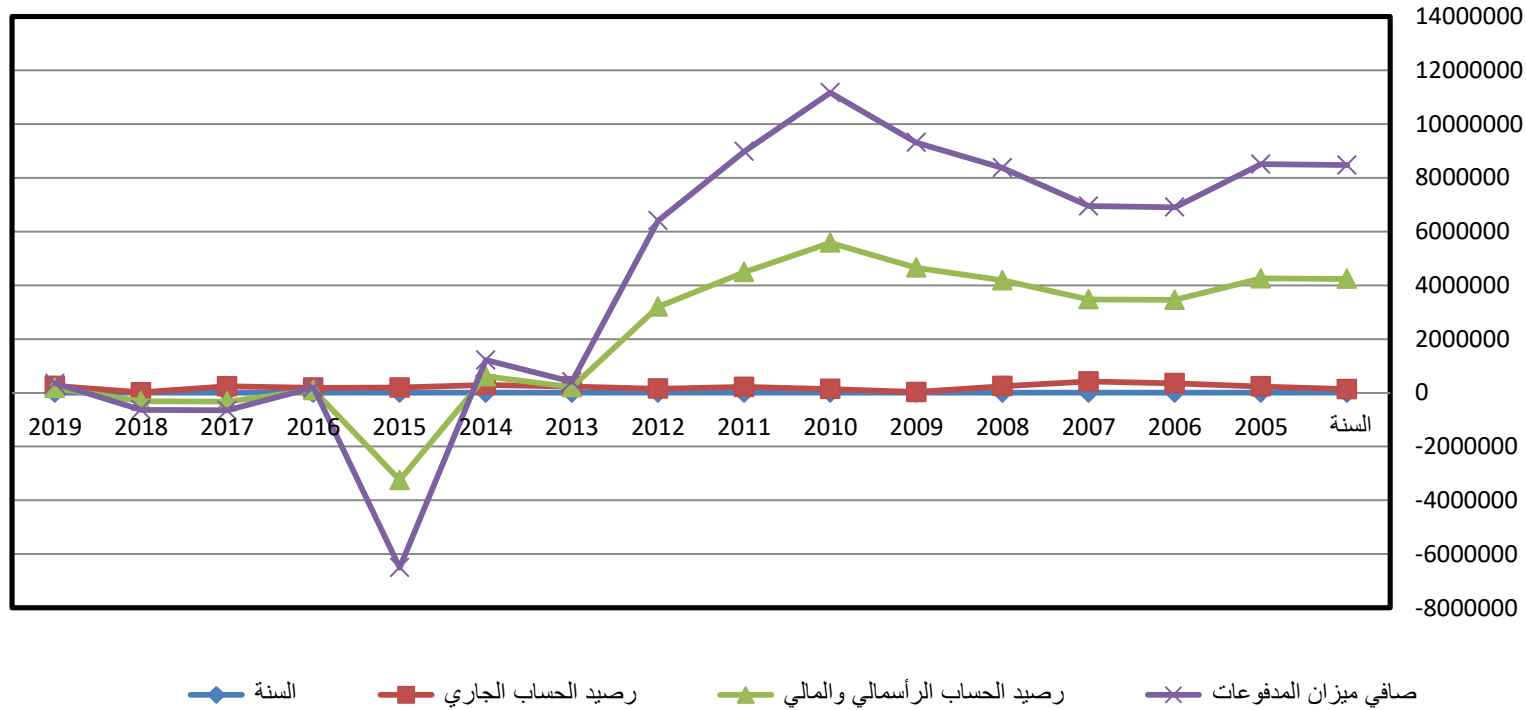
تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصين للمدة (2005- 2020) مليون دولار

السنة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	132378	4101792	4234170
2006	231843	4020114	4251957
2007	353183	3099074	3452257
2008	420569	3051447	3472016
2009	243257	3939300	4182557
2010	23781	4630451	4654232
2011	136097	5446287	5582384
2012	215392	4272276	4487668
2013	148204	3052011	3200215
2014	236047	-32747.92	203299.08
2015	293022	316093.3	609115.3
2016	191337	-3444074	-3252737
2017	188676	-91496.4	97179.6
2018	241309	-568607.6	-327298.6
2019	10291	-327297.9	-317006.9
2020	248836	-75764.6	173071.4

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على

World Bank Open Data [http:// data Al bank al dawli. Org](http://data Al bank al dawli. Org) البيانات المفتوحة للبنك الدولي

تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصين



الشكل (13)

تطور رصيد ميزان المدفوعات في الصين للمدة (2005-2020)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (13)

1-رصيد الحساب الجاري:-

نلاحظ من الجدول (13) والشكل البياني السابق إن رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 132378 مليون دولار ,وفي سنة 2006 ارتفع الى 231843 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفع رصيد الحساب الجاري الى 353183 مليون دولار, وفي سنة 2008 ارتفع الى 420569 مليون دولار وفي سنة 2009 انخفض الى 243257 مليون دولار, وفي سنة 2010 انخفض الى 23781 مليون دولار وظلّ مستمر في الانخفاض الى سنة 2020 حيث بلغ 248836 مليون دولار.

2-رصيد الحساب الرأسمالي والمالي :-

نلاحظ من الجدول (13) والشكل البياني السابق إن رصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2005 بلغ 4101792 مليون دولار, وفي سنة 2006 انخفض الى 4020114 مليون دولار وفي سنة 2007 انخفض الى 3099074 مليون دولار, وفي سنة 2008 انخفض رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى 3051447 مليون دولار, وفي سنة 2009 ارتفع مرة اخرى الى 3939300 مليون دولار, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض في هذه السنة وحقق عجز يبلغ (-32747.92) مليون دولار, وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-) 675764.7 مليون دولار.

3-صافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (13) والشكل البياني السابق إن صافي ميزان المدفوعات في سنة 2005 بلغ 4234170 مليون دولار وفي سنة 2006 ارتفع الى 4251957 مليون دولار, وفي سنة 2007 انخفض الى 3452257 مليون دولار, وفي سنة 2008 ارتفع الى 3472016 مليون دولار وفي سنة 2009 ارتفع الى 4182557 مليون دولار, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2016 حيث انخفض في هذه السنة الى (-3252737) مليون دولار, وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث ارتفع في هذه السنة مرة اخرى الى (173071.4) مليون دولار.

المطلب الرابع:- تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الصين

نلاحظ عن طريق الجدول التالي تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي والعلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات.

الجدول (14)

تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الصين

للمدة (2005-2020) مليون دولار بالحساب الجاري

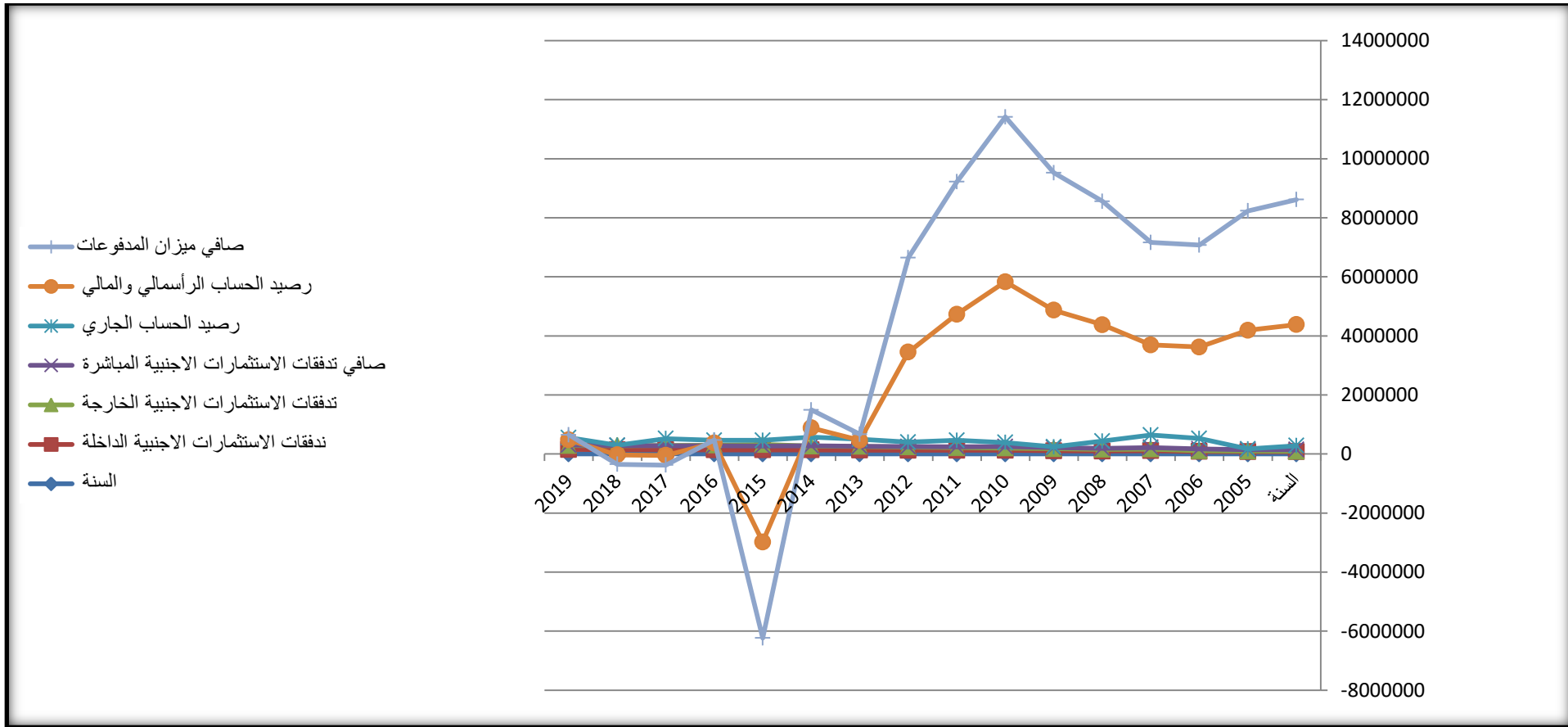
السنة	ندفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	ندفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	72406	12261	60145	132378	4101792	4234170
2006	72715	21160	51555	23184	4020114	4043298
2007	83521	22469	61052	353183	3099074	3452257
2008	108312	52150	56162	420569	3051447	3472016
2009	95000	56530	38470	243257	3939300	4182557
2010	105735	68000	37735	23781	4630451	4654232
2011	123985	74654	49331	136097	5446287	5582384
2012	121080	87804	33276	215392	4272276	4487668
2013	123911	107844	16067	148204	3052011	3200215
2014	128500	123120	5380	236047	-32747.92	203299.08
2015	135610	127560	8050	293022	316093.3	609115.3
2016	133700	183100	-49400	191337	-3444074	-3252737
2017	136315	158290	-21975	188676	-91496.4	97179.6
2018	138305	143037	-4732	241309	-568607.6	-327298.6
2019	141225	136905	4320	10291	-327297.9	-317006.9
2020	149342	132940	16402	248836	-75764.6	173071.4

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على

World Bank Open Data [https:// dataAl bank al dawli . org](https://dataAl bank al dawli . org) البيانات المفتوحة للبنك الدولي

World Investment Report, 2005, 2017,2018,2021

تم احتساب صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الباحثة



الشكل (14)

تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الصين للمدة (2005-2020)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14)

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نلاحظ من الجدول (14) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 72406 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري بلغ 132378 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي كان يبلغ 4101792 مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 72715 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري قد انخفض الى 23184 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 4020114 مليون دولار، وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ارتفعت الى 83521 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع مرة اخرى الى 353183 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 3099074 مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 108312 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري قد ارتفع الى 420569 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 3051447 مليون دولار وفي سنة 2009 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 95000 مليون دولار ولكن ارتفعت، في سنة 2010 الى 105735 مليون دولار وظلت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 149342 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري في سنة 2009 انخفض الى 243257 مليون دولار، وظل منخفض الى سنة 2020 حيث بلغ 248836 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع الى 3939300 مليون دولار، وظل مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض في هذه السنة الى (-32747.92) مليون دولار، وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-75764.6) مليون دولار.

تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نلاحظ من الجدول (14) والشكل البياني اعلاه إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة في سنة 2005 كانت تبلغ 12261 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري كان يبلغ 132378 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي كان يبلغ 4101792 مليون دولار، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 21160 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري انخفض الى 23184 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 4020114 مليون دولار، وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة 22469 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 353183 مليون

دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى 3099074 مليون دولار, وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 52150 مليون دولار, وظلت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 132940 مليون دولار, ورصيد الحساب الجاري في 2008 ارتفع الى 420569 مليون دولار وركن في سنة 2009 انخفض الى 243257 مليون دولار وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ 248836 مليون دولار, ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2008 ارتفع الى 3939300 مليون دولار, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض في هذه السنة الى (-32747.92) مليون دولار, وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-75764.6) مليون دولار.

تحليل العلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (14) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغ 60145 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ 4234170 مليون دولار, وفي سنة 2006 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 51555 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات انخفض أيضاً الى 4043298 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 61052 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات انخفض الى 3452257 مليون دولار, وفي سنة 2008 صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفض الى 56162 مليون دولار وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ 16402 مليون دولار, وصافي ميزان المدفوعات في سنة 2008 ارتفع الى 3472016 مليون دولار وظلّ مرتفعاً الى سنة 2016 حيث انخفض في هذه السنة الى (-3252737) مليون دولار, وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ 173071.4 مليون دولار.

على ما سبق ذكره يمكن حصر تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في صافي ميزان المدفوعات في الحالات الآتية المبينة في الجدول (15)

السنة	حالة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	حالة صافي ميزان المدفوعات	العلاقة بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر و صافي ميزان المدفوعات	مدى تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات
2005	60140	4234170	---	يزيد من الفائض
2006	51555	4043298	---	يزيد من الفائض
2007	61062	3452257	---	يزيد من الفائض
2008	56162	3472016	---	يزيد من الفائض
2009	38470	4182557	---	يزيد من الفائض
2010	37735	4654232	---	يزيد من الفائض
2011	49331	5582384	---	يزيد من الفائض
2012	33276	4487668	---	يزيد من الفائض
2013	16067	3200215	---	يزيد من الفائض
2014	5380	203299.08	---	يزيد من الفائض
2015	8050	609115.3	---	يزيد من الفائض
2016	-49400	3252737-	---	يزيد من العجز
2017	-21975	97179.6	BOP > FDI	يخفض من الفائض
2018	-4732	327298.6	BOP = FDI	يخفض من الفائض
2019	4320	317006.9	---	يزيد من الفائض
2020	16402	173071.4	---	يزيد من الفائض

جدول (15) تأثير صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ميزان المدفوعات

بالاستناد الى جدول (15) نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات الصيني في سنة 2005 قيمته موجبة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر قيمته موجبة فأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فائض ميزان المدفوعات وفي سنة 2006 نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات الصيني قيمته موجبة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر قيمته موجبة فأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فائض ميزان

الفصل الثالث

واقع العلاقة ما بين الاستثمار
الأجنبي المباشر وميزان
المدفوعات في العراق وامكانية
الاستفادة من التجارب الدولية

التمهيد:-

ترتكز الأولويات في الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف اصلاح الاقتصاد العراقي إذ تخلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية ,وتدمير البنى التحتية ,واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة ,وتفاوت كبير في توزيع الدخل. إن حاجتنا للاستثمار الأجنبي المباشر تنسجم والتحويلات الاقتصادية الشاملة التي حصلت بعد سقوط النظام السابق في (9 نيسان عام 2003), والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطور ميزان المدفوعات العراقي والتطور في الحياة الاقتصادية التي كانت تعاني من الشلل التام في ظل الأثار التي نجمت عن تداعيات الانهيار الاقتصادي التام بعد عام (2003) . ومن هنا تظهر الحاجة الى الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الحصول على الموارد المالية والخبرات والتقنيات المتطورة سواء في الإدارة أو الانتاج, وضمن هذا التوجه سيتناول الفصل ثلاث مباحث , المبحث الأول يتناول نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد العراقي أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق, فيما يتناول المبحث الثالث تحليل العلاقة ما بينَ الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية.

المبحث الأول

نظرة عامة عن طبيعة الاقتصاد العراقي

المطلب الأول:- واقع الاقتصاد العراقي

أولاً:- نبذة تاريخية عن الاقتصاد العراقي

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب, حيث إن الإيرادات النفطية تشكل فيه المصدر الأساسي للدخل فضلاً عن إنه يعاني من التضخم الاقتصادي العالي وارتفاع البطالة ومديونية خارجية عالية والاختلالات الهيكلية في بنيته الاقتصادية التي تنعكس على مؤشرات الأداء الاقتصادي طيلة العقود السابقة, وعلى الرغم إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة إلا إن السياسات الاقتصادية كانت سبباً في هيمنة القطاع النفطي على ناتج المحلي الاجمالي وقد كان التركيز على القطاع العام الذي يعد المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي إما بالنسبة للقطاع الخاص فقد كان مرتفع الذي أتاحت له الفرصة الأخيرة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة وبسبب انخفاض الكفاءة الاقتصادية في معظم الإدارات القطاع العام فهذا أدى الى تخلف قطاعات الانتاج⁽¹⁾ وعندما ننظر لواقع الاقتصاد العراقي نظرة تاريخية سنجد أنه منذ السنوات الأولى بعد اكتشاف النفط والعمل على إنتاجه بكميات تجارية فإن الأطراف الفاعلة بدأت تنظر اليه على أنه مصدر القوة الاقتصادية في الاقتصاد ومع مرور الزمن فقد اعتمد على الإيرادات المتحصل عليها من إنتاجه, وحتى مطلع الخمسينات من القرن الماضي فهذا الاتجاه كان بطيئاً جداً إلا إنه بدأ يتسارع مع الحكومة العراقية التي نجحت بتعديل اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية النفطية التي تعمل في قطاع النفط العراقي, وبعدها صار النفط المصدر الرئيسي للثروة التي ازدادت ضخامته يوماً بعد يوم مع ارتفاع أسعاره وتزايد اعتماد الآلة الاقتصادية عليه في إدامة حركتها بالرغم من إن الاقتصاد العراقي يعتبر من الاقتصادات المتنوعة لأنه يمتلك الموارد الطبيعية والزراعية والبشرية المهمة, إلا إنه بقي يعاني من الاختلالات في التوازن الهيكلي لما تساهم به قطاعاته المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي. إلا إن القطاع الاستخراجي بدأ يسيطر على الجزء الأكبر من الناتج القومي. وإن العوائد النفطية شكلت القسم الأعظم من حصيلة العراق من العملات الأجنبية بسبب انخفاض وتواضع معدلات نمو القطاعات الأخرى. وضعف صادراتها والقطاع العام كان هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في حين إن القطاع الخاص كان دوره محدوداً, ولم يعطي له الفرصة من أجل تنفيذ الاستثمارات الكبيرة. وكان للسياسات الاقتصادية الخاطئة في

¹ - شيماء شاكر عبدالله, السياسات التجارية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء, 2021, ص48

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

استثمار العوائد النفطية واحتكار تلك السياسات الاستثمارية من قبل القطاع العام حال دون الاستفادة من الموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي. وذلك زاد من المشكلة وهو عدم القدرة على جذب الاستثمار العربي. إما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد كان ينظر إليه بمثابة مصادرة القرار الاقتصادي لصالح المستثمر الخارجي. لهذا السبب لم تكن هناك أي سياسات للتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتساءل الكثير اليوم عن قدرات الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية بعد التغييرات السياسية التي حصلت بعد الاحتلال عام 2003 وتغير نظامه السياسي.⁽¹⁾

وقد أدى الاعتماد على النفط الى اختلالات في الاقتصاد العراقي, التي عانى منها عقود طويلة والتي تمثلت في إدارة الاقتصاد الوطني, والانفاق الحكومي, والهيكل الانتاجي, والاعتماد على الخارج, نتيجة ارتباطه بالأسواق العالمية وتقلباتها. ومن أجل سعيها لتصحيح الاختلالات الهيكلية فإن الحكومة العراقية قامت بإعداد خطة التنمية القومية الخمسية, والهدف منها هو تقليل الاعتماد على إنتاج النفط والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي والصناعات الثقيلة لصناعة وسائل الانتاج وتطوير الصناعات التصديرية المعتمدة على الموارد المحلية لإيجاد مصدر جديد للدخل القومي. وعندما اندلعت الحرب العراقية – الايرانية عام 1980- 1988 أدى ذلك الى تأخير تنفيذ هذا المخطط والاستعاضة عنها بمناهج استثمارية سنوية بقرار من السلطة السياسية آنذاك نتيجة انخفاض العوائد النفطية التي كان يعول عليها في تنفيذ هذا المخطط, وتوجيه الجزء الأكبر منها الى المجهود الحربي. وفي اثناء الحرب العراقية – الايرانية فالحكومة تبنت ما يسمى بسياسة الحرب والبناء في آن واحد, مما تتطلب توسيع الانفاق الحكومي العسكري والمدني في الوقت الذي بدأت الموارد النفطية بالانخفاض وبعد استنفاد الاحتياطي النقدي بدأت الحكومة بالاقتراض الداخلي والخارجي على مستويات عالية.⁽²⁾

اضطرت الحكومة في حينها في أواخر سنوات الحرب الى تبني برنامجاً للتحرير الاقتصادي من أجل أن تخرج من مشكلاته, وقد تبع ذلك إجراءات تقشفية وتخفيض مستوى الانفاق العام, وترشيح الجهاز الإداري, كما إن هذا البرنامج يتضمن بيع المزارع الحكومية وعدد منشآت القطاع العام الصناعي الى القطاع الخاص وقد أهتم بتوفير المنافسة في النشاط المصرفي من أجل تحرير أسعار السلع الزراعية والعديد من أسعار السلع الصناعية والبحث عن سوق الأوراق المالية وتقديم الحوافز لنشاطات القطاع الخاص, وتشجيع الاستثمار الأجنبي, وكان من

¹ - أحمد عمر الراوي, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, الطبعة الأولى, 2013, ص246

² - Ibtihal Mohammed Ridha, The Reality Of Iraqi Economy After The 2003, Instructor in Agriculture College, P212- 214

نتيجة هذه السياسة هو انخفاض نسبة التدخل الحكومي الـى (54%) في عام 1992 حتى وصلت الـى (18%) في عام 1997.⁽¹⁾

ثانياً:- أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على الإيرادات المتأتية من المورد النفطي في تغطية إنفاقه العام, وهذه الميزة ربما جعلت من العراق هدفاً لمطامع الدول الكبرى للتحكم بهذا المورد, فزجت به بحرب مع ايران استمرت لثمان سنوات وحصار اقتصادي تم فيه سلب ثروته النفطية عبر مذكرة التفاهم 1996, ثم تغير سياسياً في 2003 استولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات الاقتصاد العراقي وسادت الفوضى السياسية التي نتج عنها انعدام الاستقرار الاقتصادي وبرزت مشاكل اقتصادية أصبحت تمثل تحديات حقيقية تواجه عملية البناء الاقتصادي, ويمكن اجمال أهم هذه التحديات بالآتي:-⁽²⁾

1- تحدي التضخم:-

لم يكن التضخم ظاهرة جديدة على الاقتصاد, وإنما هو نتيجة تراكمات لمرحلة سابقة وسياسات اقتصادية خاطئة وقرارات سياسية لم تحسب بشكل عقلائي, فالعراق خرج من حرب الثمانينات بإضرار مادية في مجمل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليدخل في دوامة الحصار الاقتصادي وفقدانه لبنيته الاقتصادية والصناعية والعسكرية مع تراجع كبير في مستويات المعيشة وتوقف صادراته النفطية التي يعتمد عليها في تغطية الانفاق العام, واستمرت معاناة الاقتصاد بعد التغيير السياسي 2003 وعبر الحكومات المتوالية التي واجهت تحديات عديدة ساهمت في تزايد ظاهرة التضخم من أبرزها :-

1-1- التدهور في الوضع الأمني واتساع التخريب للبنى التحتية .

1-2- تزايد حالات الفساد بشقيه المالي والإداري في كافة مرافق الدولة.

1-3- توصيات نادي باريس بشأن رفع الدعم عن السلع المدعومة مما رفع من أسعار السلع الأساسية في مقدمتها المشتقات النفطية والسلع التموينية.

1-4- الاعتماد على الاستيرادات الخارجية بسبب توقف الكثير من الصناعات المحلية.

2- تحديات الفساد :-

تعود ظاهرة الفساد في العراق الـى مرحلة ما قبل التغيير السياسي 2003, ولكنها تفشت بشكل كبير بعد ذلك وخصوصاً الفساد المالي والإداري التي تمثل بوضع أشخاص لا يمتلكون الخبرة أم القدرة والمؤهلات العلمية بمواقع قيادية في الجهاز الحكومي (التنفيذ والتشريعي) مما نجم عن

¹ - مجد عبد صالح , الاقتصاد العراقي بين الواقع والتحديات المرحلة الراهنة , كلية اقتصاديات الاعمال- جامعة النهرين, ص2
² - مجد عبد صالح , مصدر سابق, ص15- 25

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

فشل في الاداء الحكومي من تحقيق نتائج موازية للمقدرات البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفاتها, كذلك ظهر الفساد السياسي الذي يعتبر الحاضنة لكل أنواع الفساد فهو يوفر لمرتكبي حالات الفساد الحماية من الإجراءات القانونية وبما يسمى بشرعنة الفساد الذي يكبل يد القضاء ويفوض استقلاله ليكون فيما بعد أحد ضحايا الفساد.

ثالثاً:- إصلاح اقتصاد العراق وتحدياته

يمثل عام 2007 نقطة تحول مهمة في الاقتصاد العراقي عبر التحولات والاتجاهات الجديدة, إضافة الى العلاقة بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد العراقي, علماً كان يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات مثل الريعية والأحادية, بداية الأمر كان على إعادة اعمار العراق , والتخفيف من الديون الخارجية والتحول نحو اقتصاد السوق اعتماداً على اسلوب العلاج بالصدمة وعودة تصدير النفط بلا شروط, ورفع الحصار الاقتصادي, ونظراً لتوقف الانتاج المحلي وتزايد الطلب زادت نسبة الاستيراد الى (66%) في عام 2004 مقارنة بعام 2002. وعلى الرغم من كل المحاولات الجادة من قبل الحكومة بعملية الاصلاح الاقتصادي, الا إنه هناك مجموعة من التحديات التي اعاقت عملية الاصلاح الاقتصادي ومنها:-⁽¹⁾

- 1- ضخامة الديون الخارجية :- إن الديون الخارجية للعراق قد تفاقمت , إذ وصلت في عام 2003 الى أكثر من (140) مائة وأربعون مليار دولار منها (40) مليار دولار الى بلدان الأعضاء في نادي باريس و(20) مليار دولار لغير الأعضاء و (20) مليار دولار للقطاع الخاص و(20) مليار دولار للخليج.
- 2- انخفاض مستوى المعيشة ومشكلة الفقر بلغت نسبة الفقر في العراق لغاية عام 2003 نحو (50%) من عدد السكان.
- 3- ضعف القطاع الزراعي, فالإنتاج الزراعي كان ضعيف جداً, حيث وصل الى (20%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2002, والعراق يستورد نحو (80%) من المواد الغذائية .

رابعاً:- دوافع ومبررات إصلاح اقتصاد العراق

تركت السياسات الخاطئة والاضطرابات الداخلية والحروب والحصار الاقتصادي وسوء إدارة الاقتصاد الوطني الذي فرضها النظام السابق خلال العقود الثلاثة الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة التي تؤكد إن النهوض الاقتصادي للعراق لا يتم الا عن طريق الاصلاح الاقتصادي الذي يقوم بمعالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد, من المؤكد بأن سياسات الوضع الاقتصادي للبلد, والذي يستهدف معالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد, وإن

¹ - سهير شلال فرحان اللهيبي, أثر السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد- جامعة النيلين, 2018, ص 197- 198

الفصل الثالث ... واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

سياسات الإصلاح قد تستجيب لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن صياغتها في عدد من الدوافع الرئيسية :-⁽¹⁾

1- الاختلال في الهيكل الانتاجي للاقتصاد :-

إن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الخام حيث إن هذا القطاع يشكل نسبة لا تقل من (50%) من الناتج المحلي الاجمالي في الظروف الاعتيادية وهذه المساهمة قد انخفضت بالطبع خلال مدة الحصار باستثناء المدة اللاحقة لعام 1997 عندما بدأ العمل بمذكرة التفاهم المسماة (النفط مقابل الغذاء والدواء) واستناداً الى إن طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد تتوقف على حجم الناتج المحلي ونموه وتوزيعاته القطاعية فإن تدهور حجم الناتج المحلي الاجمالي داخل العراق عكس مدى سوء الاداء الاقتصادي حيث إن هذا الحجم لم يشهد نمواً حقيقياً الا في العقد الثاني من السبعينات.

2- الاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني:-

هذا النمط من الاختلالات يتمثل بعدم ثبات الإطار المؤسسي الذي من خلاله يمكن للإدارة الاقتصاد الوطني أن تقوم بتوجيه الموارد البشرية والطبيعية الى الاستخدامات ذات النفع الاجتماعي وبشكل كفوء بالإضافة الى ذلك إن الرأي غير مستقر حول الحدود الفاصلة بين الأنشطة الاقتصادية التي تكون تحت مظلة القطاع العام وتلك التي تقع تحت مظلة القطاع الخاص وغياب أدوات التنسيق بين هذه الأنشطة من ناحية وتحيز الحكومة للقطاع العام كما لو كان القطاع الخاص لا يمت بصلة الى الدولة.

المطلب الثاني:- القطاعات الاقتصادية في العراق

أولاً:- تطور القطاعات الاقتصادية في العراق

نلاحظ من الجدول التالي إن قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغت عائداته 2940 مليون دولار وقطاع الصناعات الاستخراجية. بلغت 25900 مليون دولار وقطاع الصناعات التحويلية كان يبلغ 597 مليون دولار وقطاع التشييد كان يبلغ 412 مليون دولار وقطاع الكهرباء كان يبلغ 202 مليون دولار وقطاع التجارة كان يبلغ 2577 مليون دولار وقطاع النقل كان يبلغ 3062 مليون دولار وقطاع التمويل كان يبلغ 267 مليون دولار والقطاعات الاخرى كانت تبلغ 5159 مليون دولار .

والجدول (16) يوضح ذلك بالتفصيل :-

¹ - إحسان جبر عاشور, مصدر سابق, ص100- 161

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

الجدول (16)

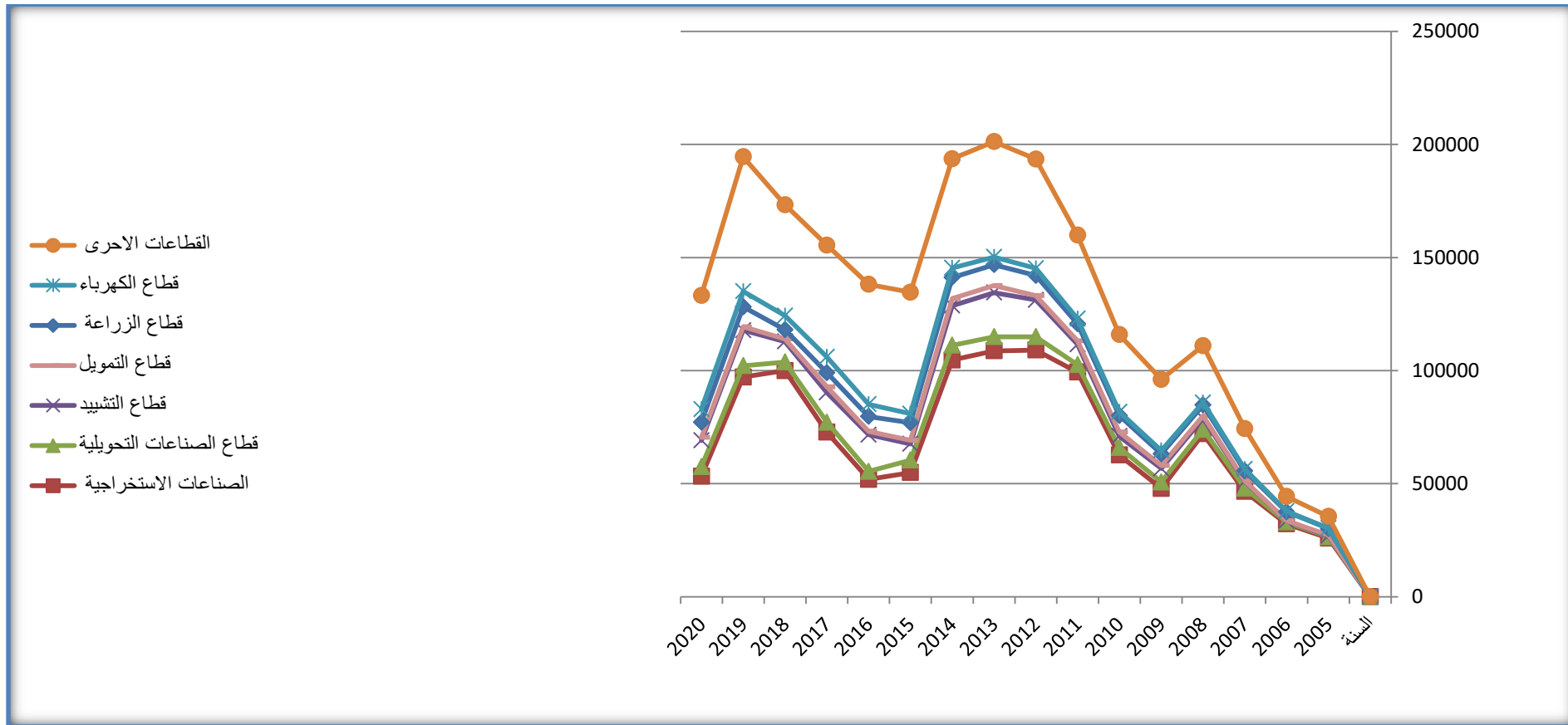
تطور القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2005-2020) مليون دولار بالحساب الجاري

السنة	الناتج المحلي الاجملي بأسعار السوق الجارية	قطاع الزراعة	النسبة المئوية قطاع الزراعة %	قطاع الصناعات الاستخراجية	النسبة المئوية قطاع الصناعات الاستخراجية %	قطاع الصناعات التحويلية	النسبة المئوية قطاع الصناعات التحويلية %	قطاع التشييد	النسبة المئوية قطاع التشييد %	قطاع الكهرباء	النسبة المئوية قطاع الكهرباء %	قطاع التمويل	النسبة المئوية قطاع التمويل %	القطاعات الآخري	النسبة المئوية القطاعات الآخري
2005	31719	2940	9.27	25900	81.7	597	1.88	412	1.30	202	0.64	267	0.84	5159.00	16.26
2006	54475	3911	7.18	32189	59.1	824	1.51	532	0.98	280	0.51	82	0.15	6480.00	11.90
2007	74235	4346	5.85	46535	62.7	1449	1.95	3046	4.10	829	1.12	202	0.27	17950.00	24.18
2008	107672	4740	4.40	72029	66.9	1933	1.80	4953	4.60	1085	1.01	1107	1.03	25159.00	23.37
2009	94291	5184	5.50	47890	50.8	2848	3.02	5973	6.33	1425	1.51	1306	1.39	31449.00	33.35
2010	110129	7294	6.62	62643	56.9	3300	3.00	5063	4.60	1668	1.51	1781	1.62	34175.00	31.03
2011	153032	7529	4.92	99303	64.9	3316	2.17	8963	5.86	2283	1.49	1568	1.02	36905.00	24.12
2012	185945	8922	4.80	109089	58.7	5847	3.14	16281	8.76	3167	1.70	1910	1.03	48342.00	26.00
2013	207124	9213	4.45	108705	52.5	6250	3.02	19501	9.42	3423	1.65	3152	1.52	50994.00	24.62
2014	192772	9350	4.85	104687	54.3	6525	3.38	17497	9.08	4221	2.19	3122	1.62	48265.00	25.04
2015	153990	7750	5.03	54882	35.6	5519	3.58	7180	4.66	3991	2.59	1581	1.03	53756.00	34.91
2016	158050	6626	4.19	51914	32.8	3484	2.20	16219	10.26	5359	3.39	1467	0.93	53015.00	33.54
2017	175683	6268	3.57	72736	41.4	4448	2.53	13091	7.45	6994	3.98	2499	1.42	49412.00	28.13
2018	199134	4143	2.08	99995	50.2	3815	1.92	9040	4.54	6226	3.13	1097	0.55	48992.00	24.60
2019	205230	8808	4.29	97150	47.3	4994	2.43	15716	7.66	6849	3.34	1523	0.74	59509.00	29.00
2020	154592	6734	4.36	53230	34.4	4263	2.76	11609	7.51	5716	3.70	1353	0.88	50338.00	32.56

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة



الشكل (16)

تطور القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2005- 2020)

المصدر :- خلال اعتاد الباحث على بيانات الجدول رقم (16)

1-قطاع الزراعة :-

نلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع الزراعة في سنة 2005 بلغ 2940 مليون دولار أي بنسبة 9.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 3911 مليون دولار أي بنسبة 7.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع قطاع الزراعة الى 4346 مليون دولار أي بنسبة 5.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع الى 4740 مليون دولار أي بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع قطاع الزراعة الى 5184 مليون دولار أي بنسبة 5.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 6734 مليون دولار أي بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الاجمالي.

2- قطاع الصناعات الاستخراجية :-

نلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع الصناعات الاستخراجية في سنة 2005 بلغ 25900 مليون دولار أي بنسبة 81.7%, وفي سنة 2006 ارتفع قطاع الصناعات الاستخراجية الى 32189 مليون دولار أي بنسبة 59.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 46535 مليون دولار أي بنسبة 62.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع الى 72029 مليون دولار أي بنسبة 66.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 انخفض الى 47890 مليون دولار أي بنسبة 50.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفع قطاع الصناعات الاستخراجية مرة اخرى الى 62643 مليون دولار أي بنسبة 56.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض مرة اخرى الى 53230 مليون دولار أي بنسبة 34.4% من الناتج المحلي الاجمالي.

3- قطاع الصناعات التحويلية:-

نلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع الصناعات التحويلية في سنة 2005 بلغ 597 مليون دولار أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 824 مليون دولار أي بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 1449 مليون دولار أي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع الصناعات التحويلية الى 1933 مليون دولار أي بنسبة 1.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع الى 2848 مليون دولار أي بنسبة 3.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2010 ارتفع قطاع الصناعات التحويلية الى 3300 مليون دولار أي بنسبة 3.0% من الناتج المحلي الاجمالي وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ

4263 مليون دولار أي بنسبة 2.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

4- قطاع التشييد:-

نُلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع التشييد في سنة 2005 بلغ 412 مليون دولار أي بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع الى 532 مليون دولار أي بنسبة 0.9% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع قطاع التشييد الى 3046 مليون دولار أي بنسبة 4.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع الى 4953 مليون دولار أي بنسبة 4.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع قطاع التشييد الى 5973 مليون دولار أي بنسبة 6.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 11609 مليون دولار أي بنسبة 7.5% من الناتج المحلي الاجمالي .

5-قطاع الكهرباء:-

نُلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع الكهرباء في سنة 2005 بلغ 202 مليون دولار أي بنسبة 0.6% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفع قطاع الكهرباء الى 280 مليون دولار أي بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع الى 829 مليون دولار أي بنسبة 1.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع الكهرباء الى 1085 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع قطاع الكهرباء الى 1425 مليون دولار أي بنسبة 1.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مستمراً في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغ 5716 مليون دولار أي بنسبة 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي.

6- قطاع التمويل:-

نُلاحظ عن طريق الجدول (16) والشكل البياني السابق إن قطاع التمويل في سنة 2005 بلغت 267 مليون دولار أي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 انخفض قطاع التمويل الى 82 مليون دولار أي بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 ارتفع مرة اخرى الى 202 مليون دولار أي بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفع قطاع التمويل الى 1107 مليون دولار أي بنسبة 1.0% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفع قطاع التمويل الى 1306 مليون دولار أي بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ 1353 مليون دولار أي بنسبة 0.8% من الناتج المحلي الاجمالي .

7- القطاعات الاخرى:-

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

تُلاحظ من الجدول (16) والشكل البياني السابق إن القطاعات الأخرى في سنة 2005 بلغت 5159 مليون دولار أي بنسبة 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2006 ارتفعت إلى 6480 مليون دولار أي بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2007 ارتفعت القطاعات الأخرى إلى 17950 مليون دولار أي بنسبة 24.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2008 ارتفعت القطاعات الأخرى إلى 25159 مليون دولار أي بنسبة 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي سنة 2009 ارتفعت إلى 31449 مليون دولار أي بنسبة 33.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وظلت مرتفعاً إلى سنة 2020 حيث بلغت 50338 مليون دولار أي بنسبة 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق

المطلب الأول:- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

أولاً:- نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

سوف نتطرق الى تاريخ الاستثمار منذ أن تأسست الدولة العراقية وأهم ما يميز المرحلة (1920-1950) وهو التخلف الاقتصادي، فأول خطة خمسية (1931-1935)، وصدرت بموجب رقم 79 لسنة 1931. وبعد ذلك الخطة الخمسية الثانية التي كانت من سنة (1934-1938) وهكذا حتى سنة 1950 بروز طموح نحو التنمية ففي عام 1950 صدرَ قانون مجلس الأعمار رقم 23 لسنة 1950. وبموجب هذا القانون تم إنشاء قانون مجلس الأعمار فإن العراق قد استعانَ بالشركات الأجنبية من أجل تنفيذ المشاريع التنموية وذلك عن طريق إبرام العقود المباشرة معها. وقد اعتمدت دراسات مجلس الأعمار اسلوباً معيناً وهو تكليف عدد من الشركات الاستثمارية والخبراء العالميين لأعداد دراسات من أجل مراجعة الوضع الاقتصادي الرهن للعراق بكل قطاعاته⁽¹⁾. وبعد ثورة تموز 1958 برزَ اسلوب التخطيط الاقتصادي لأغراض التنمية بشكل متكامل وجدي وهناك كانت محاولات أولية في مجال الأعمال والتنمية التي بدأت منذ بداية الخمسينيات وقد بدأ مجلس الأعمار خطتهُ التنموية بإصدار (برامج الأعمار).

وفي الستينات تم إصدار الخطط الاقتصادية الاستثمارية وبعدَ تموز 1968 بدأ النظام بإصدار خطط تنموية شاملة. ومن ثم انحصَرَ الاستثمار في القطاع النفطي في السبعينات. وبعدَ أيلول عام 1980، فإنَ الاقتصاد العراقي قد تدهور بصورة مطردة بسبب الحرب العراقية الإيرانية. ومن ثم صدرَ قانون الاستثمار رقم (115) لسنة 1984 وجاءَ من أجل تحقيق التوطن الصناعي في المناطق الأقل نمواً وتطوراً، وذلك لتحقيق الانسجام بينَ قطاعات الاقتصاد والصناعة المختلفة. وتلاه القانون رقم (20) لسنة 1998 قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط. وبعدَ ذلك صدرَ التعديل الأول للقانون رقم (20) بالقانون رقم (21) لسنة 1999، ومن ثم صدرَ قانون الاستثمار رقم (62) لسنة 2002 الا ان هذه القوانين لم تفعل شيئاً لأنَ توجيهات الدولة وفلسفتها الاقتصادية قائمة على التخطيط الموجه فلم تكن هناك بيئة استثمارية مناسبة لاقدم الاستثمارات

¹ - نهضة عبد الحسين الخفاجي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة، رسالة ماجستير مقدمة الى معهد المعلمين للدراسات العليا- قسم القانون الخاص، 2016، ص12-14

ويمكن توضيح قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق حتى التغيير السياسي عام 2003

1- المرحلة الأولى من عام (1921- 1958):-

وهي تلك المدة التي شهدت علاقة ايجابية بين العراق والاستثمارات الأجنبية وخاصة في المراحل الأولى من نشوء الدولة العراقية عام 1921 وهذه العلاقة تطورت وتعمقت بعد اكتشاف النفط في العراق عام 1927 مع رغبة الحكومات العراقية بتنفيذ مشاريع إنمائية وبسبب ضعف الإمكانيات العراقية في تلك الحقبة فقد استعان العراق بالشركات الأجنبية الا إن الحقبة التي اعقبت عام 1950 فقد شهدت تفعيلاً لدور الشركات الأجنبية على خلفية إنشاء مجلس الأعمار عام 1950 فتمت استعانة العراق بالشركات المتعددة الجنسيات من أجل تنفيذ العديد من المشاريع التنموية إذ أبرمت العديد من العقود مع الشركات الأوربية مثل (شركة زبلن الألمانية) التي أقامت مشروع الثرثار وشركة (سواستي ايو تيم الفرنسية) التي أقامت مشروع الحبانية وشركتي (جورج ومبروك ومسترا) الايطاليتين التي أنشأت طريق بغداد – بصرة , وشركة (دومتيز) الفرنسية التي أقامت مشروع (سد دوكان), وشركة (سايت انفيكشن) للمسح المعدني وشركة (والف بارني) وشركة (بولشكي) وشركة (زوال) الايطاليتين وشركة (ايباسكو) المسؤولة عن أنابيب الغاز الطبيعي وغيرها.

2- المرحلة الثانية (1958- 2003):-

هناك العديد من القرارات الداعمة للاستثمار:-

-القرار (869) في (2 / 8 / 1970) قانون دعم الاستثمارات العربية

-القرار (1646) في 1 / 1 / 1980 أيضاً دعم الاستثمارات العربية

-القانون (46) لسنة (1988) دعم الاستثمارات العربية

-قانون (3) لسنة 1988 نص هذا القانون على تأسيس هيئة لإدارة واستثمار المنطقة الحرة تسمى الهيئة العامة للمناطق الحرة.

-بقدر تعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية أصدر قانون 170 في 19 / 10 / 1988 سمح للعراق والعربي والأجنبي الاستثمار في المناطق الحرة

- قانون (62) لسنة 2003 تشجيع الاستثمارات العربية

- بعد عام 2003

- قانون 39 لسنة 2003

- قانون 13 لسنة 2006 وتعديلاته

¹ - دواد سلوم عبد الحسين الخزرجي, الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة, 2008, ص95

الفصل الثالث ... واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

سميت علاقة العراق في اثناء هذه الفترة بالشركات الأجنبية وبالاستثمار الأجنبي بأنها محط عدم الثقة، على خلفية الخطاب السياسي للأنظمة المتعاقبة التي تعاقبت على هذه المدة ولهذا جاءت التشريعات القانونية متناغمة مع هذا التوجه بحجة معاداة ما يسمى بالتغلغل للدول الرأسمالية في الاقتصاد الوطني ولهذا وجدنا إن الاستثمار الأجنبي لم يكن ذا أهمية تذكر مما خلف معه نمطاً مختلفاً من أجل التعامل مع الشركات الأجنبية وتجسد ذلك وكما تقدم إصدار الكثير من التشريعات واعتمدت الدولة على دول المعسكر الاشتراكي وفق منظور سياسي وليس على اعتبارات اقتصادية- فنية من أجل تنفيذ خططها التنموية.

ثانياً:- الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام 2003

سمح الإطار التشريعي الجديد في العراق بعد عام 2003 للمستثمرين بإنشاء وتسجيل الشركات العراقية والأجنبية المشتركة وذلك بموجب قانون الاستثمار 13 في سنة 2006 الذي يمنح الحق للمستثمر الأجنبي سواء كان شخصاً طبيعياً أو قانونياً بأن يكون مستثمراً أو مشاركاً أو مؤسساً لشركة من أجل استفادة العراق الأمر الذي يستوجب على الدولة أن تقدم تشريعات جاذبة من أجل الاستفادة من الخبرات والحلقات الفنية والأجنبية فضلاً عن الحاجة للتمويل الأجنبي ولا شك إن نقطة الانطلاق في معالجة هذه المسألة تقوم على ما يأتي:-

1- إصلاح البيئة المؤسسة الاقتصادية.

2- تحديد سليم للمجالات التي يمكن أن يزدهر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالنسبة للنقطة الأولى، فعندما تخلق بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من إصلاح القوانين والأنظمة السائدة وأيضاً استحداث كل ما شأنه أن يحقق خطة بتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك يسهل فعالياته على أساس سليم، الأمر الذي يستدعي مراجعة الأطر المالية والنقدية والإدارية والمصرفية بهدف تحديد ما هو مطلوب ولعل من المهم التركيز في مجالين رئيسيين في هذا السياق هما:- (1)

1-1- خلق بيئة استثمارية ملائمة لرأس المال الأجنبي والوطني على وفق المصالح الوطنية، وذلك لأن تنمية القطاع الخاص ترتبط عضويًا بازدهار وسلامة الأطر التي قد تحكم المناخ الاستثماري للبلد.

1-2- إن أولويات وتحديات العمل بالنسبة للنشاط الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بشكل علمي ودقيق يعتبر دليل من أجل تحديد المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية فضلاً عن الاعتماد على التقدير الصحيح للإمكانات والتطورات المتوقعة في الاقتصاد الوطني. ومن هنا كان على الدولة إصدار التشريعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لتوفير البيئة الاستثمارية بإطرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

¹ - عادل عيسى الوزني , تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق , مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد(8), العدد(32), 2019, ص332

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

والقانونية, من أجل تعزيز هذا الاتجاه أصدرت الدولة قانون الاستثمار العربي ذو الرقم 62 لسنة 2002 والقانون المرقم 39 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة وكذلك القانون رقم 13 لسنة 2006 الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

ومن أجل الوقوف على إيجابيات وسلبيات تلك القوانين سيتم تحليلها وفق الآتي:-⁽¹⁾

1- قانون الاستثمار الأجنبي المباشر (39) لسنة 2003:-

وقد صدرَ هذا القانون (39) عن المدير الإداري لسلطة الاحتلال (بول بريمر) وذلك للأسباب التي قام بتحديدتها لتحقيق تغييرات أساسية على النظام الاقتصادي العراقي وتوفير فرص العمل وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة رأس المال ودخول التكنولوجيا للعراق والانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط غير الشفاف الى اقتصاد السوق المتمم بالنمو المطرد من أجل تأسيس قطاع نشط, ولكن عندما نقرأ نصوص هذا القانون, قد يتبين أنه لا يصيب في مصلحة الاقتصاد العراقي وذلك عن طريق ما يحققه من امتيازات للمستثمرين الأجانب على حساب المصلحة الوطنية, ويمكن استعراض أهم مخاطر ذلك القانون على الاقتصاد العراقي كالآتي:-

1-1- لم يحدد القانون أولويات الاستثمار ولكن أطلقها على جميع الأنشطة المادية وغير المادية وقد شملَ جميع أنواع الاستثمار المباشر وغير المباشر, ويكون هذا الأمر خطير جداً حيث يوفر القانون الميزات نفسها والحماية للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يقوم بجلب رؤوس أموال الكبيرة ويستثمرها في مشاريع الأجل الطويل ما يقوم بتوفيرها للاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يستثمر عن طريق المضاربة في الأسواق المالية والذي يستطيع الهروب من البلاد في أي لحظة محدثاً أزمة مالية في البلاد وخير مثال على ذلك الأزمة الآسيوية والتي كان سببها هروب رؤوس الأموال من أسواق المال الآسيوية .

1-2- أعطى القانون للمستثمر الأجنبي المباشر الحق في كافة أنحاء العراق من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية, من دون استثناء أو اعتبار للمناطق الضرورية من أجل أمن العراق كالمناطق الدينية والأثرية, هذه الحرية المطبقة في اختيار الموقع الاستثماري قد تخلف مستقبلاً تبعات وإشكالات اجتماعية وسياسية.

1-3- أعطى القانون الحق للمستثمر الأجنبي من أجل الدخول في استثمارات على مستوى الانتاج والتوزيع وحتى مستوى البيع المفرد بشرط أن يقوم المستثمر الأجنبي بتوديع مبلغ قدره (100 الف دولار) في حساب بدون فوائد في مصرف عراقي. وبالتالي فهذا لا يحمي تجار المفرد في العراق من الإفلاس العام أمام التجار الكبار الأجانب وكذلك لا يحمي المستهلك من الاستغلال بقبول البضائع الرديئة والفسادة , بالإضافة الى التأثير الاجتماعي والاخلاقي في عاداتنا وتقاليدينا .

¹ - داود سلوم عبد الحسين الخزرجي, مصدر سابق, ص120

2- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006:-

صاغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية المنتخبة الذي تم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول, وحددت الأسباب الموجبة من أجل تشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وكذلك جلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وأيضاً إيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية), (1) أهمية هذا القانون قد تجلى نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات والحوافز للمستثمرين الأجانب وبالشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولا يسبب الضرر في الاقتصاد العراقي, ويمكن إيجاد أبرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل القانون العربي للاستثمار رقم (62) لسنة 2002 وقانون الاستثمار الأجنبي (39) لسنة 2003, بالاتي:-

1-2- يتيح هذا القانون مشاركة المستثمرين العراقيين مع المستثمرين الأجانب وقد يعطي محفزات مغرية لذلك, حيث يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار أن تؤدي الى زيادة عدد سنين الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى (15) سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من 50%.

2-2- يلزم هذا القانون المستثمر الأجنبي أن يقوم بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم الأولية من أجل توظيف واستخدام العاملين العراقيين وأيضاً هذا القانون يفرض على المستثمر الأجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والإجازات وساعات وظروف العمل وغيرها.

ثالثاً:- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

نلاحظ من الجدول التالي إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية في سنة 2005 كانت تبلغ 515 مليون دولار وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة تبلغ 89 مليون دولار وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبلغ 426 مليون دولار .
والجدول (17) يوضح ذلك بالتفصيل:-

الجدول (17)

¹ - احسان جبر عاشور , مصدر سابق, ص190-196

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق للمدة (2005-2020) مليون دولار بالحساب

الجاري

السنة	التاج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة %	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	النسبة المئوية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	معدل النمو السني لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة %	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة
2005	31719	515	1.62	89	0.28	426	
2006	54475	383	0.70	-25.63	305	0.56	78	
2007	74235	972	1.31	153.79	8	0.01	964	
2008	107672	1856	1.72	90.95	34	0.03	1822	
2009	94291	1452	1.54	-21.77	116	0.12	1336	
2010	110129	1426	1.29	-1.79	52	0.05	1374	
2011	153032	1882	1.23	31.98	366	0.24	1516	
2012	185945	3400	1.83	80.66	490	0.26	2910	
2013	207124	-3263	-1.58	-195.97	227	0.11	-3490	
2014	192772	-10340	-5.36	216.89	242	0.13	-10582	
2015	153990	-7574	-4.92	-26.75	148	0.10	-7722	
2016	158050	-6256	-3.96	-17.40	304	0.19	-6560	
2017	175683	-5032	-2.86	-19.57	78	0.04	-5110	
2018	199134	-4885	-2.45	-2.92	188	0.09	-5073	
2018	205230	-3076	-1.50	-37.03	194	0.09	-3270	
2020	153633	-2896	-1.89	-5.85	149	0.10	-3045	

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على :-

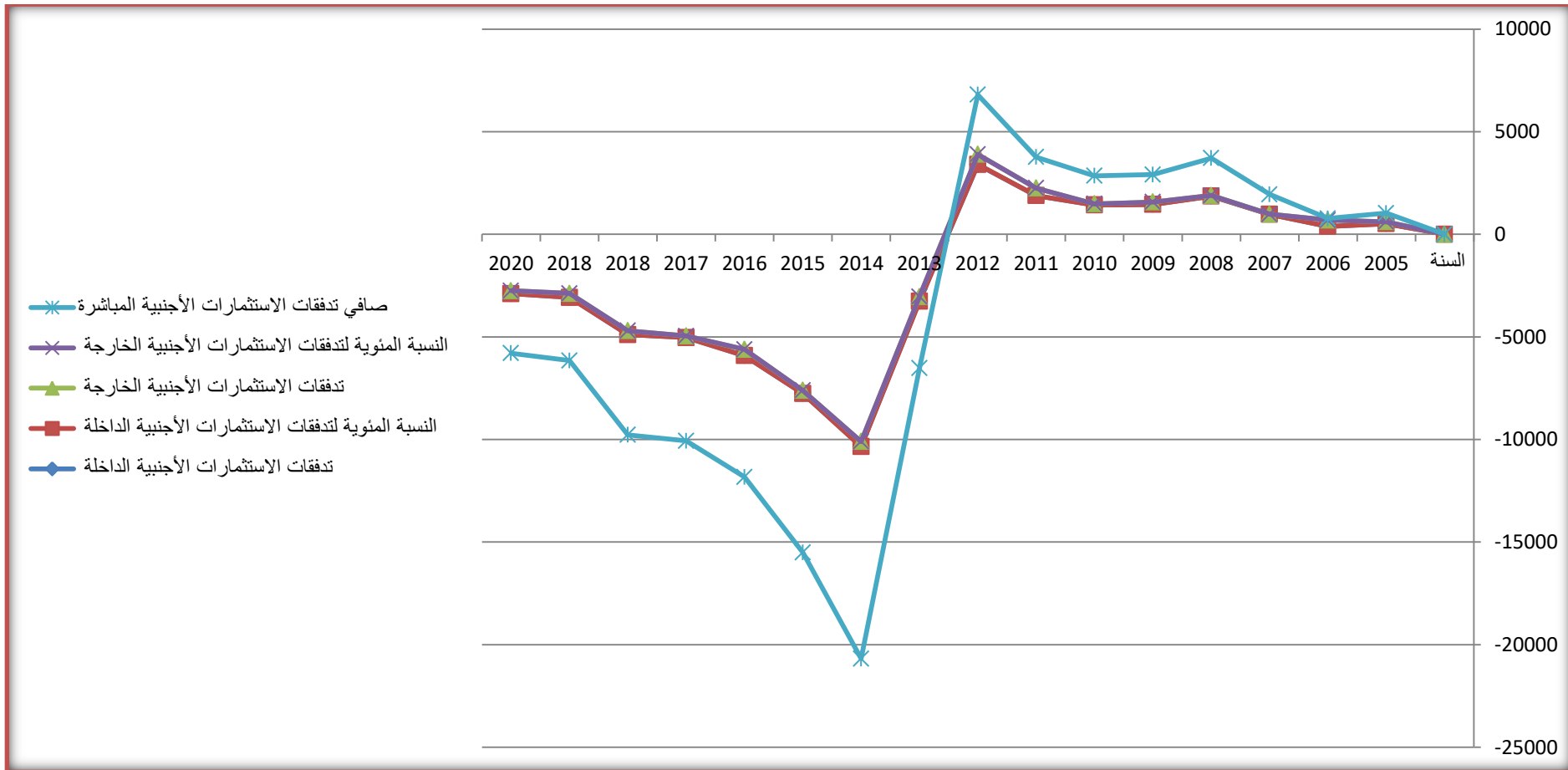
World Investment Report, 2011,2017, 2018, 2021

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحثة

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة عن طريق القانون التالي:-

$$Gr = (Pt - Po) / Po * 100$$



الشكل (17)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق للمدة (2005- 2020)

المصدر:- عن طريق اعتماد الباحثة على بيانات الجدول رقم (17)

1- تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة:-

نلاحظ من الجدول (17) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 515 مليون دولار أي بنسبة 1.6% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب الاستقرار النسبي للوضع الأمني في العراق, وذلك بسبب الاستقرار النسبي للوضع الأمني في العراق وفي سنة 2006 انخفضت الى 383 مليون دولار أي بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي ويعود ذلك الى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد, ولكن في سنة 2007 ارتفعت الى 972 مليون دولار أي بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 1856 مليون دولار أي بنسبة 1.7% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلت مرتفعاً الى سنة 2013 وفي هذه السنة انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى (-3263) مليون دولار أي بنسبة (-1.5%) من الناتج المحلي الاجمالي والسبب في ذلك تدهور الاستقرار الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على عدد المحافظات العراقية, وفي سنة 2014 قد انخفضت الى (-10340) مليون دولار أي بنسبة (-5.3%) من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2015 انخفضت مرة اخرى الى (-7752) مليون دولار أي بنسبة (-5.0%) من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في العراق وظلّ منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-2896) مليون دولار أي بنسبة (-1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي بسبب أزمة كورونا.

2- تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة:-

نلاحظ من الجدول (17) والشكل البياني السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة في سنة 2005 تبلغت 89 مليون دولار أي بنسبة 0.28% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 305 مليون دولار أي بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2007 انخفضت الى 8 مليون دولار أي بنسبة 0.01% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2008 ارتفعت الى 34 مليون دولار أي بنسبة 0.03% من الناتج المحلي الاجمالي, وفي سنة 2009 ارتفعت التدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 116 مليون دولار أي بنسبة 0.12% من الناتج المحلي الاجمالي, وظلت مستمرة في الارتفاع الى سنة 2020 حيث بلغت 149 مليون دولار أي بنسبة 0.10% من الناتج المحلي الاجمالي.

3- صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:-

نلاحظ عن طريق الجدول (17) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغ 428 مليون دولار وذلك بسبب الاستقرار النسبي للوضع الامني في

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

العراق, وفي سنة 2006 انخفضَ الى 78 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفعَ مرة أخرى الى 964 مليون دولار, وفي سنة 2008 ارتفعَ الى 1822 مليون دولار, وفي سنة 2009 ارتفعَ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1338 مليون دولار, وظلَّ مرتفعاً الى سنة 2013 حيث انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه السنة الى (-3490) مليون دولار ويعود ذلك الى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق, وفي سنة 2014 انخفض الى (-10582) مليون دولار, وفي سنة 2015 انخفضَ الى (-7900) مليون دولار وظلَّ مستمراً في الانخفاض الى سنة 2020 حقيق بلغَ (-3045) مليون دولار وذلك بسبب أزمة كورونا التي ادت الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني:- واقع ميزان المدفوعات العراقي

أولاً:- نظرة عامة عن ميزان المدفوعات في العراق

لقد تطور الاداء الاقتصادي الكلي في العراق في الثمانينيات وذلك بسبب عدد من المؤثرات الداخلية والخارجية, فعلى حرب طويلة الأمد مع إيران مما أدى الى استنزاف العراق كافة احتياطاته من الموجودات الأجنبية, وكذلك دخوله في اتفاقيات التي كانَ من شأنها تقاوم المديونية فضلاً عن تجميد أرصده في البنوك العالمية بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الأمم المتحدة بسبب حرب الخليج الثانية في (2 آب 1990), أما على الصعيد الداخلي فيتمثل في تدهور شروط التبادل التجاري وتقليص الأسواق الإقليمية مع صاحب ذلك من سياسات مالية وسيطة وسياسات نقدية تكيفية, وذلك أدى الى تدهور الاقتصاد العراقي وكذلك زيادة العجز المالي واختلال مزمن في ميزان المدفوعات وكذلك تنامي المديونية الداخلية بالإضافة الى الديون الخارجية الاحتياطيات الأجنبية المتضائلة تأخرت المدفوعات الأجنبية, ومن أجل الوقوف على طبيعة ميزان المدفوعات العراقي لابد من بيان تفاصيل ميزان المدفوعات وتحليله.⁽¹³⁰⁾

حيث إن ميزان المدفوعات يتكون من الحساب الجاري, وحساب رأس المال, فالحساب الجاري يسجل حركة المستوردات والصادرات الى داخل البلد وخارجه, أما بالنسبة لحساب رأس المال فهو يقيس مقدار تدفق رأس المال وذلك لشراء الأصول من قبل الأجانب (غير المقيمين) ولا توجد هنالك علاقة مباشرة بين حساب رأس المال والنتائج القومي الاجمالي, ولهذا يتضمن حساب رأس المال تحويلات الأصول.⁽¹³¹⁾

130 - أحمد ابراهيم جمعة ابراهيم, أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد- جامعة النابلس, 2017, ص106
131 - سعد عبد الكريم حمادي فرحان الدليبي, مصدر سابق, ص40

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

ثانياً:- تطور ميزان المدفوعات في العراق

نلاحظ من الجدول التالي إن رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 1917.8 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ الصفر وصافي ميزان المدفوعات في سنة 2005 يبلغ الصفر.

والجدول (18) يوضح ذلك بالتفصيل:-

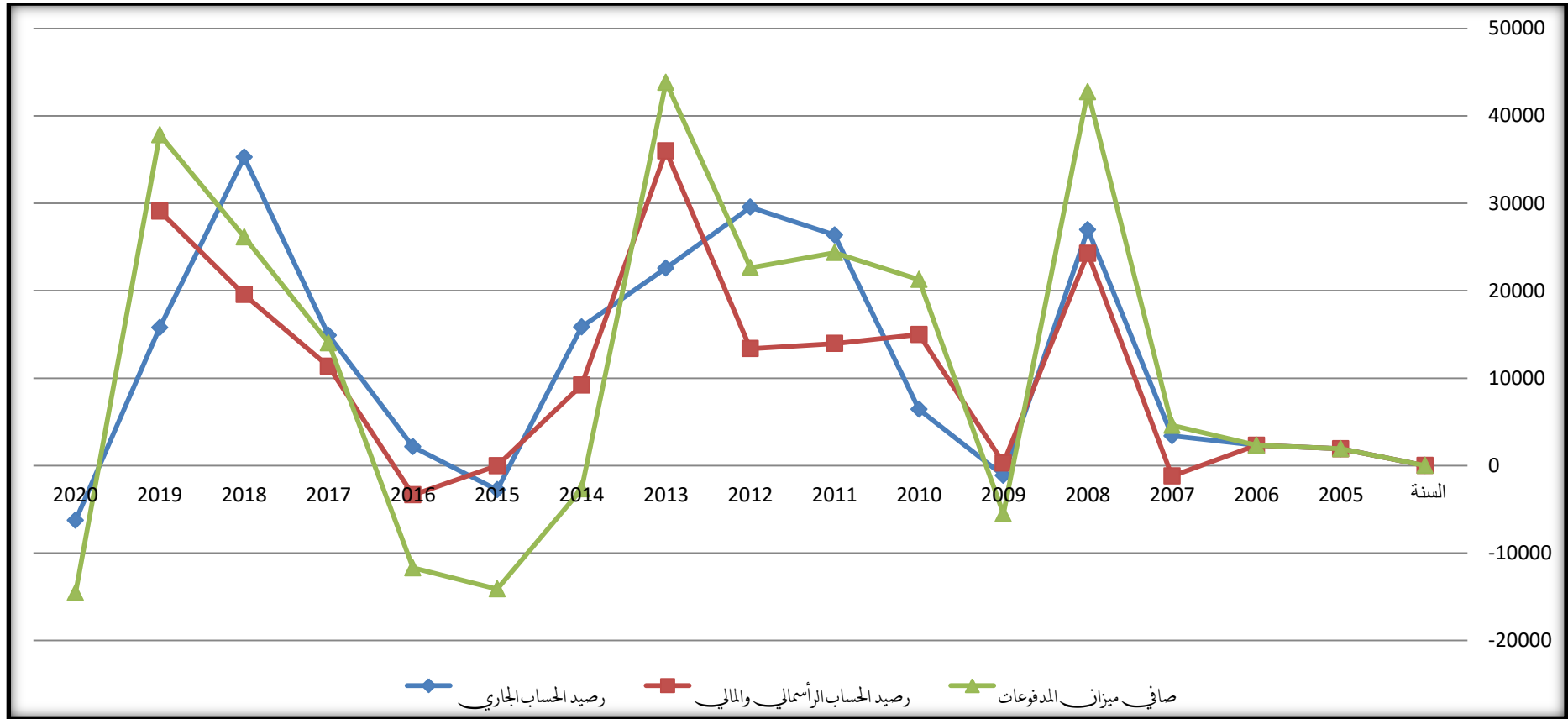
الجدول (18)

تطور رصيد ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2005- 2020) مليون دولار بالحساب
الجاري

السنة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	1917.8	4.53
2006	2318.7
2007	3395.6	-4599	5795
2008	26973.1	-2705	18491
2009	-1143	1435	-5817
2010	6430	8560	6286
2011	26365	-12411	10393
2012	29542	-16169	9255
2013	22590.2	13385	7820.2
2014	15855.5	-6657	-11871
2015	-2761.9	2752.9	-14100
2016	2157.8	-5510.1	-8.669
2017	14892.5	-3551.3	2701
2018	35269.6	-15712.5	6596
2019	15793	13313	8725
2020	-6267	-11409	-8272

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة



الشكل (18)

تطور رصيد ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2005-2020)

المصدر:- عن طريق اعتماد الباحث على بيانات الجدول (18)

1-رصيد الحساب الجاري:-

نلاحظ من الجدول (18) والشكل البياني السابق إن رصيد الحساب الجاري في سنة 2005 بلغ 1917.8 مليون دولار , وفي سنة 2006 ارتفع رصيد الحساب الجاري الى 2318.7 مليون دولار, وفي سنة 2007 ارتفع الى 3395.6 مليون دولار وفي سنة 2008 ارتفع ارتفاعاً كبيراً حيث حقق فائض يبلغ 26973.1 مليون دولار ,وفي سنة 2009 انخفض رصيد الحساب الجاري الى (-1143) مليون دولار, وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وفي سنة 2010 ارتفع رصيد الحساب الجاري الى 6430 مليون دولار, وفي سنة 2011 ارتفع الى 26365 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2015 حيث انخفض رصيد الحساب الجاري الى (-2761.9) مليون دولار, وذلك بسبب الأحداث الأمنية التي شهدها البلد وفي سنة 2016 ارتفع مرة اخرى الى 2157.8 مليون دولار, وفي سنة 2017 ارتفع الى 14892.5 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة وبلغ (-6267) مليون دولار وذلك بسبب أزمة كورونا.

2-رصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نلاحظ من الجدول (18) والشكل السابق إن رصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2005 بلغ الصفر وأيضاً في سنة 2006 بلغ الصفر, ولكن في سنة 2007 انخفض رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى (-4599) مليون دولار ,وفي سنة 2008 انخفض الى (-2705) مليون دولار, وفي سنة 2009 ارتفع رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى 1435 مليون دولار ,وفي سنة 2010 ارتفع الى 8560 مليون دولار وفي سنة 2011 انخفض مرة اخرى رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى (-12411) مليون دولار, وفي سنة 2012 ارتفع الى (-16169) مليون دولار وفي سنة 2013 ارتفع رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى 13385 مليون دولار, وفي سنة 2014 انخفض الى (-6657) مليون دولار ,ولكن في سنة 2015 ارتفع الى 2752.9 مليون دولار ,وفي سنة 2026 تحول الى الخارج وبلغ (-5510.1) مليون دولار وكان مرتفعاً وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-11409) مليون دولار.

3- صافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (18) والشكل البياني السابق إن صافي ميزان المدفوعات في سنة 2005 بلغ الصفر وأيضاً في سنة 2006 بلغ الصفر ,ولكن في سنة 2007 بلغ 5795 مليون دولار وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية العراقية وارتفاع اسعار النفط بعد الحرب على العراق, وفي سنة 2008 ارتفع الى 18491 مليون دولار بسبب اثر زيادة الصادرات وفي سنة

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

2009 انخفض صافي ميزان المدفوعات الى (-5817) مليون دولار, وفي سنة 2010 ارتفع صافي ميزان المدفوعات الى 6286 مليون دولار, وفي سنة 2011 ارتفع الى 10393 مليون دولار وظلّ مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض صافي ميزان المدفوعات في هذه السنة الى (-11871) مليون دولار وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية في العراق, وفي سنة 2015 انخفض الى (-14100) مليون دولار وفي سنة 2016 انخفض الى (-8344) مليون دولار, وفي سنة 2017 ارتفع صافي ميزان المدفوعات الى 2701 مليون دولار, وظلّ مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض صافي ميزان المدفوعات في هذه السنة الى (-8272) مليون دولار وذلك بسبب أزمة كورونا.

المطلب الثالث :-تحليل العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق

نلاحظ من الجدول التالي تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي وتحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة ورصيد الحساب الجاري والرأسمالي والمالي وتحليل العلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وميزان المدفوعات.
والجدول (19) يوضح ذلك بالتفصيل

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

الجدول (19)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2005-2020)
مليون دولار بالحساب الجاري

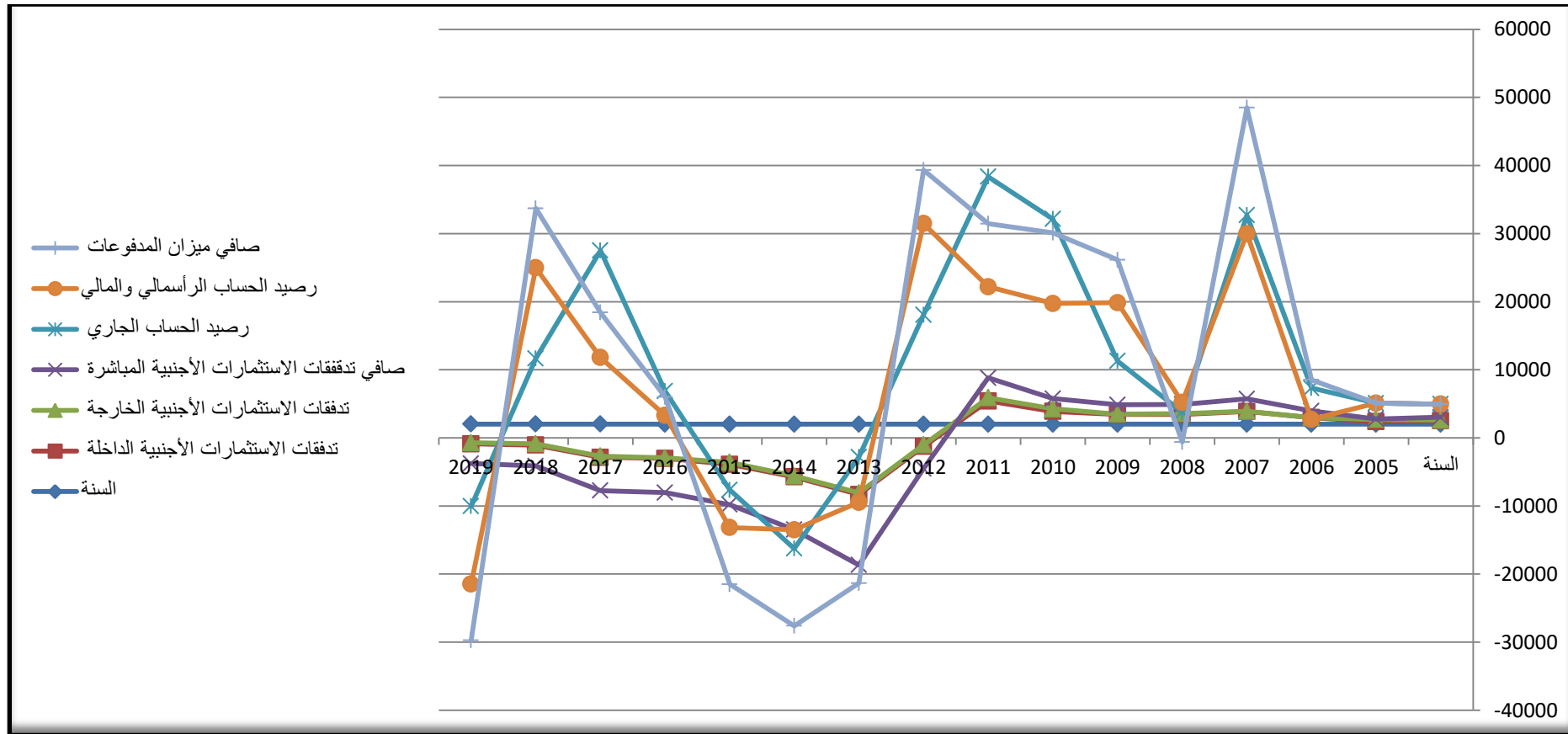
السنة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة	صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	رصيد الحساب الجاري	رصيد الحساب الرأسمالي والمالي	صافي ميزان المدفوعات
2005	515	89	426	1917.8
2006	383	305	78	2318.7
2007	972	8	964	3359.6	-4599	5795
2008	1856	34	1822	26973.1	-2705	18491
2009	1452	116	1336	-1143	1435	-5817
2010	1426	52	1374	6430	8560	6286
2011	1882	366	1516	26365	-12411	10393
2012	3400	490	2910	29542	-16169	9255
2013	-3263	227	-3490	22590.2	13385	7860.2
2014	-10340	242	-10582	15855.5	-6657	-11871
2015	-7752	148	-7900	-2761.9	2752.9	-14100
2016	-5911	304	-6215	2157.8	-5510.1	-8344
2017	-5032	78	-5110	14892.5	-3551.3	2701
2018	-4885	188	-5073	35269.6	-15712.5	6596
2019	-3076	194	-3270	15793	13313	8725
2020	-2896	149	-3045	-6267	-11409	-8272

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

World Investment Report, 2005, 2011, 2017, 2018, 2021

تم احتساب صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الباحثة



الشكل (19)

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2005-2020)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (19)

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

1- تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نُلاحظ من الجدول (19) والشكل السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة في سنة 2005 بلغت 515 مليون دولار وذلك بسبب الاستقرار الأمني في العراق ورصيد الحساب الجاري يبلغ 1917.8 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري يبلغ الصفر، وفي سنة 2006 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 383 مليون دولار ويعود ذلك الى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ورصيد الحساب الجاري قد ارتفع الى 2318.7 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي بلغ الصفر، وفي سنة 2007 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 972 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 3359.6 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى (-4599) مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 1856 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 26973.1 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي انخفض الى (-2705) مليون دولار، ولكن في سنة 2009 انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة الى 1452 مليون دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الاقتصاد العراقي، وظلت منخفضة الى سنة 2013 حيث انخفضت في هذه السنة الى (-3263) مليون دولار، وفي سنة 2014 ارتفعت الى (-10340) مليون دولار وذلك بسبب تدهور الاستقرار الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على عدد من المحافظات العراقية، وفي سنة 2015 انخفضت الى (-7752) وظلت منخفضة الى سنة 2020 حيث بلغت (-2896) مليون دولار وذلك بسبب أزمة كورونا، ورصيد الحساب الجاري تحول الى الخارج والذي يبلغ (-1143) مليون دولار وفي سنة 2010 تحول الى الداخل والذي يبلغ 6430 مليون دولار، وفي سنة 2011 ارتفع الى 26973.1 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة الى (-6267) مليون دولار، ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي ارتفع الى 1435 مليون دولار، وفي سنة 2010 ارتفع الى 8560 مليون دولار ولكن في سنة 2011 انخفض رصيد الحساب الرأسمالي والمالي الى (-12411) مليون دولار، وفي سنة 2012 ارتفع الى (-16169) مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة الى (-11409) مليون دولار.

2- تحليل العلاقة ما بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي:-

نُلاحظ من الجدول (19) والشكل السابق إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة في سنة

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

2005 بلغت 89 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري يبلغ 1917.8 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي يبلغ الصفر، وفي سنة 2006 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 305 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 2318.7 مليون دولار ورصيد الرأسمالي والمالي يبلغ الصفر، وفي سنة 2007 انخفضت الى 8 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 3359.6 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي قد انخفض الى (-4599) مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 34 مليون دولار ورصيد الحساب الجاري ارتفع الى 26973.1 مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي انخفض الى (-2705) مليون دولار، وفي سنة 2009 ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة الى 116 مليون دولار وظلت مرتفعة الى سنة 2020 حيث بلغت 149 مليون دولار، ورصيد الحساب الجاري في سنة 2009 انخفض الى (-1143) مليون دولار ولكن في سنة 2010 ارتفع مرة اخرى الى 6430 مليون دولار، وفي سنة 2011 ارتفع الى 26365 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة الى (-6267) مليون دولار ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي في سنة 2009 ارتفع الى 1435 مليون دولار، وفي سنة 2010 ارتفع الى 8560 مليون دولار، وفي سنة 2011 انخفض الى (-12411) مليون دولار، وفي سنة 2012 ارتفع الى (-16169) مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة الى (-11409) مليون دولار .

3- تحليل العلاقة ما بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي ميزان المدفوعات:-

نلاحظ من الجدول (19) والشكل البياني السابق إن صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2005 بلغت 426 مليون دولار بسبب زيادة الصادرات النفطية العراقية وارتفاع أسعار النفط بعد الحرب على العراق وصافي ميزان المدفوعات يبلغ الصفر، وفي سنة 2006 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 78 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ الصفر، وفي سنة 2007 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرة أخرى الى 964 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات يبلغ 5795 مليون دولار، وفي سنة 2008 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1822 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات ارتفع الى 18491 مليون دولار، وفي سنة 2009 انخفض صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1336 مليون دولار وصافي ميزان المدفوعات انخفض الى (-5817) مليون دولار بسبب انخفاض النفط عالمياً مما أثر

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

على إيرادات التي يحصل عليها العراق من صادراته النفطية , وفي سنة 2010 ارتفع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1374 مليون دولار وظل مرتفعاً الى سنة 2013 حيث انخفضت في هذه السنة الى (-3490) مليون دولار, وفي سنة 2014 ارتفع الى (-10582) مليون دولار وفي سنة 2015 انخفض الى (-7900) مليون دولار وظل منخفضاً الى سنة 2020 حيث بلغ (-3045) مليون دولار, وصافي ميزان المدفوعات في سنة 2010 ارتفع الى 6286 مليون دولار, وفي سنة 2011 ارتفع الى 10393 مليون دولار, وظل مرتفعاً الى سنة 2014 حيث انخفض في هذه السنة الى (-11871) مليون دولار, وفي سنة 2017 ارتفع الى 2701 مليون دولار, وفي سنة 2018 ارتفع الى 6596 مليون دولار بسبب ارتفاع النفط مرة اخرى وظل مرتفعاً الى سنة 2020 حيث انخفض في هذه السنة الى (-8272) مليون دولار بسبب أزمة كورونا.

على ما سبق ذكره يمكن حصر تأثير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في صافي ميزان المدفوعات في الحالات الآتية المبينة في الجدول (20)

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

السنة	حالة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	حالة صافي ميزان المدفوعات	العلاقة بين مدى تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صافي ميزان المدفوعات
2005	426	يزيد من الفائض
2006	78	يزيد من الفائض
2007	964	5795	يزيد من الفائض
2008	1822	18491	يزيد من الفائض
2009	1336	-5817	يخفض من العجز
2010	1374	6286	يزيد من الفائض
2011	1516	10393	يزيد من الفائض
2012	2910	9255	يزيد من الفائض
2013	-3490	7860.2	يخفض من الفائض
2014	-10582	-11871	يزيد من العجز
2015	-7900	-14100	يزيد من العجز
2016	-6215	-8344	يزيد من العجز
2017	-5110	2701	يخفض من الفائض
2018	-5073	6596	يخفض من الفائض
2019	-3270	8725	يخفض من الفائض
2020	-3045	-8272	يزيد من العجز

جدول (20) تأثير صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صافي ميزان المدفوعات

بالاستناد الى الجدول رقم (20) نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات قيمته موجبة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر قيمته موجبة فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الفائض في ميزان المدفوعات وفي سنة 2006 نلاحظ إن صافي ميزان المدفوعات قيمته موجبة وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر قيمته موجبة فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الفائض في ميزان المدفوعات وفي سنة 2007

المبحث الثالث

إمكانيات الاستفادة من التجارب الدولية – رؤية مستقبلية على قضية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وتأثيراته الايجابية على ميزان المدفوعات

أولاً:- خلاصة كل تجربة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاستثمار

وبالاستناد الى التجربة المصرية في المبحث الأول من الفصل الثاني نلاحظ الحكومة المصرية قامت باتخاذ العديد من السياسات والاجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصاً بعد المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد المصري قبل مرحلة الاصلاح الاقتصادي وأيضاً اعتبرت تلك السياسات التشجيعية جزءاً مهماً من برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي اتبعت به مصر توصيات صندوق النقد الدولي الذي وجهها بدوره الى اتخاذ الخطوات السريعة والفاعلة من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, لذلك شرعت مصر لإصدار العديد من القوانين المشجعة والضامنة للاستثمار الأجنبي وعملت على توفير المناخ الاستثماري الملائم فعندما تزداد تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشر سوف تؤدي الى تطور وزيادة القطاعات الاقتصادية المصرية وكذلك تطور المشاريع الاقتصادية في مصر. وكذلك بالاستناد الى التجربة الصينية في المبحث الثالث من الفصل الثاني نلاحظ إن الحكومة الصينية قد عملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك ضمان حقوق ومصالح الشركات الأجنبية وأرباحها ومنح المستثمرين معاملة تفضيلية عن طريق المزيد من الاجراءات التجريبية والحوافز مع تجنب سياسة حماية إزاء الاستثمار الأجنبي فعندما فتحت الصين أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر فقد نجحت في أحداث تقدم مذهل فيما يتعلق بجذب تلك الاستثمارات عن طريق اصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر وتضمن مصالح وحقوق المستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار فيها ومن هذه القوانين (قانون المؤسسات المشتركة الصينية – الأجنبية) التي أدت الى جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الصين وكانت مرتفعة جداً من سنة 2005 الى سنة 2020, حيث إن هذا الارتفاع يؤدي الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصين وكذلك يؤدي الى تحسين بيئة الاستثمار في الصين وأيضاً تطور جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الصينية, وفي التجربة الجزائرية في المبحث الثاني من الفصل الثاني نلاحظ إن الحكومة الجزائرية التي قامت بوضع القوانين والتشريعات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر لم تنجح وذلك بسبب ظاهرة

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

الكساد التي كانت مسيطرة على الاقتصاد الجزائري الذي أدى الى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 2005 الى سنة 2020, حيث هذا الانخفاض في التدفقات قد لا يؤدي الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر وأيضاً سوف يؤدي الى تدهور بيئة الاستثمار والى الانخفاض في جميع القطاعات الاقتصادية الجزائرية.

ثانياً:- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في التجارب الدولية وكيف يستفاد العراق من تلك التجارب

بالاستناد على التجربة المصرية في المبحث الأول من الفصل الثاني نلاحظ إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر كانت مرتفعة, وعندما ترتفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثر هذا على ميزان المدفوعات حيث يؤدي الى تطور رصيد الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي وقد تكون العلاقة طردية, وهذا الارتفاع سوف يؤدي الى تحسين الاقتصاد المصري وأيضاً تطور جميع القطاعات الاقتصادية المصرية, وأيضاً نلاحظ في التجربة الجزائرية في المبحث الثاني من الفصل الثاني هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وميزان المدفوعات, حيث إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤدي الى انخفاض لأنها تدفقات تعني إضافة ولكن انها تؤدي بأثر ايجابي ضعيف وهذا يؤثر على ميزان المدفوعات حيث يؤدي الى انخفاض رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي وهذا الانخفاض سوف يؤثر أيضاً على الاقتصاد الجزائري, وكذلك يؤدي الى تدهور القطاعات الاقتصادية الجزائرية, وفي التجربة الصينية في المبحث الثالث من الفصل الثاني نلاحظ إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت مرتفعة وهذا الارتفاع يؤدي الى تطور ميزان المدفوعات حيث يؤدي الى ارتفاع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي والمالي, والعلاقة بينهما تكون طردية, سوف يؤدي هذا أيضاً الى تطور الاقتصاد الصيني وزيادة وتحسين جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في الصين.

يتضح مما سبق عرضة في هذا الفصل إن تجربة كل من مصر والصين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ناجحة فقد ترك ذلك الاستثمار أثراً إيجابية على ميزان المدفوعات لكلا البلدين, وساهم مساهمة فاعلة في تطوير الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي ويعود الفضل في تحقيق ذلك النجاح الى الدور الكبير الذي مارسته الحكومة في كلا البلدين, سواء عن طريق تدليل العقبات أمام دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عن طريق رسم السياسات الاقتصادية الجيدة الكفيلة في تحقيق أقصى فائدة في تلك الاستثمارات, إن التجربة الناجحة هذه تدعونا الى التساؤل, هل يستطيع بلد مثل العراق بما يمتلكه من موارد طبيعية وبشرية تفوق الموارد

الموجودة في كل من مصر والصين أن يحقق نجاح في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة منه في دعم وتطور ميزان المدفوعات والجواب: هو لم تستطيع الحكومة العراقية أن تحقق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير، والسبب هو إن الحكومة العراقية لا تسير على الخطوات نفسها التي سارت عليها الحكومة المصرية أو الحكومة الصينية أو على خطوات أفضل وأسرع عن طريق تبنيها لبرنامج اصلاح اقتصادي واجتماعي واسع يشمل معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والتي تمثل قيداً متيناً وعقبة كبيرة أمام ميزان المدفوعات، وكذلك لا تقوم الحكومة العراقية بتوفير كافة الظروف الاقتصادية والقانونية والأمنية اللازمة والملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تستطيع من خلاله دخول ميدان التنافس في مجال الحصول على أكبر قدر ممكن من التدفقات الاستثمارات الأجنبية، اذاً سيكون العراق بصورة غير جيدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً:- اقتراحات حول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

1- إعادة بناء الاقتصاد العراقي:-

ومعالجة مشكلتي الديون الخارجية وتعويضات الحرب لا تمثل علاجاً شافياً تماماً لمعضلات الاقتصاد العراقي المستعصية، وإنما تعتبر خطوة من أجل التخفيف من الأعباء المالية للعراق ليتسنى له التصدي للتحدي الحقيقي، لعودة الحياة الى الاقتصاد العراقي وكذلك وضعه على مسار النمو المتواصل والدائم. ومن أجل مواجهة هذا التحدي بنجاح، يمكننا أن نقوم بتبني استراتيجية تقوم على ثلاث ركائز، وهي كالاتي:- التحول الى اقتصاد السوق الحرة، وتنويع مقومات الاقتصاد العراقي، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق نموه اعتماداً على مقوماته الذاتية.⁽¹⁾

1-1- منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، والاقتصاد العراقي نشأ ونما في بيئة نظام السوق التي خضعت لهيمنة القطاع الخاص بشكل واضح. وحتى مع تحقيق عائدات نفطية كبرى ابتداءً من عام 1950 فصاعداً، تبني برامج للتنمية عن طريق إشراف وتخطيط حكوميين، وقد انحصر دور الحكومات التي تعاقبت على العراق من أجل مراقبة الثروات الطبيعية للبلاد (والنفط أساساً) والصناعات المرتبطة بها، والقطاع الخاص فيما لو احتفظ لنفسه بشكل كاد أن يكون كلياً في قطاعين رئيسيين من القطاعات الاقتصادية وهما قطاعي الزراعة والصناعة، أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية الحكومية فقد قصرت أولاً على إنشاء البنى التحتية، كالطرق والجسور ووسائل النقل العام، ومشروعات الري والسيطرة على الفيضانات، والخدمات كالكهرباء والمياه النقية والرعاية الصحية

¹ - مجد على الزبي، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 43-50

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق
وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

والتعليم. والحال ظل على ما هو عليه حتى اندلاع الثورة عام 1958, وإن الحكومات العراقية المتعاقبة إذ شرعت أثرها في توظيف استثمارات مهمة في القطاع الصناعي, بل أقدمت أحداها عام 1964 على تأميم جميع المشروعات الخاصة التي تبلغ اقدمها (70,000) الف دينار عراقي أو ما كان يعادل آنذاك (200,000 دولار) أو أكثر .

1-2- التنوع الاقتصادي:-

الاقتصاد العراقي كما أوضحنا من قبل يعتمد اعتماداً واسعاً جداً على القطاع النفطي, ويتقلب بتقلب إداء هذا القطاع وتأسيساً على ذلك, ظلت عملية تنويع مقومات الاقتصاد مرهونة بتطوير القطاعات الأخرى ولاسيما الانتاجية منها وفي مقدمتها القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية, بغية الانتقال من اقتصاد ريعي الذي يتخذ من النفط ركيزة له الى اقتصاد متنوع الأسس الذي يركز على الضرائب. وعلى أية حال, إن تنفيذ مشروع ضخم كهذا سوف يتطلب توظيف استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات, لا يملك العراق منها شيئاً في الوقت الحاضر ومع ذلك فالأجهزة العراقية المعنية قد أبلت بلاءً حسناً في إثناء المؤتمر الذي عقدته الدول المانحة في مدريد في تشرين الأول\ أكتوبر في عام 2003, والذي تعهدت فيه بتقديم معونات للعراق بقيمة (33) مليار دولار وبالرغم من إن هذا المبلغ يشتمل على قروض بقيمة عشرة مليارات دولار تقريباً, وإن ما تبقى منه جاء بصورة منح وهبات قدمت منها الولايات المتحدة الأمريكية منفردة نحو 8.6 مليار دولار.

وبطبيعة الحال إن المساعدات التي قدمتها الدول للعراق ستكون ذات نفع عظيم من أجل تيسير عمليتي إعمار العراق وتنميته, وفي ردم فجوات العجز المالي المحتملة في الحساب الجاري العراقي خلال هذه الفترة, ولكن هذا ليس بكافٍ. فإن العراق سيبقى بحاجة الى تمويلات ضخمة سنة بعد أخرى لما لا يقل عن عقد من الزمن ابتداءً من عام 2007 من أجل أن يتمكن من إنجاز عملية إعادة الاعمار وتطوير قطاعاته الاقتصادية غير النفطية وتنويعها .

2-الإمكانات والفرص المتاحة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعراق:-

تواصل الحكومة العراقية جهودها منذ عام (2003) من أجل إعادة البناء الاقتصادي والإنماء التي تعد حجر الأساس لتحريك الدورة الاقتصادية والنمو الحقيقي وخلق فرص العمل, وبالرغم من وجود المؤشرات السلبية التي يشهدها الاقتصاد المحلي إلا إن الاقتصاد العراقي يمتلك عناصر القوة وقد تشكل قاعدة صلبة من أجل مستقبله الاقتصادي, فالعراق يمتلك قاعدة موارد متنوعة فلا حاجة للتذكير (موارد طبيعية , إمكانية تجارية زراعية , ديموغرافية ثقافية, سياحية) بعناصر متمثلة

بما يأتي:- (1)

1-الموارد الاقتصادية :-

1-1-ثالث خزين احتياطي نفطي في العالم من حيث الكمية فإن الاحتياطي النفطي للعراق يتجاوز ال(100) مليار برميل بالإضافة للثروة المعدنية والغازية.

2- المؤشرات الجغرافية :-

أما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فيبلغ عدد السكان العراق (40) مليون ومساحته تبلغ (446,336) كم² وبالنسبة لأرضه الصالحة للزراعة تشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي.

3- الديون الخارجية:- استطاع العراق أن يطفى نسبة 80% من الديون المترتبة عليه والتي قدر ب(130) مليار دولار.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على دعم النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية وذلك عن طريق تعديل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني في العراق وخاصة تلك المتمثلة في ردم ما اصطلح عليه ب(فجوة الادخارات), وهي الناتجة عن كون الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها. إن خلق حالة التوازن في الاقتصاد الكلي يسهم في زيادة القيمة المضافة وقد يعمل على رفع الانتاجية بالإضافة الى خلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وأيضاً تطوير المهارات الفنية والادارية. ومن جانب آخر يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع الاستثمار المحلي وهذا الدور سوف ينعكس إيجابياً على زيادة المدخرات في العراق وبالتالي رفع قدرة الاستثمار المحلي للمنافسة.

4- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في انخفاض أو تقليل الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها معظم البلدان المختلفة ومنها العراق الذي يعاني هو الآخر من نقص حاد في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية ويتطلب هذا إشراك الشركات الأجنبية لسد هذه الفجوة. إن الاقتصاد الشائع في العالم اليوم هو اقتصاد المعرفة المبني على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع لمخرجات العلم والتكنولوجيا وإتباع سياسة الانفتاح على العالم.(2)

رابعاً:- يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل في قطاعات انتاجية ممكن أن

يؤدي الى تحقيق فائض انتاج يمكن تصديره

1-قطاع الصناعات التحويلية :-

¹ - مصطفى الكاظمي النجف آبادي, محسن عبد الرضا عبود, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق , مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية , المجلد(26), العدد(2), 2018, ص265
² - سعاد عبد الفتاح محمد البيروتي, مجلة فصلية محكمة تصدر عن الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة , بغداد, مطبعة الزمان , العدد31, 2014, ص73

الفصل الثالث واقع العلاقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في العراق وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية

الشركات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية كانت تتعامل, تاريخياً, مع المنشآت الأجنبية والمشتريين الأجانب عبر التصدير والترخيص وغيرها من الترتيبات التعاقدية, وبنشاء شركات تجارية أجنبية منتسبة لها قبل شروعها بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومعظم الشركات الباحثة عن الاسواق ما تزال تبدأ عملها في الانتاج المحلي والمبيعات المحلية ثم التصدير, يعقبه على وفق تسلسل خطي الاستثمار الأجنبي المباشر والذي قد يحل محل التجارة, وذلك لأسباب متعددة, الأول, كون التجارة أسهل وتواجه مخاطر أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر, ويمكن أن تكون قصيرة الأجل وبمعاملات من طرف واحد تتم تسوية الاستحقاقات بسرعة. في حين يكون الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل ويتطلب التزاماً من جانب الشركة الأم بتخصيص أصول لفروعها في مناخ يتسم بتوفر المعرفة والتجربة والمقدرة الإدارية والتنظيمية أكثر مما تتطلبه التجارة.

السبب الثاني يتعلق بحجم الصادرات التي يمكن أن تكون بكل المقادير, في حين يجب أن يكون حجم الانتاج الأجنبي بالحد الأدنى الذي قد يحقق فاعليته الاقتصادية. وتكون الصادرات, غالباً, اختباراً لوجود سوق لشركات التصنيع المنتسبة للشركات عابرة القوميات. وأخيراً, فقد كان من الصعب على الشركات الأم, قبل توفر وسائل الاتصالات الحديثة, السيطرة والاشراف على شركاتها الأجنبية المنتسبة بشكل يومي.

2- قطاع الموارد الطبيعية:-

يكون الجزء الكبير من الطلب على الموارد الطبيعية عالمياً. ان السمة المهيمنة للعلاقة, في بعض صناعات الموارد الطبيعية, هي كونها تعاقبية خطية مشابهة لتلك الخاصة بالصناعة التحويلية, فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يسبق التجارة في الصناعات الأخرى التي تشكل الموارد الطبيعية قاعدتها. وهناك نوعان من الموارد الطبيعية وهي كالآتي:-

2-1- الموارد الطبيعية غير المتجددة: تكون هناك شروط مسبقة للإنتاج, ولكن لا توجد قدرات على الانتاج كما هو الحال مع العديد من الموارد غير المتجددة, وهنا يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورياً للشروع بالإنتاج والتصدير.

2-2- الموارد الطبيعية المتجددة:- إذا امتلك البلد المضيف قدرات الانتاج وكذلك شروطه المسبقة, كما كان الحال مع بعض الموارد المتجددة فإن السلسلة تبدأ بالصادرات الخارجية الى بلدان تفتقر الى هذه الموارد. ويمكن أن يتم الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة لاحقة, أما نتيجة للتكامل العمودي نحو الخلف للشركات من العراق, أو للتكامل العمودي نحو الأمام للمنتجين في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

الاستنتاجات
والتوصيات
والمصادر

أولاً: الاستنتاجات:-

- 1- ونستنتج من ذلك أن التركيز أو النظر الى العمليات التلقائية وحدها تبين لنا هل الميزان في توازن عندما تتعادل قيمة الجانب الدائن لهذه العمليات مع قيمة الجانب المدين لنفس العمليات.
- 2- عندما يزداد الحساب الرأسمالي والمالي فإن ذلك سوف يؤدي الى انخفاض وحصول عجز في ميزان المدفوعات المصري , لأن هذا يؤدي الى دخول الواردات البترولية الى مصر وتكون بالصدارة وقد تتفوق على الصادرات , فنلاحظ تحول الحساب الجاري الى الخارج وصافي ميزان المدفوعات في هذه الحالة يكون منخفض.
- 3- نلاحظ من خلال التشريعات والقوانين التي وضعتها مصر من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة , فهذا يؤدي الى زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعندما تزداد تؤدي الى ارتفاع صافي ميزان المدفوعات.
- 4- نلاحظ الحكومة الجزائرية وضعت قوانين عديدة وذلك من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة, وقد نجحت في ذلك وحققت أهداف عديدة التي أدت الى زيادة وتطور القطاعات الاقتصادية كافة, وعملت على تقدم ونجاح البلد الجزائري.
- 5- يمكن الإشارة هنا الى مرونة الاقتصاد التي قد تشير الى سهولة تحول الناتج من المشتري المحلي الى الخارجي التي عليها عمل الكثير بشأن كفاءة عملية التصحيح, وبالمثل يجري تسهيل التصحيح بفعل المرونة العالية للطلب في الأسواق الأجنبية وبفعل مرونة الأسعار محلياً, وعندما ينخفض بموجب هذه الظروف فإن المشتريين الأجانب يستجيبون لزيادة مشترياتهم ويتحرك الناتج من المشتريين المحليين الى الأجانب ويتحسن الميزان التجاري, وأما الدولة إذا كانت تعاني من حالة البطالة ووجود طاقة إنتاجية عاطلة ومتزامنة مع عجز ميزان المدفوعات, وكذلك جمود الأسعار, فإن مدخل الامتصاص (الاستيعاب) لا يقدم الشيء الكثير من السهولة لعملية التصحيح في ظل نظام سعر الصرف الثابت.
- 6- نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما يؤدي الى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. وعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي, وبما يبدو للوهلة الاولى على انه قاعدة من أجل توسيع اعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة, وكذلك زيادة الايرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الارباح), الا ان هذه الشركات قد تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلفة) بفرص متنوعة وبدائل, بعضها قد يكون مقنع وغير مباشر, من أجل تسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي. فهناك

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

العديد من الفقرات التي قد تنطوي تحت مظهر التكاليف لكنها تتضمن ارباح فعلية, مثل نفقات الادارة والمهارة التكنيكية, والتكاليف الرخص والماركات التجارية وبراءات الاختراع. وخير دليل على خروج تلك الارباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي, وهو ما حصل في الدول النامور الآسيوية. اذا اعطت الارباح الهائلة التي قد تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين عن طريق هذا الاستثمار.

7- أغفل هذا الاستنتاج السائد عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة وهما كالاتي:- أولاً:- أهمية العناصر المستوردة في الانتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الانتاج (المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة) المستوردة يحدث أثراً سلبياً على الميزان التجاري سواء كان هذا الانتاج موجه للتصدير أو احلال الواردات. لهذا فإن أهمية الأثر الإيجابي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجية على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار. أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر فيبقى الأثر الايجابي لهذا النوع من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخارجة على الميزان التجاري سالباً. ثانياً:- التلاعب في أسعار التحويل:- وتقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء والبيع (التصدير والاستيراد) بين الشركة الأم وفروعها في الخارج مع بعضهم البعض. ولأسباب عديدة تلجأ الشركة الأم الى رفع أسعار صادراتها الى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها. وهذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع وتحجيم في مقبوضاتهم مما يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجز فيها

8- عملت الحكومة الصينية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وكذلك على إصدار العديد من القوانين والتشريعات, من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك ضمان حقوق ومصالح الشركات الأجنبية وأرباحها, ومنح المستثمرين معاملة تفضيلية من خلال المزيد من الإجراءات التجريبية والحوافز مع تجنب سياسة الحماية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر.

9- توسعت الصين في تمويل ميزان المدفوعات وهو توجه جديد للبنوك الصينية التي كانت تمنح القروض للمشروعات, وإن قائمة القروض التي كانت تمدها البنوك الصينية بقروض تستهدف حل الأزمات الناجمة عن الخلل في ميزان المدفوعات.

الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

- 10- ونلاحظ من خلال القوانين التي وضعتها الحكومة الصينية من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أدت الى زيادة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعندما تزداد تؤدي الى تطور رصيد ميزان المدفوعات.
- 11- القطاعات جميعها فقد حققت فائض كبير جداً الى الاقتصاد المصري، وهكذا فإن مصر استطاعت ان تحقق نجاحاً كبيراً بين الدول العربية على الرغم من انها لا تمتلك الموارد النفطية التي تمتلكها بعض الدول.
- 12- كون العراق علاقات ايجابية مع الشركات الاستثمار الأجنبية خلال فترة من الزمن وخاصة في المراحل الاولى من نشوء الدولة العراقية وهذه العلاقات تطورت وتعمقت بعد اكتشاف النفط في العراق مع رغبة الحكومات العراقية بالشركات الأجنبية.

ثانياً: التوصيات:-

- 1- توفير آليات جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الانتاجي خارج قطاع النفط، للاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الانتاج من أجل الحصول على الزيادة في ميزان المدفوعات
- 2- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي لكونه من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- ضرورة العمل على دعم النمو الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية وذلك عن طريق تعديل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني في العراق وخاصة تلك المتمثلة في ردم ما اصطلح عليه ب(فجوة الادخارات)، وهي الناتجة عن كون الأموال المطلوبة للاستثمار أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها. إن خلق حالة التوازن في الاقتصاد الكلي يسهم في زيادة القيمة المضافة وقد يعمل على رفع الانتاجية بالإضافة الى خلق فرص عمل إضافية في سوق العمل المحلية وأيضاً تطوير المهارات الفنية والادارية.
- 4- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل تخفيض أو تقليل الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها معظم البلدان المختلفة ومنها العراق الذي يعاني هو الآخر من نقص حاد في المعرفة الفنية والتكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية ويتطلب هذا إشراك الشركات الأجنبية لسد هذه الفجوة. إن الاقتصاد الشائع في العالم اليوم هو اقتصاد المعرفة المبني على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع لمخرجات العلم والتكنولوجيا وإتباع سياسة الانفتاح على العالم.

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات والمصادر

- 5- ضرورة تدخل الحكومة العراقية من أجل بناء برنامجاً للتحرير الاقتصادي من أجل أن تخرج من مشكلاته, وقد تبع ذلك إجراءات تقشفية وتخفيض مستوى الانفاق العام, وترشيق الجهاز الإداري, كما إن هذا البرنامج يتضمن بيع المزارع الحكومية وعدد منشآت القطاع العام الصناعي الى القطاع الخاص وقد أهتم بتوفير المنافسة في النشاط المصرفي من أجل تحرير أسعار السلع الزراعية والعديد من أسعار السلع الصناعية والبحث عن سوق الأوراق المالية وتقديم الحوافز لنشاطات القطاع الخاص .
- 6- يجب على الدولة أن تسيّر الإيرادات الخاصة بقطاع النفط بعقلانية أكثر , مما يضمن لها على المدى المتوسط والبعيد إمكانية الخروج من دائرة النفط من خلال الصناديق السيادية أو تبني استراتيجية متكاملة لتعزيز دور القطاع الخارجي في النشاط الاقتصادي.
- 7- ضرورة تدخل الحكومة العراقية من أجل إعداد خطة التنمية القومية الخمسية, والهدف منها هو تقليل الاعتماد على إنتاج النفط والتوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي والصناعات الثقيلة لصناعة وسائل الانتاج وتطوير الصناعات التصديرية المعتمدة على الموارد المحلية لإيجاد مصدر جديد للدخل القومي.

المصادر

والمراجع

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

• المصادر العربية

أولاً:- الكتب

- 1- أبو قحف، عبد السلام, اقتصاديات الاستثمار الدولي, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, 1991
- 2- إقبال، أشرف السيد حامد, الاستثمار الأجنبي المباشر, دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي (دار الفكر الجامعي للطبع, الإسكندرية: 2013
- 3- أمين، هجير عدنان زكي, الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات (دار إثراء للنشر والتوزيع , عمان: الطبعة الأولى, 2010
- 4- جبار، جواد كاظم, الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق , دار البصائر للطباعة والنشر, لبنان: الطبعة الأولى, 2013
- 5- جمان، مايكل أبد, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة , ترجمة محمد ابراهيم منصور, الطبعة الأولى, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999
- 6- جاك ادا, عولمة الاقتصاد من التشكيل للمشكلات, ت. مطانيوس حبيب , دار طلاس دمشق, 1998, ص76
- 7- حاتم، سامي عفيفي, دراسات في الاقتصاد الكلي, (دار المصرية اللبنانية, مصر)
- 8- الحصري، طارق فاروق, الاقتصاد الدولي, (المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, مصر, الطبعة الأولى, 2010)
- 9- داود، هشام علي, مبادئ الاقتصاد الكلي , دار المسيرة , الأردن: الطبعة الأولى, ص1
- 10- الراوي، أحمد عمر, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات , دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, الطبعة الأولى, 2013
- 11- رمضان، زياد , مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2002
- 12- الزيني، محمد علي, الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 13- السامرائي، هناء عبد الغفار, الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية, الناشر بيت الحكمة , بغداد: الطبعة الأولى, 2002
- 14- ساملسون ونوردهاوس, علم الاقتصاد, الطبعة العربية الأولى, لبنان ناشرون , بيروت 2006

- 15- السريتي، السيد أحمد، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الدولي (المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2017)
- 16- شعير، صلاح، التخطيط الاستراتيجي في الصين ومستقبل الصراع الاقتصادي العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2020
- 17- الشمري، مايج شبيب، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، (دار الكتب والوثائق، بغداد: الطبعة الأولى، 2015)
- 18- شهيناز، صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في النمو الاقتصادي، 2013
- 19- طلحة، الوليد أحمد، التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي والرؤى المستقبلية في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2020
- 20- عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الدولي بين المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، (دار العربية، القاهرة)
- 21- عبد الرضا، نبيل جعفر، تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان (مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، لبنان: الطبعة الأولى، 2012)
- 22- عبد المولى، سيد، المعاملة التفضيلية الضريبية للاستثمارات الأجنبية المقررة في قوانين الاستثمارات العربية، يضمن كتاب الدراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية، معهد بحوث والدراسات العربية القاهرة، 1978
- 23- العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله، التمويل الدولي، المملكة العربية، 2019
- 24- عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، (الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية: الطبعة الأولى، 2003)
- 25- مرغيت، عبد الحميد، النقود والتمويل الدولي (مركز البحوث والدراسات، المملكة السعودية، 2019)
- 26- الوادي، محمود حسين، وآخرون، اقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان: 2013
- ثانياً:- المجالات العلمية
- 1- أبادي، مصطفى الكاظمي النجف، محسن عبد الرضا عبود، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، المجلد(26)، العدد(2)، 2018

- 2- أسامة صاحب منعم, الأوضاع الاقتصادية للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال, جامعة بابل , مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية, المجلد(4), العدد(3), ص223
- 3-اسماعيل، أميمة, تراجع الاستثمارات الأجنبية يعيد ميزان المدفوعات الى العجز, 2019
- 4-آل زيادة، كمال عبد حامد, الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافع والمساوئ, مجلة أهل البيت (عليهم السلام), العدد(7)
- 5-البيروتى، سعاد عبد الفتاح محمد, مجلة فصلية محكمة تصدر عن الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة, بغداد , مطبعة الزمان, العدد(31), 2014
- 6-جميل، هيل عجمي, " تدفق رؤوس الاموال الأجنبية الخاصة الى البلدان النامية وآثارها المتوقعة", مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد(8), العدد(28), 2001
- 7-الحسن، دردوري, العلاقة بينَ عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات, مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي, المجلد(22), العدد(64), دار المنظومة, الجزائر, 2018
- 8-حسين، عبد الرزاق حمد, عامر عمران كاظم, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية , مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد(2), العدد(1)
- 9-السعيد، مصطفى, القروض الصينية تفتح أبواب النظام العالمي الجديد, مجلة الشبكة العراقية , 2022
- 10-شيجا، محمد صقر مضر, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, المجلد(40), العدد(3), 2018
- 11-عباس، أحمد فاروق, التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, 2019
- 12-عباس، صباح نوري, الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية, مجلة كلية العلوم الاقتصادية الجامعة, العدد (37), 2013
- 13-عباس، محسن خضير, أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات
- 14-فريدة، عزازي, أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري, مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحباب البليدة, العدد(4), 2010
- 15-النجار، أحمد السيد, التحرير المالي في الاقتصاد المصري: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الآسيوية كدراسات استراتيجية, المجلد(8), العدد(69), مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 1998

16-نجار، أحمد منير, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية – الواقع والتحديات ,
مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت, المجلد(42),
2014

17-الوزني، عادل عيسى, تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق, مجلة الإدارة والاقتصاد,
المجلد(8), العدد(32), 2019

18-ياسين، مرباح طه, غويش العربي, الاستثمار الأجنبي المباشر وفرص الاستفادة منه لتحقيق تنمية
اقتصادية في الدول النامية , المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, المجلد(9), 2018

ثالثاً:- بحوث وتقارير

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد سنوية مختلفة

2-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

3-مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء المصري سلسلة اتجاهات محلية العدد(25), 2020

4-منتدى التمويل الاسلامي, ميزان المدفوعات, 2008, متاح على شبكة المعلومات الدولية
"الأنترنت" [hh://www.islamfm.go.foram.Net](http://www.islamfm.go.foram.Net)

1- World Bank Open Data [htt:// data. AL-bank al dawili. Org](http://data.AL-bank.al.dawili.Org) البيانات المفتوحة
للبنك الدولي

2- World Investment Report, 2005,2011,2017,2018,2021

رابعاً:- الرسائل والأطاريح

1- ايمان عباس عابد , أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-
2016), بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2018, ص4

2- بوفراد, فاطمة الزهراء , تحليل وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر , رسالة ماجستير مقدمة الى
كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد الصديق بن يحيى , 2014

3- حامد عبد الحسين الجبوري, استثمار عائدات النفط من أجل التنويع الاقتصادي في العراق, رسالة
ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

4- جمعة، أحمد ابراهيم, أثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات , رسالة ماجستير مقدمة
الى كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد- جامعة النيلين, 2017

5- الخزرجي، نهضة عبد الحسين, الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة
الخاص, 2016

6- الدليمي، سعد عبد الكريم حماد, ميزان المدفوعات العراقي دراسة تحليلية في أسباب الاختلال
وطرق المعالجة, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الانبار, 2011

- 7- ربيع طارق, تطور التجارة الخارجية وأثرها على ميزان المدفوعات, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد الصديق بن يحيى, 2019
- 8- زموش, نسمة, دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد خضير
- 9- الزين, إسماعيل ربيع مصباح, الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة في الجامعة الإسلامية, 2013
- 10- السعيدى, أسامة علي كاظم حسين, دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر, الأردن), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة, 2007
- 11- صالح, قتيبة محمد, الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2005
- 12- صالح, محمد عبد, الاقتصاد العراقي بين الواقع والتحديات المرحلة الراهنة, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية اقتصاديات الأعمال- جامعة الانبار
- 13- عاشور, إحسان جبر, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2007
- 14- عبد الحليم, رويد ثامر, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء, 2021
- 15- عبدالله, شيماء شاكر, السياسات التجارية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2021, 48
- 16- العطايفي, رشا عبد الرضا دنان, أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي وانعكاسه على التنمية المستدامة, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط, 2016
- 17- ايمان بن عمار, الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة أكلي محند اولحاج, 2015
- 18- عادل عيسى كاظم الوزني, الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مع إشارة الى الفرص المتاحة في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2005, ص3-4
- 19- عياد, بشري, التحليل النظري والكمي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي على ميزان المدفوعات, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة أم البواقي, 2018

- 20- غوبال أمين, أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات, دراسة قياس لحالة الجزائر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية- جامعة أم البواقي, 2016
- 21- فاروق سحنون, قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية, 2010
- 22- القرة غولي, مالك عبد الحكيم عبدالله, واقع ميزان المدفوعات في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط, 2020
- 23- لخضر, عقبي, أثر التغيرات الاقتصادية الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية- جامعة وهران 2, 2017
- 24- محسن أسعد رحيم, تحليل اتجاهات الاستثمار في الصناعات البتروكيمياوية في العراق, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2017
- 25- منصوم بلقاسم, أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات, دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2009), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة وهران, 2013, ص 39-40
- 26- محمود عماد علي, مدى فاعلية التصحيح التلقائي للاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – الجامعة المستنصرية, 2008
- 27- مرداوي, شعور حبيبة, الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري, 2008
- 28- موساوي وردة, عجز الموازنة العامة وأثره على إداء ميزان المدفوعات, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الدكتور يحيى فارس- المدية, 2013
- 29- يوسف عبد الباقي, دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية, دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية, جامعة تلمسان, الجزائر, 2001, ص 42
- 26- بعداش, عبد الكريم, الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر, 2008
- 27- الجبوري, عبد الرزاق حسين, تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر قياس أثر في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية, أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2008

28-الخرجي، داود سلوم عبد الحسين، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة , 2008

29-الزبيدي، محمد ناجي، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد, 2008

30-فرحي، كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بينت الصين، تركيا، مصر والجزائر , أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر, 2013

31-اللهيبي، سهير شلال فرحان, أثر السياسات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات في العراق, أطروحة دكتوراه مقدمة الى الدراسات العليا قسم الاقتصاد- جامعة النيلين, 2018

32- علي نعمة محمد , الاستثمار في الصناعات الاستخراجية في العراق مع التركيز على عقود النفط والغاز بعد عام 2003, اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2016, ص7

33-مسعود، ميهوب, دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الاصلاحات الاقتصادية, مذكرة دكتوراه, 2017

34- نورية عبد محمد, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي , دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة (1992 - 2010) , اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية سانت كليمنتس, 2012, ص37

خامساً:- المصادر باللغة الانكليزية

- 1- Khalid. Sekkat and marie- Angeltrade and Foreign Exchange Liberalization, Investment climate, And FDI in the MENA Contries, MENA WP/NO,39, September, 2004
- 2- Ali. H. Zaer, Foreign Direct Investment in The transition to market economy (Aleriacase study) ATHESTS SUB Mitted to The Collge of Baghdad as part of Requiremnt for Amaster Degree in Economig Sgtences, 2008
- 3- John.B. Mclenaghan, Balance of payments, Publcations Services v. 19Th Street, washing on, 1997
- 4- Thomas A.Pugel, International Economies, New yourk University, Fourteen Edition

-
- 5- T.Eills Worth, the Intrnational Economy (New yourk; the mecallan company, 1965)
 - 6- Ibtihal Mohammaed Ridha, The Reality of Iraqi Economy After the 2003, Instructor in Agrictiure College
 - 7- John May nark Keynes, the General Theory of Employment and money Macmillan COLTD, London, 1951
 - 8- E. Jkold, Internatinal Business Enteprise Prentiic-Halinc. London, 1968

Abstract:-

The Study dealt with a theoretical review of foreign direct investment, the balance of payments, and the importance of foreign investments in correcting the imbalance that occur in the balance of payments . By reviewing the experiences of the sample countries (Egypt, Algeria, china), it was found that there is an impact of foreign investment Direct action on some elements of the balance of payments for each country in the sample, while it was not clear any tangible role of foreign direct investments on the Iraqi balance of payments. I have reached Several Conclusions, which are as follows:-

1-we note through the laws set by the Chinese government in order to attract foreign direct investment flows, which led to an increase in net foreign direct investment flows, and when they increase, they lead to the development of the balance of payments.

2-All sectors have achieved a very large surplus to the Egyptian economy, and thus Egypt was able to achieve great success among the Arab countries, although it does not possess the point resources Some countries have it.

3-The fact that Iraq has positive relation with foreign investment companies during a period of time, especially in the early stages of the emergence of the Iraqi state, and these relations developed and deepened after the discovery of oil in Iraq with the desire of Iraqi governments for foreign companies.



Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

**The impact of foreign direct investment on
the balance of payments- the experiences
of selected countries, with special
reference to Iraq**

Introduction letter to

**To the Board of the Faculty of Management and Economics - Karbala
University, which is part of the requirements of obtaining a master's
degree in economics**

A Thesis Submitted By

Heyam Salah Abd-alratha Al-hassnawi

Under the supervision of

Prof .Assist. Dr. Ammar Mahmood Hameed Al-Rubaye

٢٠٢٣م

١٤٤٤هـ